



جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:/2020

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع : العلوم الاقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة ب :

التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر

دراسة تحليلية للفترة (2017-2019)

إشراف الأستاذ (ة):

من إعداد:

- د. رمضان بطوري

- أسماء مسعي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سمير آيت يحي	أستاذ محاضر-أ-	رئيس
رمضان بطوري	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا ومقررا
كمال شريط	أستاذ محاضر-أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

سورة التوبة

شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

{ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي قَدْرًا مِثْلَ الْقَدْرِ الَّذِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ (25) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (26) وَإِذْ لَمْ يَكُنْ لِي قُوَّةٌ مِمَّنْ لَمَّ سَائِي (27) يَفْتَقِمُوا قَوْلِي (28) }

سورة طه

عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»

صححه الألباني في صحيح الجامع برقمه 1926

بعد الشكر والحمد لله على نعمة العلم والتعلم، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف "الدكتور رمضان بطوري" الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، ولم يخجل عليا من علمه الكثير ووقته الثمين، وبنصائحه وإرشاداته الهادفة وحرصه الدائم على متابعة عملي في كل مرحلة من مراحل إنجازهِ، والذي تعب لأجلي لكي أكمل هذا العمل على الوجه الصحيح... فلك مني أستاذي الفاضل كل التقدير والاحترام ووافر الامتنان.

كما أتوجه بشكر خاص إلى من دعموني بتوجيهاتهم ونصائحهم الصائبة والقيمة، وساهموا بكل ما يستعطون لتفعيل هذا العمل، وأخص بالذكر الدكتور الفاضل "سمير آيت يحي" والدكتور الفاضل "كمال شريط"، وقبولهم لمناقشة عملي هذا... مما يزيدني فخراً واعتزازاً.

دون أن أنسى شكر من ساعدوني على تجاوز كل صعوبات الإنجاز، الأساتذة الأفاضل: "فضيل رايس"، "عثمان عثمانية"، "عبد السلام زايدي"، "عبد الحفيظ حفيظ"، "محمد الصالح عزيزي"، "وليد عابي"، "جمال مساعدي"، "وداد بن قراط"... وجميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية، الذين درسوني وغرسوا في ذهني معنى التحدي والإصرار، والطموح ينتهي بالنجاح والتميز.

وفي الأخير أشكر كل من أسهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد.

فبارك الله فيكم وجزاكم الله كل خير وزادكم تقدماً وتميزاً

طالبكم أسماء مسعي

الإهداء

إلى معلم الإنسانية ومنذر البشرية وسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم

إلى بلدي الجزائر..... مصدر فخري واعتزازي.

إلى روح أمي الطاهرة..... رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

إلى نور عيني والدي.....منبع قوتي وإلهامي.

إلى إخوتي وأخواتي.....راجية من الله أن ينور لكم دروبكم، ويسعد قلوبكم.

إلى مشرفي ومؤطري.....الدكتور رمضان بطوري جزاك الله كل خير.

إلى من علموني ودعموني.....أساتذة الكرام.

إلى كل زميلاتي وزملاءي.....داعية من الله دوام الصداقة.

إلى كل من جمعني بهم رحلة الحياة.....وتعلمت منهم الكثير.

أهدي هذا العمل مع اعتزازي.

الفهرس العام

1. فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	الإهداء
V-I	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
VIII	جدول المختصرات
IX	فهرس الملاحق
أ- ذ	مقدمة
الفصل الأول: إطار نظري عام حول مجز الموازنة العامة ومصادر تمويله	
-1-	تمهيد
12-2	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الموازنة العامة
2	المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة
2	أولاً- تعريف الموازنة العامة
3	ثانياً- التطور التاريخي للموازنة العامة
4	ثالثاً- خصائص الموازنة العامة
5	رابعاً- أهمية الموازنة العامة
6	المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة وأنواعها
6	أولاً- مبادئ الموازنة العامة
7	ثانياً- أنواع الموازنة العامة
8	المطلب الثالث: أنماط الموازنة العامة ومراحل إعدادها
8	أولاً- أنماط الموازنة العامة
9	ثانياً- مراحل إعداد الموازنة العامة
10	المطلب الرابع: التصنيف العامة للموازنة العامة
10	أولاً- تصنيف النفقات العامة
11	ثانياً- تصنيف الإيرادات العامة

18-12	المبحث الثاني: أساسيات حول عجز الموازنة العامة
12	المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة
13	أولاً- تعريف عجز الموازنة العامة
13	ثانياً- النظريات المفسرة لعجز الموازنة العامة
15	المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة
15	أولاً- العجز التقليدي
15	ثانياً- العجز الجاري
15	ثالثاً- العجز التشغيلي
15	رابعاً- العجز الأساسي
15	خامساً- العجز الهيكلي
16	المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة
16	أولاً- زيادة النفقات العامة
17	ثانياً- تراجع الإيرادات العامة
25-18	المبحث الثالث: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة
18	المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الاقتراض
18	أولاً- تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الاقتراض الداخلي
20	ثانياً- تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الاقتراض الخارجي
21	المطلب الثاني: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الضرائب
21	أولاً- تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الضرائب المباشرة
22	ثانياً- تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الضرائب غير المباشرة
23	المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإصدار النقدي الجديد
23	أولاً- مبررات اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد
23	ثانياً- آلية تمويل الإنفاق الحكومي بواسطة الإصدار النقدي الجديد
24	ثالثاً- آثار الإصدار النقدي الجديد
26	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تحليل واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	
27	تمهيد

37-28	المبحث الأول: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر ومراحل إعدادها
28	المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وفق التشريع الجزائري
28	أولا- تعريف الموازنة العامة وفق التشريع الجزائري
29	ثانيا- قوانين المالية وفق التشريع الجزائري
29	المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر
29	أولا- مبدأ سنوية الموازنة العامة في الجزائر
30	ثانيا- مبدأ وحدة الموازنة العامة في الجزائر
31	ثالثا- مبدأ عمومية الموازنة العامة في الجزائر
31	رابعا- مبدأ توازن للموازنة العامة في الجزائر
32	المطلب الثالث: مراحل إعداد الموازنة العامة في الجزائر
32	أولا- مرحلة تحضير الموازنة العامة في الجزائر
32	ثانيا- مرحلة اعتماد الموازنة العامة في الجزائر
33	ثالثا- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر
34	رابعا- مرحلة مراقبة الموازنة العامة في الجزائر
35	المطلب الرابع: التصنيف العام للموازنة العامة في الجزائر
35	أولا- النفقات العامة في الجزائر
36	ثانيا- الإيرادات العامة في الجزائر
44-38	المبحث الثاني: تحليل تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)
38	المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)
40	المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)
41	المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)
41	أولا- تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)
43	ثانيا- العلاقة بين أسعار النفط والسعر المرجعي للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)
49-44	المبحث الثالث: فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2016)
44	المطلب الأول: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات
44	أولا- تعريف صندوق ضبط الإيرادات

45	ثانيا- أهمية صندوق ضبط الإيرادات
45	المطلب الثاني: مبررات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات
45	أولا- المبررات الداخلية
46	ثانيا- المبررات الخارجية
46	المطلب الثالث: تحليل دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2016)
50	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	
51	تمهيد
61-52	المبحث الأول: تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر
52	المطلب الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي
52	أولا- تعريف التمويل غير التقليدي
53	ثانيا- خصائص التمويل غير التقليدي
54	المطلب الثاني: مبررات لجوء الجزائر إلى التمويل غير التقليدي
55	أولا- المبررات الاقتصادية
56	ثانيا- مبررات بنك الجزائر
57	المطلب الثالث: تجارب دولية في تطبيق آلية التمويل غير التقليدي
57	أولا- التجربة اليابانية في تطبيق آلية التمويل غير التقليدي
59	ثانيا- التجربة الفنزويلية في تطبيق آلية التمويل غير التقليدي
67-61	المبحث الثاني: الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض 10/90
61	المطلب الأول: مضمون قانون النقد والقرض 10/90
61	أولا- مبادئ قانون النقد والقرض 10/90
63	ثانيا- أهداف قانون النقد والقرض 10/90
63	المطلب الثاني: الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 10/17
63	أولا- العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 10/17

64	ثانيا- تحليل تطور الإصدار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)
65	المطلب الثالث: الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر وفق قانون النقد والقرض 10/17
65	أولا- العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض 10/17
66	ثانيا- تحليل تطور الإصدار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)
75-67	المبحث الثالث: تقييم دور التمويل غير التقليدي في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)
67	المطلب الأول: تحليل تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)
69	المطلب الثاني: آثار التمويل غير التقليدي على مؤشرات الإقتصاد الجزائري
72	المطلب الثالث: مصير التمويل غير التقليدي والبدائل المقترحة لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر
72	أولا- مصير التمويل غير التقليدي في الجزائر
73	ثانيا- البدائل المتاحة لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر
76	خلاصة الفصل
80-77	الخاتمة
89-81	قائمة المراجع
96-90	الملاحق

2. فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
36	مكونات الجباية العادية في الجزائر	(1-2)
47	تطور مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2016)	(2-2)
55	تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 على مؤشرات الإقتصاد الجزائري	(1-3)
70	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	(2-3)
71	تطور أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (2014-2019)	(3-3)

3. فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
24	آلية تمويل الإنفاق الحكومي بواسطة الإصدار النقدي الجديد	(1-1)
38	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	(1-2)
40	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	(2-2)
42	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	(3-2)
43	تطور أسعار النفط والسعر المرجعي للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	(4-2)
48	المبالغ المقتطعة من رصيد صندوق ضبط الإيرادات لتسديد المديونية العمومية	(5-2)
64	تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	(1-3)
66	تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	(2-3)
68	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	(3-3)
70	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	(4-3)
71	تطور أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (2014-2019)	(5-3)

4. جدول المختصرات

دلالته	المصطلح بالكامل	الاختصار
الضريبة على الدخل الإجمالي	Impôt sur le Revenu General	IRG
الضريبة على أرباح الشركات	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés	IBS
صندوق ضبط الإيرادات	Fond de Régulation des Revenus	FRR
الناتج المحلي الإجمالي	Le Produit Intérieur Brut	PIB
البنك الجزائري للتنمية	Banque Algérienne de Développement	BAD
الصندوق الوطني للإستثمار	Fonds National d'Investissement	FNI
منظمة الدول المصدرة للبترول	Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole	OPEP
صندوق النقد الدولي	Fond Monétaire International	FMI

5. فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
90	الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019	(01)
91	توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة وزارية	(02)
92	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات	(03)
93	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	(04)
94	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	(05)
95	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	(06)
96	تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	(07)

هفتکلمه

مقدمة

في الوقت الراهن، ازدادت أهمية المالية العامة بتزايد الدور الذي تلعبه الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي في مختلف النظم الاقتصادية، مما أدى إلى تزايد أهمية ووظائف الموازنة العامة التي تعبر بشكل حقيقي عن مدى الاستقرار المالي الداخلي للدولة، لتنتقل وظائفها من الحفاظ على التوازن الحسابي بين الإيرادات والنفقات إلى القيام بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهو الأمر الذي استقطب مزيداً من اهتمام الباحثين المعاصرين في مجال المالية لدراسة مختلف جوانب الموازنة العامة، خصوصاً فيما يتعلق بجانب الإيرادات والنفقات كونهما الركيزتين الأساسيتين للموازنة العامة.

وبذلك، فإن عجز الموازنة العامة - باعتباره الحالة الأكثر شيوعاً - يعدّ مشكلة محورية في الوقت الراهن لمعظم بلدان العالم عموماً وبلدان الربيع النفطية خصوصاً، لما له من تأثيرات مباشرة على الأداء الاقتصادي من جهة، وعلى التوازنات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق تسعى مختلف الدول جاهدة في سبيل معالجة هذا العجز من خلال البحث عن البدائل المناسبة التي تسمح بتوفير الموارد المالية الكافية لتمويل مختلف النفقات العامة، اعتماداً على تنويع الإيرادات وترشيد النفقات بغية تقليص مستوى العجز.

في هذا السياق، يعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الريفية من عجز مزمن في موازنته العامة، نتيجة ارتباطه الشديد وارتكازه الكلي على العائدات النفطية كمورد أساسي لتمويل عجز موازنته العامة، وهذا الوضع جعل من رصيد هذه الموازنة شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط بالأسواق العالمية، مما جعل الجزائر في وضع صعب وتحديات مالية عميقة، لاسيما بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 التي عصفت بالاقتصاد الجزائري وأثرت سلباً على جميع مؤشراتته، ومن أهم هذه المؤشرات رصيد الموازنة العامة للدولة، حيث سجلت على إثرها الجزائر عجزاً كبيراً في رصيد موازنتها نتيجة التراجع الكبير في الجباية البترولية، مما دفع بالسلطات الحكومية البحث عن آليات بديلة لمصادر التمويل التقليدي لسد فجوة العجز الموازني، وسد مختلف النفقات العامة خصوصاً منها نفقات التسيير والتي كانت ولا زالت في منحنى تصاعدي مقارنة بنفقات التجهيز.

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية من خلال تفعيلها لمختلف أدوات السياسة المالية، إلا أنها كانت عاجزة عن مجابهة الانتكاسة التي عرفتتها أسعار النفط منذ المنتصف الثاني لسنة 2014، ونتيجة لعدم فعالية السياسة المالية ورفض الجزائر المطلق للجوء إلى الاستدانة الخارجية كمصدر لتمويل عجز موازنتها العامة، لم يبق أمام الدولة الجزائرية في ذلك الظرف القياسي إلا اللجوء إلى السياسة النقدية لتمويل ذلك العجز، من خلال القيام بتعديل طارئ لقانون النقد والقرض 10/17، الذي أقر تطبيق التمويل غير التقليدي، ومضمونه يقضي بأن تمويل عجز الموازنة العامة ضرورة حتمية لا بد أن يكون بالإعتماد على مورد مالي داخلي من خلال طبع كمية معتبرة من النقود الموجهة أساساً لتمويل عجز الموازنة العامة على مدى خمس سنوات من التطبيق بهدف استعادة التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

أولاً- إشكالية البحث:

من المتعارف عليه أن تركيبة الإقتصاد الجزائري هشّة وعجز موازنته العامة هو عجز هيكلّي، نتيجة الإعتماد الكبير على مورد رئيسي وحيد في تمويل ذلك العجز وهو الجباية البترولية، وهذه الأخيرة هي مرتبطة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ونظراً لتراجع هذه الأسعار جراء الصدمة النفطية لسنة 2014، ومع تآكل احتياطات الصرف وموارد صندوق ضبط الإيرادات في أواخر سنة 2016، لجأت الجزائر إلى التمويل غير التقليدي كمورد داخلي استثنائي لتمويل عجز الموازنة العامة منذ سنة 2017. وتأسيساً على ما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى أسهم التمويل غير التقليدي في تغطية عجز الموازنة العامة وتحقيق أهدافه المسطرة في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن حوصلتها في ثلاثة أسئلة كما يلي:

- فيما تتمثل أهم الموارد التي اعتمدت عليها الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة قبل لجوئها إلى آلية التمويل غير التقليدي؟
- فيما تكمن أهم المبررات التي دفعت الجزائر للجوء إلى التمويل غير التقليدي كمصدر لتمويل عجز موازنتها العامة؟
- هل هناك آثار ناتجة عن تطبيق الجزائر للتمويل غير التقليدي؟

ثانياً- فرضيات الدراسة:

للإلمام بجميع حيثيات وزاويا الموضوع، وللإجابة الأولية عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات الموالية:

1. الفرضية الرئيسية:

بخلاف تغطية مقدار عجز الموازنة العامة للجزائر، لم يتمكن التمويل غير التقليدي من الوصول إلى أهدافه المسطرة في الجزائر خلال الفترة (2017-2019).

2. الفرضيات الفرعية:

- تعد الجباية البترولية بصفة خاصة والجباية العادية بصفة عامة، أهم الموارد التي اعتمدت عليها الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة قبل لجوئها إلى آلية التمويل غير التقليدي.
- إن تراجع الجباية البترولية ونضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات جراء الصدمة النفطية لسنة 2014، تعد أحد أهم المبررات التي دفعت الجزائر للجوء إلى التمويل غير التقليدي كمصدر لتمويل عجزها الموازي.
- نعم، هناك العديد من الآثار الناتجة عن تطبيق الجزائر للتمويل غير التقليدي، ومن أهمها ارتفاع المديونية العمومية الداخلية، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري.

ثالثاً- أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال جوانب أساسية تتمثل فيما يلي:

- معالجة هذا البحث لإحدى العجوزات التي أرهقت عاتق الدول عموماً والجزائر خصوصاً؛
- يعتبر أحد مواضيع الساعة التي أثارت ومازالت تثير النقاش والجدل وسط الخبراء المختصين والإعلاميين، نظراً لكونه حل نقدي مؤقت ظريفي لتمويل العجز المزمن للموازنة العامة في الجزائر، ولأول مرة منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90؛
- تتوافق الدراسة مع اختيار الجزائر للتمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة على مدى خمس سنوات من التطبيق في ظل وجود بعض الحلول الأخرى، والتي من أهمها الاستدانة الخارجية، وبالتالي فهو يجسد سع السلطات الجزائرية للحفاظ على السيادة الإقتصادية، المالية، والسياسية للبلاد.
- الإهتمام الكبير للكثير من الخبراء المختصين بهذا الموضوع لأنه يمثل واقع الجزائر حالياً وسوف تعيش آثاره مستقبلاً، حيث أصبح شغلهم الشاغل بهذا النوع من المواضيع.

رابعاً- أهداف البحث:

يمكن بلورة أهداف البحث في النقاط التالية:

- توضيح كل الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة في الجزائر: مفهومها، مبادئها، مراحل إعدادها، والتصنيف العام لها؛
- التعرف على واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر ومصادر التمويل المعتمدة لسد ذلك العجز خلال الفترة (2000-2016)؛
- تسليط الضوء على مكانزمات سيرورة سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر في شكل دراسة تقييمية إستشرافية، مع رصد على أهم المبررات التي دفعت الجزائر للجوء إلى هذه السياسة لتمويل عجز موازنتها العامة؛
- إبراز مدى إسهام تطبيق التمويل غير التقليدي في تمويل العجز الموازني بالجزائر خلال الفترة (2017-2019)، وكذا الآثار المترتبة عن إتباع هذا الأسلوب في ظل العجز المالي الشديد، مع تقديم البدائل المتاحة لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر.

خامساً- دوافع البحث:

تتمحور دوافع اختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع في دوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

1. الدوافع الذاتية:

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الطبيعة النقدية والمالية بإعتبارها محور تخصص الإقتصاد النقدي والبنكي؛
- إشباع فضول علمي حول الموضوع، وإثراء المعرفة الشخصية حول أحد أهم مواضيع الساعة الهامة والمرتبطة بالتمويل غير التقليدي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر؛

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع والتعمق في مختلف حيثياته نظراً لعدم وجود مذكرات تناولت هذا الموضوع على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي-تبسة، حيث أنه لم يحظى باهتمام طلبة العلوم الاقتصادية وذلك لتخوفهم من قلة المراجع والإحصائيات لحدثة الموضوع.

2. الدوافع الموضوعية:

- محورية الموضوع في كونه يمثل أحد الآليات الحديثة التي لجأت إليها الجزائر لتمويل عجز موازنتها العامة في ظل الظروف الراهنة، حيث يعكس الموضوع في مضمونه بأن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتغطية عجز الموازنة العامة يمثل تحدياً جد صعب يواجه السلطات الجزائرية؛

- مدى أهمية الموضوع في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة وعدم فعالية بدائل التمويل التقليدي في تغطية ذلك العجز، وبالتالي هو يعكس مدى إسهام التمويل غير التقليدي في سد فجوة العجز الموازي بالجزائر؛

- إثراء المجال الدراسي بحوصلة معلوماتية بموضوع يواكب مجريات الأحداث الاقتصادية، ويكون إضافة علمية للمكتبة الجامعية يتوافق إعدادها بين الإطار النظري والتطبيقي، والتي تخلو من هذه الدراسات.

سادساً- الدراسات السابقة:

من أجل إثراء البحث ومحاولة الوقوف بعمق على جميع الجوانب التي يشملها تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة، والتي تناولت أحد متغيرات الدراسة أو كلا المتغيرين سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ومن بينها دراسات عربية وأخرى أجنبية:

■ الدراسات العربية: من أبرز هذه الدراسات:

1. دراسة (نسرين كزيز) بعنوان: "دور ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2007-2016)", أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور-الجللفة (الجزائر)، 2018-2019.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بالدور الذي يؤديه ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية، من خلال تسليط الضوء على دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2007-2016)، حيث أنها سعت لمعرفة الأسس النظرية لعجز الموازنة العامة وكذلك التعرف على البدائل الممكن استخدامها لتخفيف من هذا العجز، مع إبراز أهم المصادر التي اعتمدها الجزائر لتمويل عجز موازنتها العامة خلال الفترة (2007-2016)، ومحاولة تبيان أهمية ترشيد الإنفاق الحكومي في تسوية عجز الموازنة العامة في ظل الأزمات الاقتصادية بالجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإقتصاد الجزائري يواجه العديد من التحديات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ويأتي على رأس هذه الصعوبات والتحديات مشكلة العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة، حيث أن عجز الموازنة العامة أصبح سمة هيكلية من خصائص الهيكل الإقتصادي، نتيجة لارتباطه الشديد بأداء قطاع المحروقات في أسواق الطاقة الدولية الأمر الذي يجعله عرضة لأزمات وصددمات دورية خارجية خارجية، وشروع

الجزائر إثر الصدمة النفطية لسنة 2014 تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق العام بغرض التخفيف من عجز الموازنة العامة، إلا أنه ما يلاحظ أن هذه السياسة في الجزائر لا تزال هدفاً نظرياً نتيجة الصعوبات والعوائق التي تحول دون الوصول إلى الترشيد الأمثل للموارد المالية والاقتصادية.

2. دراسة (سمير بختي وآخرون) بعنوان: "التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الخزينة العمومية في الجزائر"، الملتقى الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، يومي 04 و05 فيفري 2019. هدف هذا الملتقى إلى إبراز طبيعة التمويل الداخلي غير التقليدي ومدى علاجه للعجز الموازني وآثاره على الإقتصاد الوطني، مع تقديم أهم البدائل التمويلية الممكنة استخدامها لتمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر. ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- استخدام التمويل غير التقليدي كان نتيجة تراجع موارد صندوق ضبط الإيرادات وليس انكماش أو كساد اقتصادي؛
- تطبيق التمويل غير التقليدي كان دون دراسة معمقة، فهي لم تأخذ بعين الاعتبار انعكاساته السلبية على الإقتصاد الوطني من تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم، لأن سياسة التمويل غير التقليدي لا تتناسب وخصوصية هذا الإقتصاد باعتباره إقتصاد ريعي بامتياز؛
- البنك المركزي سوف يفقد استقلاليته وهيمنته على النظام المصرفي بسبب سياسة التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية.

3. دراسة (محمد هاني، ياسين مراح) بعنوان: "حدود الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر: دراسة تحليلية لمضمون القانون 10/17"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس - المدية (الجزائر)، مارس 2018. يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على سياسة الإصدار النقدي كآلية تمويل غير تقليدي جاء بها القانون 10/17، وذلك من خلال التأصيل النظري لهذه السياسة التي باتت تعرف بسياسة التيسير الكمي، ناهيك عن تتبع شروطها وآثارها على الإقتصاد الوطني الجزائري، بالإضافة إلى حدودها وآفاق تطبيقها في الجزائر. وتوصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إن سياسة التمويل غير التقليدي تعكس الإقراض المباشر للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر، وذلك من خلال شراء السندات العمومية في السوق الأولية؛
- إن لجوء الجزائر إلى سياسة التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة كان هروباً من اللجوء إلى الاستدانة الخارجية ومن ردة فعل الأعوان الاقتصاديين الراضية لكل زيادة في الضرائب والتكاليف؛

- يكمن الإشكال بالنسبة لهذه السياسة في كيفية وتوقيت وطرح الكتلة النقدية ووجهة هاته الأموال إن كانت موجهة للقطاع الإنتاجي أو الاستهلاكي، حتى لا تؤدي إلى تضخم، على اعتبار أن هاته الكتلة النقدية متأتية من فراع ودون مقابل وتشكل تضخماً في الإقتصاد.

4. دراسة (علي قروود، نسرين كزيز) بعنوان: "آليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي: دراسة حالة الجزائر (2007-2017)", مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد الرابع، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت (الجزائر)، سبتمبر 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- إبراز مفهوم الموازنة العامة للدولة ومبادئها، وكذا إبراز مختلف مراحلها؛
- توضيح مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة من خلال التطرق إلى تعريف العجز الموازي، أسبابه، أنواعه، وطرق تمويله؛
- إبراز الآليات التي اعتمدها الجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2007-2017).
- أما النتائج التي توصلت إليها فهي كثيرة منها:
- تعتمد إيرادات الموازنة العامة في الجزائر بصورة كبيرة على إيرادات الجباية البترولية، لذا فإن تقلب أسعار النفط من شأنه التأثير على توازن الموازنة العامة؛
- أسهمت موجودات صندوق ضبط الإيرادات في تغطية العجز الموازي طول فترة الدراسة، غير أن هذه التغطية فعالة على المدى القصير أو المتوسط نظراً لارتباطها بمصدر ناضب؛
- بعد فشل مختلف الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية في سبيل مواجهة الانتكاسة التي عرفتتها أسعار النفط منذ المنتصف الثاني لسنة 2014، لم يبقى أمام الجزائر سوى اللجوء إلى سياسة التمويل غير التقليدي لتغطية عجز موازنتها العامة.

■ الدراسات الأجنبية: من أهم هذه الدراسات ما يلي:

1. (Mustapha Bouakel, Naima Labiad), "L'Efficacité de la Gestion de la Masse Monétaire dans le Cadre du Financement non Conventionnel Etude Analytique de la Période 2011-2022", Volume 09, Journal d'études financières, comptables et managériales, Université Oum El Boughi (Algérie), Joan 2018.

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على المستجدات التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/17 من جانبين، حيث تهدف في جانبها الأول إلى دراسة المؤشرات النقدية الأساسية قبل طرح موضوع التمويل غير التقليدي في الفترة ما بين (2011-2016)، وتهدف في الجانب الثاني إلى استكشاف الآليات الجديدة في تسيير العرض النقدي الذي تم ضخه في السوق في الفترة ما بين (2017-2022) في إطار التمويل غير التقليدي.

وخلصت الدراسة إلى أن هذا النوع من التمويل سيزيد من الطين بلة، إذ سينتج عنه آثار سلبية على الإقتصاد بالرغم من النقاط الإيجابية التي سيحققها كدفع الأجور والمعاشات واستمرارية الإنفاق العام، ومن بين الآثار السلبية: ارتفاع معدل التضخم الناتج عن ارتفاع المعروض النقدي والذي يعاني منه الإقتصاد لأكثر من عقدين من الزمن، كما أشارت الدراسة أيضا إلى المرسوم التنفيذي رقم 18-86 الصادر بتاريخ 5 مارس 2018 والمتعلق بمتابعة سيرورة التمويل غير التقليدي واتخاذ إجراءات المراقبة والإصلاحات الهيكلية والتدابير الإقتصادية والمالية المتعلقة بالميزانية، والتي تهدف إلى استعادة توازن خزانة الدولة وميزان المدفوعات في الخمس السنوات القادمة، انطلاقا من جانفي 2018.

2. (Safia Zourdani), "La Stratégie de Financement non Conventionnel et son Impact Socio-économique en Algérie", Volume 09, Journal Revue Stratégie et développement, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou (Algérie), Janfi 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإستراتيجية المتبناة من طرف الحكومة الجزائرية في ما يخص التمويل غير التقليدي لصالح الخزانة العمومية، وذلك بعد نقص السيولة على مستوى الخزانة بسبب انهيار أسعار النفط في سنة 2014، وكذلك رفض الحكومة الجزائرية لخيار الاستدانة الخارجية.

والنتيجة المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن استخدام التمويل الغير التقليدي -على ضوء قانون النقد والقرض (10/17) المؤرخ في 11 أكتوبر 2017- لن يعيق عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من ذلك هناك العديد من التحديات التي يجب معالجتها على غرار تحفيز المنافسة بين المؤسسات وتنمية القطاع الخاص من أجل تحفيز النمو الإقتصادي. كما توصلت إلى أن "الأموال التي تمت طباعتها" والتي تم إدخالها إلى السوق كان لها أثر على كل من التضخم والبطالة، واللذان يعتبران معضلة في الإقتصاد الجزائري، ومع ذلك تساعد هذه السيولة "التمويل غير التقليدي" على دفع الأجور والمعاشات وكذلك دعم وتمويل اقتناء الضروريات الأساسية.

■ **أوجه إختلاف الدراسة مع الدراسات السابقة وقيمتها المضافة:** تتجلى القيمة المضافة لهذه الدراسة في النقاط التالية:

- حللت هذه الدراسة مجموعة الأسباب والمبررات التي دفعت الجزائر للجوء إلى التمويل غير التقليدي لتغطية عجزها الموازي، وذلك بعد الوقوف بدقة على واقع العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)؛
- لم تكنفي هذه الدراسة بتناول التمويل غير التقليدي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر، بل حاولت تقييم مدى إسهام هذه الآلية في تغطية العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)؛
- حاولت إبراز وتحليل مختلف الآثار الناجمة عن تبني الجزائر لتمويل غير التقليدي، كما وضحت موقف صندوق النقد الدولي من تطبيق الجزائر لهذه السياسة؛

- تناولت هذه الدراسة مجموعة من البدائل التمويلية الممكنة للتمويل التقليدي وغير التقليدي، والتي يمكن للجزائر الإعتماد عليها في تمويل عجز موازنتها العامة، دون أن يكون لها تبعات سلبية على مؤشرات الإقتصاد الجزائري.

سابعاً- منهج البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ويهدف تحقيق أهدافه والإحاطة بجوانبه المختلفة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري من الدراسة لكونه ملائماً لعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة، وعجزها ومصادر تمويله، وفي كل ذلك تم الاستناد إلى تشكيلة واسعة من الكتب، المقالات، والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة من جانبه النظري، وكذا تغطية الجانب التطبيقي للدراسة، مما يسمح بتحليل الجانب التطبيقي للموضوع، ورصد مختلف مراحل تطور عجز الموازنة العامة بالجزائر والمصادر المعتمدة في تمويله، وذلك بالإعتماد على الأدوات المناسبة ومجموعة من الإحصائيات والبيانات الصادرة عن هيئات دولية ووطنية، والتي تغطي الحدود الزمنية للدراسة مما يسمح بإعطاء نظرة ثاقبة عن مدى عمق هذا الموضوع وما يقتضيه سياق التحليل.

ثامناً- هيكل البحث:

في سبيل الإجابة عن إشكالية البحث، وما يتفرع عنها من تساؤلات، واختباراً لصحة الفرضيات، والوصول إلى النتائج المنتظرة، تم الإعتماد على خطة تتشكل من ثلاثة فصول، تضمنت فصلاً نظرياً واحداً في حين الجانب التطبيقي بفصلين، وذلك قصد العرض السليم للموضوع ولتقديم أجزاءه بشكل منطقي ومتسلسل زمنياً، وقد جاءت هذه الفصول مرتبة كما يلي:

بالنسبة للفصل الأول فقد جاء تحت عنوان "إطار نظري عام حول عجز الموازنة العامة ومصادر تمويله" تم من خلاله التطرق إلى ثلاثة مباحث أساسية، حيث تناول المبحث الأول مدخلا مفاهيمياً حول الموازنة العامة، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض عناصر أساسية حول عجز الموازنة العامة، وأخيراً المبحث الثالث تم فيه عرض مصادر تمويل عجز الموازنة العامة.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان "تحليل واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)" تم فيه تسليط الضوء على ثلاثة مباحث رئيسية، بداية بالمبحث الأول والذي عني بالجوانب المتعلقة بمبادئ الموازنة العامة في الجزائر ومراحل إعدادها، يليه المبحث الثاني الذي خصص لتحليل تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، بينما توجه المبحث الثالث إلى تسليط الضوء على فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2016).

وفي الأخير، جاء الفصل الثالث موسوماً بـ "اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)"، وهذا الفصل بدوره يضم ثلاثة مباحث أساسية، حيث يتضمن المبحث الأول تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر، ومن ثم عرض الإصدار النقدي كآلية لتغطية

عجز الموازنة العامة في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض 10/90 في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد خصص لتقييم دور التمويل غير التقليدي في تغطية عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2017-2019).

تاسعا- حدود البحث:

بالنظر إلى منهجية البحث العلمي والتي تقتضي ضرورة حصر حدود وأبعاد الدراسة، فمن هنا يمكن التمييز بين الحدود الموضوعية، المكانية، والزمنية التالية:

1. **الحدود الموضوعية:** تم التركيز في هذا الموضوع على إحدى العجوزات التي ترهق عاتق الدول المتقدمة منها والنامية، وهو عجز الموازنة العامة مع محاولة التطرق إلى مختلف المصادر التي يمكن الإعتماد عليها لتمويل ذلك العجز.

2. **الحدود المكانية:** وتشمل الجزائر في دراسة كلية.

3. **الحدود الزمنية:** تجدر الإشارة إلى أن الفترة التي تم بها عنونة الموضوع ممتدة بين (2017-2019)، وهي الفترة التي تعكس بداية فعالية السياسة النقدية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر من خلال تطبيق التمويل غير التقليدي، وذلك بعد فشل السياسة المالية في تمويل ذلك العجز خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014. وهو ما يعكسه تحليل واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) في الفصل الثاني، وعموما الحدود الزمنية لهذا الموضوع على سبيل الحصر ممتدة بين (2017-2019).

عاشرا- صعوبات البحث:

على اعتبار أنه عند إنجاز أي عمل بحثي لا بد من وجود مجموعة من الصعوبات التي تواجه الباحث أثناء إعدادة للبحث، ومن أهم الصعوبات التي تم موجهتها ما يلي:

- قلة الدراسات المعمقة التي عُنت بدراسة تجربة التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر؛

- عدم توفر الإحصائيات الكافية التي تغطي فترة الدراسة من ناحية وتضاربها أحيانا من ناحية أخرى؛

- الظرف العام للبلاد بسبب فيروس كورونا، الذي حال دون الالتقاء بالمشرف وأعضاء هيئة التدريس.

الفصل الأول: إطار نظري
عام حول عجز الموازنة العامة
ومصادر تمويله

الفصل الأول

إطار نظري عام حول عجز الموازنة العامة ومصادر تمويله

تعتبر الموازنة العامة بمثابة المرآة العاكسة لمالية الدولة، فهي توضح مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات إنفاق هذه الموارد في سبيل تحقيق التنمية، ومن هنا تظهر الأهمية البالغة للموازنة العامة في اقتصاديات الدول، بل وقد أصبحت الموازنة العامة في العصر الحديث وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية التي تستند إلى مجموعة من الأولويات، وتأخذ في الحسبان العديد من العوامل الإقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. وفي هذا المجال تعد معضلة عجز الموازنة العامة أحد أهم المشاكل التي ترهق عاتق الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، خاصة مع تزايد الحاجات العامة وتعددتها في ظل نقص الموارد الكافية لسد تلك الحاجات، ونظرا لذلك وفي سبيل تغطية هذا العجز تعتمد الدول على العديد من المصادر التمويلية، ومن أهم هذه المصادر ما يعرف بالإصدار النقدي الجديد، والذي يعكس تدخل السياسة النقدية في تغطية عجز الموازنة العامة للدولة. وبناء على ذلك وللإلمام بالجوانب النظرية لعجز الموازنة العامة ومصادر تمويله، سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

- المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الموازنة العامة
- المبحث الثاني: أساسيات حول عجز الموازنة العامة
- المبحث الثالث: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الإقتصادية عموما والسياسة المالية خصوصا، وبذلك فهي تحتل أهمية بالغة في عرض الوضع المالي للدولة والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي لها، ولكي تؤدي الدولة دورها على أكمل وجه يتعين عليها القيام بتقدير النفقات اللازمة لقيامها بمختلف أوجه النشاط الإقتصادي، والإيرادات الواجب الحصول وكيفية إستغلالها وتوزيعها على مختلف تلك النفقات، وانطلاقا من هذا المبحث سيتم التطرق إلى كل الجوانب النظرية المتعلقة بالموازنة العامة.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة

لقد احتلت دراسة الموازنة العامة جزءا هاما من الدراسات المالية في السنوات الأخيرة، وذلك في الحقيقة راجع إلى تضخم حجم الموازنات العامة وزيادة تأثيرها على التوازن الإقتصادي، ومن هنا فالموازنة العامة هي وثيقة أساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة، ولتوضيح ماهية الموازنة العامة سيتم التطرق إلى: تعريفها، تطورها التاريخي، خصائصها، وكذا أهميتها.

أولا- تعريف الموازنة العامة:

للموازنة العامة العديد من التعريفات، والتي تختلف باختلاف وجهة نظر الكاتب أو الباحث لها، ومن أهم هذه التعريفات التي لا بد من الوقوف عليها ما يلي:

1. التعريف الأول: "هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها، خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الحكومة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام (أو مرسوم) الميزانية، الذي يميز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبها التحصيلي والإنفاقي"¹.

2. التعريف الثاني: هي وثيقة تتضمن توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد، لبلوغ أهدافها المالية، الإقتصادية، السياسية، والاجتماعية².

3. التعريف الثالث: هي عبارة عن مجموعة جداول لأرقام حسابية، تتعلق بالإتمادات المخصصة والمتوقع إنفاقها في الأغراض التي رصدت من أجلها، والإيرادات العامة المتوقع الحصول عليها، وفقا لتقسيم أنواعها ومصادرها، والتي تسعى الدولة من خلالها لخدمة المجتمع وتحقيق المصلحة العامة³.

وعليه يمكن استنتاج أن الموازنة العامة عبارة خطة مالية تتضمن تقدير مفصل ومعتمد من طرف السلطة التشريعية لكافة الإيرادات والنفقات النهائية للدولة عن سنة مقبلة بما يحقق أهداف المجتمع بصفة عامة.

¹ - محمد شاكر العصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2008، ص: 16.

² - صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص: 75.

³ - جمال لعامرة، أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة-مصر، 2004، ص: 17.

ثانيا- التطور التاريخي للموازنة العامة:

لقد ارتبط التطور التاريخي للموازنة العامة بتطور علم المالية العامة من جهة، وتطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي من جهة أخرى، وبصفة عامة يمكن تلخيص مرحل تطورها من خلال الآتي:

1. الموازنة العامة في الإسلام: إن فكرة الموازنة العامة ليست فكرة حديثة كما يعتقد معظم المفكرين المعاصرين، وإنما تعود إلى عقود قديمة، حيث كانت الإيرادات عند بدء ظهور الإسلام عبارة عن الصدقات والزكاة التي كانت تجمع لدى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فينفقها في سبيل المصلحة العامة، أما الغنائم فكانت تعود لبيت المال وتوزع على المسلمين بعد إخراج خمسها للنبي وأهل بيته. وفي عهد الخلفاء الراشدين، توسعت موارد الخزينة بعد فرض الخراج* والجزية*، وأصبح الكثير من الضياع والأراضي ملكا لبيت المال ويستثمر لحسابه الخاص، وكانت هذه الموارد تنفق جميعها دون أن يخزن منها شيء¹، وعندما ازدادت الفتوحات الإسلامية في عهد الأمويين والعباسيين زادت موارد الدولة الإسلامية كذا نفقاتها، الأمر الذي أدى إلى إحداث تنظيم جديد في الخزينة يقسم إلى قسم الأحماس وقسم الخراج وقسم الصدقات.

2. الموازنة العامة في الغرب: إن أول ظهور للموازنة العامة بمفهومها الحديث كان في إنجلترا، حيث كان للملك الحق والسلطة في التصرف في الموازنة بحرية، لذلك طالب البرلمان الإنجليزي بفرض سيطرته على الملك شارل الأول والرجوع إليه لأخذ موافقته على فرض الضرائب، وهذا ما نص عليه إعلان الحقوق عام 1628 للتقليص من سلطات الملك في الإنفاق والجباية إلا بإذن البرلمان. وفي سنة 1688 تم إصدار ما يسمى بدستور الحق في عهد الملك وليام الثالث، مانعا كل إجراءات الإنفاق والجباية إلا بموافقة البرلمان، الذي له الحق في تحديد المقدار والمواعيد. ثم أعطى بعد ذلك حق البرلمان على فرض الجباية والضرائب وحق الرقابة عليها، تلاها حق متابعة أوجه النفقات ثم حق مناقشة النفقات العامة وإعطاء البرلمان حق مناقشة أعمال الحكومة من نفقات عامة وإيرادات عامة بشكل موافقة دورية وسنوية، ومنه أصبح له الحق في اعتمادها قبل بداية كل عام، ومناقشة تنفيذها بعد كل عام. ومن هنا ظهر المفهوم الحقيقي للموازنة العامة، أما فيما يخص الموازنة العامة في فرنسا فقد ظهرت إثر الثورة الفرنسية، وصدور قرارات الجمعية الوطنية الأساسية سنة 1789 لتقرر عدم مشروعية فرض الضرائب إلا بإذنها إثر إعلان وثيقة حقوق الإنسان، التي نصت على أنه من حق الشعب مباشرة أو بواسطة ممثليه أن يتأكد من ضرورة فرض الضرائب، وأن يوافق عليها بحرية ويراقب تطبيقها ويقرر أساسها ونسبتها وطريقة جبايتها ومدتها، وجاء بعد ذلك دستور 1791 الذي أعطى للمجلس التشريعي حق تحديد النفقات العامة، بالإضافة إلى دستور 1793

*الخراج: ضريبة تفرض على رقعة الأرض إذا بقيت في أيدي مالكيها.

*الجزية: ضريبة سنوية على رؤوس الأموال، وتمثل في مقدرا من المال يفرض على القادرين والمكلفين.

¹ - حسن عواضه، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة: الموازنة، الضرائب، والرسوم -دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلود، بيروت - لبنان، 1995، ص:

الذي نص على أنه لا يمكن فرض أية ضريبة إلا في سبيل المصلحة العامة ولجميع المواطنين الحق في المساهمة في فرض الضرائب و مراقبتها¹.

ومن هنا يتضح أن نشأة وتطور الموازنة العامة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف السائدة في البلاد وكذا طبيعة الحكم والنظام الإقتصادي السائد فيها.

ثالثاً- خصائص الموازنة العامة:

للموازنة العامة للدولة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الموازنات، فهي تعد وثيقة رسمية تصدر عن جهات معينة، أداة تخطيط وتنبؤ بحجم النشاط الإقتصادي، وفي نفس الوقت تعكس أهداف الدولة الإقتصادية، المالية، الاجتماعية، والسياسة، ويمكن تعداد هذه خصائص فيما يلي:²

1. **صك تشريعي:** أي أنها تكون في شكل وثيقة تصدر عن السلطة التشريعية.
 2. **تقدير النفقات والإيرادات:** حيث أن أرقامها تقديرية وليست حقيقة، وفي هذا الصدد فتقدير النفقات الجارية أسهل من النفقات الإستثمارية والإدارية، كما أن تقدير الإيرادات أصعب من تقدير النفقات لأنها تتأثر بصورة رئيسة بفترات الانتعاش والركود.
 3. **إجازة الإنفاق والحجاية:** وذلك من خلال إذن تصدره السلطة التشريعية بالسماح للسلطة التنفيذية صرف النفقات وحجاية الإيرادات.
 4. **الرقابة:** تتفق كافة التشريعات على أنه من حق الشعب أو ممثليه في رقابة تنفيذ وسير الموازنة العامة انطلاقاً من الحق التاريخي لهم، أما حالياً فتوكل هذه المهمة إلى خبراء مختصين لهم صفات علمية، وممارسة مستمرة مما يؤهلهم للقيام بها.
 5. **خطة مالية لسنة قادمة لتحقيق أهداف المجتمع:** تعتبر الموازنة العامة من الناحية الإقتصادية خطة مالية تعد في ضوء تقديري لكافة الإيرادات والنفقات والمبالغ المرصودة لكل منهما لسنة مستقبلية متوقعة، وهذا بغية تحقيق الأهداف النهائية للمجتمع بجميع أبعادها، وتحقيق الاستقرار الإقتصادي الكلي.³
- وإجمالاً يمكن القول أن خصائص الموازنة العامة تتبلور من كونها وثيقة رسمية أو خطة مالية تصدر عن السلطة التشريعية متضمنة تقدير مفصل لكافة النفقات والإيرادات لسنة مستقبلية متوقعة، والتي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها المتعددة والمرغوبة.

¹ - نور محمد لين، "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات: دراسة حالة ولاية تيارت"، مذكرة ماجستير في تسيير المالية العامة، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، 2011-2012، ص: 18-19.

² - حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة: دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان-الأردن، 2013، ص: 25-26.

³ - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان-الأردن، 2007، ص: 273-274.

رابعاً- أهمية الموازنة العامة:

لقد ازدادت أهمية الموازنة العامة كنتيجة حتمية للتطور الحاصل في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي للدولة، وعموماً يمكن توضيح هذه الأهمية من خلال الآتي:¹

1. الأهمية الإقتصادية: تعكس الموازنة العامة في دول كثيرة الوضع الإقتصادي والإجتماعي لها، وبالتالي فهي أداة لتوجيه الإقتصاد القومي، حيث لم تعد الموازنة مجرد أرقام وإحصائيات كما كانت في ظل المفهوم التقليدي، بل أصبح لها آثار في حجم الإنتاج والدخل القومي والنشاط الإقتصادي بكافة فروع وقطاعاته، حيث تستخدم الدولة الموازنة العامة بجانبها (الإيرادات والنفقات) لإشباع الحاجات العامة والتي يهدف الإقتصاد العام لتحقيقها، وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الموازنة) والأوضاع الإقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش، وبالتالي يتعذر فصل الموازنة العامة عن الخطة الإقتصادية، ومن هنا تظهر الأهمية الإقتصادية للموازنة العامة في كونها أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الإقتصادية.

2. الأهمية السياسية: يشكل إعداد الموازنة العامة واعتمادها مجالاً حساساً من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة، سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها، حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين تحقيقاً لبعض الأهداف الإقتصادية والاجتماعية.

3. الأهمية الإجتماعية: وذلك من خلال قيام الموازنة بإعادة توزيع الدخل القومي عبر الضرائب والإعانات والمدفوعات التحويلية، فهي بذلك تؤثر في الحالة التي يكون عليها وضع التوازن الإجتماعي والعدالة؛ وبالتالي قد تكون أداة لتخفيف من حدة التفاوت الإجتماعي ورفع المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود والمحرومين، وقد تكون أداة لخلق التفاوت بين الطبقات الإجتماعية، عن طريق تخفيض الأعباء الضريبية على أرباح المشروعات الخاصة، وزيادة الأعباء المالية على الطبقات الفقيرة نتيجة إلغاء الدعم وزيادة الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، وتقليل نفقات التحويل الإجتماعية.²

4. الأهمية المالية والمحاسبية: للموازنة العامة أهمية مالية ومحاسبية، فمن الناحية المالية تكشف أرقام الموازنة العامة بوضوح حقيقة المركز المالي للدولة، أما من الناحية المحاسبية فالمحاسبين ملزمون بالصرف في إطار الإعتمادات المقررة في الموازنة كماً ونوعاً حسب التعليمات المالية، فضلاً عن أهميتها في تحديد أنواع حسابات النفقات والإيرادات التي تمسك في الجهات الحكومية، وهكذا تعد النواحي المحاسبية للموازنة العامة ذات أهمية رقابية بالغة، من زاوية التأكد من التزام الوحدات التنفيذية بالتخصصات المقررة لها في الموازنة، والكشف عن تجاوز الوحدات بالتخصصات المعتمدة لها، وبيان أوجه القصور والخلل في تنفيذ بنود الموازنة العامة.³

¹ - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، الطبعة الأولى، دار العلوم، بن عكنون- الجزائر، 2003، ص: 90.

² - حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سابق، ص: 29.

³ - مها أحمد حسين الأنباري، "تكييف الموازنة الإستثمارية مع تغيرات أسعار النفط: دراسة تطبيقية في العراق"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط-العراق، 2016، ص: 23.

انطلاقاً مما سبق عرضه، يتضح أن للموازنة العامة أهمية بالغة على جميع الأصعدة، فعلى الصعيد الإقتصادي تعد أداة رئيسية لمعالجة الظواهر الإقتصادية المختلفة (كساد وانكماش.. الخ)، وبالتالي فهي تسهم في تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي، أما سياسياً فهي تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على الحكومة، أما على الصعيد الإجتماعي فهي تسعى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي والتقليل من الفوارق الإجتماعية، أما على الصعيد المالي والمحاسبي فهي تفصح وبجلاء عن حقيقة الوضع المالي للدولة.

المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة وأنواعها

ترتكز الموازنة العامة على مجموعة من المبادئ، والتي يتعين على السلطة التنفيذية مراعاتها وهي بصدد إعداد وتحضير الموازنة العامة، والتي في الحقيقة تسمح بتحقيق أهداف الحكومة بجميع أبعادها، وفي هذا المجال فإن الموازنة العامة عرفت العديد من الأنواع المرتبطة تزامناً مع التطور التاريخي لها.

أولاً- مبادئ الموازنة العامة:

إن مبادئ الموازنة العامة تشمل القواعد الأساسية التي تقوم عليها الموازنة وتحكم سيرها منذ إعدادها إلى غاية تنفيذها، ويمكن توضيح هذه المبادئ من خلال ما يلي:¹

1. مبدأ السنوية: ويقضي هذا المبدأ بأن توضع الموازنة العامة لفترة زمنية تقدر بسنة، وتكون موافقة السلطات التشريعية عليها أيضاً سنوية.

2. مبدأ الوحدة: يستلزم بأن تدرج كافة الإيرادات والنفقات للدولة في وثيقة واحدة، مع إمكانية الإطلاع عليها لمن يريد معرفة وتقدير المركز المالي للدولة.

3. مبدأ العمومية: يعرف أيضاً بمبدأ الشمولية، ويعني أن تدرج في الموازنة العامة كافة إيرادات ونفقات الدولة دون إجراء أية مقاصة بينهما.

4. مبدأ عدم التخصيص: يستوجب هذا المبدأ عدم تخصيص إيرادات معينة لأنواع معينة من النفقات، وبذلك فهي تترك المجال مفتوحاً أمام الدولة لتوظيف وإستغلال مواردها، بين أوجه الإنفاق المختلفة على أفضل نحو ممكن بما يحقق أقصى الغايات والأهداف.

5. مبدأ التوازن: الأصل في ذلك هو أن تتساوى مجموع الإيرادات العامة مع مجموع النفقات العامة، وبالتالي فلا تعتبر الموازنة العامة محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة، وهو ما يعبر عن وجود عجز في الموازنة العامة، وكذلك في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة فهي تعبر عن وجود فائض بالموازنة العامة².

من خلال ما تم عرضه يمكن استنتاج أن الموازنة العامة تقوم على جملة من المبادئ الأساسية، وهي مبدأ السنوية الذي يعني أن تعد الموازنة العامة لمدة سنة، ومبدأ الوحدة والذي يستلزم أن تجمع كافة الإيرادات والنفقات

¹ - فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان، عمان-الأردن، 2013، ص: 276.

² - حياة بن إسماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة: دراسة نظرية، الطبعة الأولى، مكتبة إيتراك، القاهرة-مصر، 2009، ص: 09.

في وثيقة واحدة، مع التفصيل في عرضها بشكل سهل ومتجانس، ومبدأ العمومية الذي يستلزم أن تكون الموازنة شاملة لكافة الإيرادات والنفقات، بالإضافة إلى مبدأ عدم التخصيص ومبدأ التوازن، وهذه المبادئ تسهم في الوصول إلى الأهداف المسطرة من ناحية، وضمان الاستغلال الأمثل والكفاء للموارد وتوثق العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من ناحية أخرى.

ثانيا- أنواع الموازنة العامة:

نتيجة تعدد ووظائف الموازنة العامة وتعاضم أهميتها على الصعيد الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والمالي والمحاسبي، أدى ذلك إلى ظهور العديد من أنواع الموازنة العامة ومنها:¹

1. موازنة الأداء والبرامج: تعرف بأنها مجموعة الأهداف التي يجب على أجهزة الحكومة ووحداتها المختلفة تحقيقها خلال فترة زمنية مقبلة بعد تفصيلها، تبعا للبرامج والأنشطة والجهود اللازمة لذلك، على أن يتم تحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج أو نشاط، وتعتمد موازنة الأداء والبرامج على المخرجات المراد الوصول إليها، والأهداف المطلوب تحقيقها وأثرها على المجتمع، وتساعد في توفير البيانات التي تحدد طبيعة وماهية المخرجات وتكلفتها المالية مع ربطها بالمنفعة التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، وبذلك تكون قرارات توزيع الموارد مدعومة بالبيانات اللازمة.

2. موازنة البرمجة والتخطيط: تعتمد على تحديد الإمكانيات والقدرات المتاحة في المستويات المختلفة للأجهزة الحكومية، على ضوء الأهداف العامة بدءا من المستويات العليا، بحيث تحدد الأهداف من خلال البدائل، ويحدد هذا النظام وظائف الموازنة العامة أولا لتحديد وترتيب الأهداف حسب الأولويات المحددة، ومن ثم برمجة الأهداف التي يتم تحديدها بترجمتها إلى برامج ومشاريع محددة وتحديد مستلزماتها المالية والبشرية، ثم تأتي مرحلة الرقابة للتأكد من سلامة تنفيذ القرارات الصادرة عن الإدارة العليا.

3. الموازنة الصفرية: تقوم على أساس توفير المال اللازم لتمويل البرامج، دون الأخذ بعين الاعتبار ما تم إنفاقه سابقا وبشكل فعلي على تلك البرامج، وتكون البداية نقطة الصفر، حتى تقاس فعالية كل مبلغ يتم إنفاقه، بما يتيح تحديد ما إذا كان من الضروري الاستمرار في القيام بنشاط معين أو تخفيضه أو إلغائه أو الإبقاء عليه بالمستوى الحالي، مع زيادة أو تخفيض الإعتمادات المخصصة بما يتناسب والعائد، وتعد الموازنة الصفرية تطورا في جانب النفقات لمحاولة التغلب على التغيرات التي ظهرت عند تطبيق موازنة التخطيط والبرامج.

4. موازنة البنود (الموازنة التقليدية): وفيها يتم تصنيف إيرادات ونفقات الموازنة حسب نوع الإيراد أو النفقة، والمساعدة على الإشراف والرقابة المالية في تنفيذها بحيث تحول دون تجاوز الإعتمادات المقررة، وهذا من خلال المبدأ الذي تقوم عليه وهو حصر جميع إيرادات ونفقات الدولة في وثيقة واحدة وبشكل مفصل والحصول على

¹ - عبد الله حسين أبو القمصان، "العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013)"، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، 2015، ص: 38.

اعتمادها من قبل السلطة التشريعية، لتتم الرقابة على مصادر الإيرادات، وأوجه الإنفاق من قبل السلطة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية عن أي تجاوزات مالية لم تعتمد¹.

ومن هنا يمكن استخلاص أن الموازنة العامة تعدد أنواعها وتختلف، حيث تشمل اتجاهات حديثة والمتمثلة في موازنة الأداء والبرامج، وموازنة البرمجة والتخطيط، والموازنة الصفرية، أما موازنة البنود تعد أول أنواع الموازنة.

المطلب الثالث: أنماط الموازنة العامة ومراحل إعدادها

للموازنة العامة أنماط عديدة والتي تختلف باختلاف نوع العمليات والإجراءات المراد القيام بها، وفي هذا الإطار تمر عملية إعداد الموازنة العامة بجملة من المراحل التي تتعاقب زمنياً وتتكرر عام بعد عام.

أولاً- أنماط الموازنة العامة:

يمكن عرض أنماط الموازنة العامة من خلال الآتي:²

1. **الموازنات غير العادية:** وهي تلك الموازنات التي توضع خصيصاً لظروف طارئة كالحروب مثلاً، أو القيام بمشروعات إستثمارية كبيرة (بناء السدود، مد السكك الحديدية..الخ)، وتغطي النفقات غير العادية من إيرادات غير عادية كالقروض مثلاً.

2. **الموازنات المستقلة:** وهي موازنات المشروعات العامة ذات الطابع الإقتصادي، والتي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة، تتميز هذه الميزانيات بأنها لا تخضع للقواعد والأحكام الخاصة بالموازنة العامة للدولة، وبدايتها تختلف عن بداية الموازنة العادية للدولة، حيث أنها لا تعرض على البرلمان لإجازتها.

3. **الموازنات الملحقة:** وهي تتمتع بموارد خاصة، كالمرافق العامة ذات الطابع الإقتصادي، والتي تتمتع بالاستقلال المالي، ولم تمنح الشخصية الاعتبارية، وهي ترتبط بموازنة الدولة، ويتم إستخدامها وفقاً للمبررات الآتية:

- إعطاء المرافق العامة الحرية في مزاولة نشاطها دون التقيد بالروتين الإداري؛
- جعلها تمارس نشاطها مباشرة على قدم المساواة بينها وبين المشروعات الأخرى؛
- التمكن من تقييم نتائج أعمالها.

4. **الحسابات الخاصة على الخزينة:** هي مجموع الحسابات عند دائرة المصالح المالية التي ترسم النفقات والإيرادات المنفذة خارج نطاق الميزانية، من قبل إدارات الدولة غير المخولة بشخصية قانونية أو مالية مستقلة. ولا يجوز فتح هذه الحسابات إلا بموجب قانون المالية، وتشمل هذه الحسابات كلاً من:³

- الحسابات التجارية؛

- حسابات التخصيص الخاص؛

- حسابات التسيقات؛

¹ طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان -الأردن، 2009، ص: 149.

² عبد الله خبايا، أساسيات في إقتصاد المالية العامة، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية -مصر، 2009، ص: 260.

³ - حياة بن إسماعيل، مرجع سابق، ص: 13.

- حسابات القروض؛

- حسابات التسوية مع الحكومة الأجنبية.

إن أنماط الموازنة العامة المذكورة سابقا تشير إلى أن هناك إمكانية تخصيص بعض الموارد لتغطية بعض النفقات، في حالة ما إذا نص قانون المالية صراحة على هذا التخصيص.

ثانيا- مراحل إعداد الموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة عملية سنوية متكاملة، بداية بمرحلة التحضير مروراً بمرحلتى الإ اعتماد والتنفيذ وصولاً إلى مرحلة المراقبة، بحيث تتكامل عملياتها السنوية في إطار حركة النشاط الإقتصادي العام، ولتوضيح أكثر:¹

1. مرحلة التحضير: وتقوم بها الحكومة وحدها غالباً، وهناك دول مثل فرنسا وبعض دول أوروبا يشترك البرلمان مع الحكومة في عملية تحضير الموازنة، وتتم عن طريق تقدير النفقات العامة اللازمة والإيرادات التي يمكن الحصول عليها خلال السنة، وترفع إلى وزير الخزانة الذي يحاول بدوره إيجاد التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة قدر المستطاع حتى لا يتحقق عجز أو فائض.

2. مرحلة الإ اعتماد: تعتمد الميزانية عن طريق السلطة التشريعية أي البرلمان (مجلس الأمة)، وتبحث أولاً في لجنة الشؤون المالية في المجلس، ثم ترفع إلى المجلس كله ليعتمدها، وهنا يتم تعديلها، ولا ترفض الموازنة كلياً.

3. مرحلة التنفيذ: ويلزم تنفيذها ثلاث عمليات هي:

1.3. تحصيل الإيرادات: حيث تقوم الحكومة بتحصيل الإيرادات المنصوص عليها في الموازنة.

2.3. إنفاق المصروفات: ويتم صرف الأموال إلى الوزارات والبنود والأبواب المقررة في الموازنة.

3.3. عمليات الخزانة: وفيها يتم جمع الإيرادات، وإنفاق المصروفات، وربما توجد نفقة دون وجود مورد مالي، فتقوم الخزانة بعمل قرض قصير الأجل من البنك المركزي أو من غيره، أو إصدار أذون على الخزانة، أو سحب مبلغ من المال الاحتياطي إن وجد.

4. مرحلة المراقبة: وقد تكون إدارية، حيث يقوم بها الرؤساء العاملين في الحكومة على رؤوسهم، كما قد تكون تشريعية، حيث يقوم بها أعضاء البرلمان خاصة أعضاء لجنة التدقيق المالية التي تخول الحق لأي عضو في طلب أية بيانات من الوزارة عن دقة تنفيذ الموازنة صرفاً وجباية، وهنا يتم مناقشة اللجنة للحساب الختامي* في الموازنة بعد انتهائها، كما قد تكون رقابة عن طريق هيئة مستقلة، وهذه الأخيرة تتبع الجمهورية لا الحكومة، حيث تقوم بالتفتيش عن أوراق الصرف والإ اعتماد والموارد التي قامت بجبايتها الحكومة، وتقدم تقريراً لرئاسة الجمهورية عن المخالفات التي ارتكبت والاقتراحات المطلوبة.

¹ - عدلى البابلي، المالية العامة والنظم الضريبية: تقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة والقانون، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة - مصر، 2009، ص ص: 166-168.

* الحساب الختامي: عبارة عن كشف مسجل فيه كافة المبالغ الفعلية التي قامت الدولة بتحصيلها خلال السنة المنصرمة متبعاً في هذا السجل نفس التبويات والتقسيمات المتبعة في الموازنة العامة للدولة.

بناء على ما تم عرضه يلاحظ أن الموازنة العامة تمر بمراحل متسلسلة ومتعاقبة تكون في شكل دورة تتكرر كل سنة، وهذه المراحل تحدد مختلف أوجه الإنفاق العام والإيراد العام، والمراقبة الدقيقة للموازنة العامة للدولة بصفة عامة ودائمة.

المطلب الرابع: التصنيف العام للموازنة العامة

باعتبار أن الموازنة العامة هي جداول لأرقام حسابية، وفيها يتم تبويب البيانات المتكاملة والمتجانسة في الوظائف والأهداف بالنسبة للنفقات وطبيعة الموارد ومصادرها بالنسبة للإيرادات، وإظهارها في شكل مجموعات متجانسة، فهي بذلك تسمح بوضع تصنيف عام للموازنة العامة لكل من النفقات والإيرادات.

أولاً- تصنيف النفقات العامة:

تمثل النفقات العامة مختلف المصروفات التي تضمن تسيير المرافق العامة للدولة من جهة، وتمويل مشروعاتها الإنتاجية المختلفة من جهة أخرى، وفي هذا الإطار هناك عدة تصنيفات للنفقات العامة ومن أهمها:

1. التصنيف الوظيفي: وهنا يمكن التمييز بين النفقات الآتية:¹

1.1. النفقات الإدارية: وهي المخصصة لتمكين الجهاز الإداري للدولة من الاستمرار في تقديم خدماته، ومنها رواتب الموظفين، ومشتریات دوائر الدولة وغيرها.

2.1. النفقات الاقتصادية: وهي ذات أهداف اقتصادية مثل: النفقات المخصصة لتمويل المشاريع الاقتصادية، والإعانات الاقتصادية.

3.1. النفقات الاجتماعية: هي المخصصة لتقديم الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.. الخ.

4.1. النفقات المالية والعسكرية: وتتضمن فوائد وأقساط الدين العام، ونفقات الأمن والدفاع وشراء الأسلحة العسكرية.. وما شابه ذلك.

2. التصنيف الاقتصادي: وفقا لهذا التصنيف يمكن التمييز بين:²

1.2. نفقات حقيقية: وهي صرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين بالدولة، وكذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسيير عمل إدارات وأجهزة الحكومة، أيضا بناء السدود وتوفير البنية التحتية اللازمة لعمل النشاط الاقتصادي.

2.2. نفقات تحويلية: وهي صرف الأموال العامة على الإعانات الاجتماعية، وهذا النوع من النفقات يهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة على المواطنين، ودعم طبقة الفقراء وبناء المجتمع.

¹ - سعيد على محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان - الأردن، 2011، ص: 62.

² - طارق الحاج، مرجع سابق، ص: 124.

3. **التصنيف الإداري:** وهنا تصنف النفقات على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والمؤسسات العامة..الخ، لضمان العمل الوظيفي لكل دائرة. وبعد ذلك يتم التقسيم داخل كل وحدة إدارية الأقل في التنظيم الإداري، وهنا تصنف النفقات إلى نفقات جارية مثل أجور الموظفين العموميين، ورأسمالية مثل بناء السدود وإنشاء السكك الحديدية، وقد نجد الموازونات الاستثنائية وملحق الموازونات¹.

4. **التصنيف النوعي:** وفي هذا التصنيف تقسم النفقات العامة لكل وحدة حكومية وفقا للشيء الذي تنفق عليه الأموال العامة، ويستند هذا التصنيف على التصنيف الإداري، إي أن النفقات العامة تقسم تقسيما إداريا ثم بعد ذلك تصنف النفقات العامة التي تخص كل وحدة حكومية ولكل فرع منها وتصنف نوعيا حسب موضوع الإنفاق².

تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من التصنيفات للنفقات العامة، ولقد تم هنا الاقتصار على الأهم منها فقط، فهناك من يقسمها أيضا إلى نفقات وطنية وأخرى إقليمية، وهناك من يقسمها إلى نفقات عادية (التي تتكرر سنويا)، ونفقات غير عادية (وهي النفقات الاستثنائية)*.

ثانيا- تصنيف الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة مصدر أساسي لتمويل مختلف أوجه الإنفاق العام، لهذا تسعى الدولة إلى توفير مختلف الموارد لتغطية هذا الإنفاق، ومن هنا تتضح الأهمية البالغة للإيرادات العامة وفما يلي سيتم التطرق إلى مختلف هذه الإيرادات، عن طريق مجموعة من التصنيفات، وهي:³

1. **التصنيف الوظيفي:** يهتم التصنيف الوظيفي أساسا بجانب النفقات العامة، أما الإيرادات العامة فلا يمكن تقسيمها تقسيما وظيفيا يتماثل مع التقسيم الوظيفي لجانب النفقات العامة، وعلى ذلك يكتفي بتقسيم جانب الإيرادات العامة تقسيما يتماشى مع الغرض الأساسي للتقسيم الوظيفي، ويتمثل ذلك في نشر بيانات الموازنة العامة بطريقة واضحة ومختصرة تسهل على غير المتخصصين فهم مضمونها، والإطلاع على مدى النشاط المالي للدولة، ووفقا لذلك يمكن تقسيم الإيرادات العامة في الموازنة على الوجه الآتي: الضرائب العقارية، الضرائب الجمركية، الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية..الخ.

2. **التصنيف الإقتصادي:** يراد بهذا التصنيف تبويب الإيرادات في مجموعات ذات مضمون اقتصادي بهدف تحليل الآثار الإقتصادية للتصرفات المالية الحكومية على النشاط الإقتصادي، وتعتبر الضرائب من المصادر الهامة

¹ - طارق الحاج، نفس المرجع، ص: 127.

² - محمد بصديق، "النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (الجزائر)، 2008-2009، ص: 08.

* للمزيد من المعلومات حول تصنيف النفقات العامة يمكن العودة إلى المراجع الآتية:

- فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، عمان-الأردن، 2008، ص: 120-132.

- طارق الحاج، مرجع سابق، ص: 123-128.

³ - جمال لعامرة، مرجع سابق، ص: 61-63.

للإيرادات العامة في معظم الدول لأنها توفر الحجم الأكبر من الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة. وتختلف أهمية هذه الضرائب من دولة لأخرى.

3. التصنيف الإداري: وتصنف هنا على أساس الجهة الحكومية المسؤولة عن تحصيل الإيراد العام، وهذا التصنيف لا يعكس كفاءة أو أهمية جهة حكومية معينة على الأخرى لأنها تحصل إيرادات أكبر، إنما يحدد اختصاصات ومسؤوليات كل جهة في القيام بمهمة التحصيل الملقاة على عاتقها، وفقاً للهيكل المالي واللوائح المالية للدولة.

4. التصنيف النوعي: يختلف علماء المالية بإمكانية وأهمية تصنيف الإيرادات العامة في الموازنة العامة تصنيفاً نوعياً، وذلك لتسهيل إجراء تقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية القادمة، على مستوى كل وحدة من الوحدات التنظيمية، ومن ناحية أخرى فإن هذا النوع من التبيويب يمكن من تحديد الاختصاصات (مرحلة الاعتماد)، وما يتبعها من مسؤوليات لكل وحدة حكومية (مرحلة التنفيذ)، وبالتالي الكشف عن أي تقصير في تحصيل الإيرادات العامة (مرحلة الرقابة).

مما سبق يتضح أن تصنيفات الإيرادات العامة تتعدد وتتنوع تبعاً لطبيعتها، وتجدد الإشارة إلى أنه لم يتم التفصيل بشكل واضح وجلي في تصنيفات الإيرادات العامة، لأنه سيتم التطرق لها في المبحث الثاني من خلال مصادر تمويل عجز الموازنة العامة.

انطلاقاً من مضمون هذا المبحث يمكن استنتاج أن الموازنة العامة هي أداة مهمة لتنفيذ الخطة الاقتصادية للدولة من جهة، والوجه العاكس لوضعها المالي من جهة أخرى، لهذا تعددت تعارفها، خصائصها، أهميتها، مبادئها، وأتماطها وأنواعها، وحتى تصنيفاتها، وعليه فالموازنة العامة تركز بشكل أساسي على جانبي الإيرادات والنفقات العامة، حيث أنه كلما زادت النفقات العامة عن الإيرادات العامة أدى ذلك إلى ظهور عجز في الموازنة العامة.

المبحث الثاني: أساسيات حول عجز الموازنة العامة

تعاني معظم الدول من مشكلة عجز الموازنة العامة وهذا يرجع إلى العديد من الأسباب والمسببات، حيث ينتج هذا العجز الكثير من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويرى بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة العامة يمثل خطأ مفترض الوقوع من الصعب تجنبه ومعالجته، ومع توسع دور الدولة وزيادة وظائفها ومسؤولياتها أصبحت إيراداتها العامة غير كافية لتغطية نفقاتها المتزايدة، مما نتج عنه تعمق وتعاضم عجز موازنتها العامة، ومن هنا كرس هذه الدول جهودها في سبيل معالجة هذا العجز بالاعتماد على مصادر التمويل المتاحة.

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، ولقد جاءت تلك الدراسات بالعديد من المفاهيم، كما اختلف تفسير ظاهرة العجز في الموازنة العامة باختلاف الفكر الاقتصادي السائد.

أولاً- تعريف عجز الموازنة العامة:

هناك تعريفات متعددة ومختلفة لعجز الموازنة العامة تستخدم في مجالات وأغراض مختلفة كمؤشر مهم لقياس أثر عجز الموازنة العامة على الإقتصاد، ومن أهم هذه التعريفات:

1. **التعريف الأول:** "يواجه البلد مشكلة عجز الموازنة إذا تجاوزت النفقات الحكومية الإيرادات، أو بعبارة أخرى فإن مستوى المدخرات العامة سلبي"¹.

2. **التعريف الثاني:** يعبر عجز الموازنة العامة عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة².

3. **التعريف الثالث:** هو عدم كفاية الإيرادات العامة وخاصة منها السيادية لتغطية النفقات العامة³.

مما سبق يمكن استنتاج أن عجز الموازنة العامة يعبر عن عدم توازن الموازنة العامة، نظرا لعدم كفاية الإيرادات العامة للدولة عن تغطية مختلف نفقاتها العامة.

ثانياً- النظريات المفسرة لعجز الموازنة العامة:

لقد تعددت الآراء وتباينت حول عجز الموازنة العامة للدولة بإختلاف الفكر الإقتصادي السائد، وبناء على ذلك فإن تفسير هذه الظاهرة يختلف حسب النظرية الكلاسيكية عنه في النظرية الكينزية وأيضا في النظرية النقدية.

1. **عجز الموازنة العامة في النظرية الكلاسيكية:** اعتبر الفكر الكلاسيكي مبدأ توازن الموازنة العامة السنوي الكلي هدفا يجب تحقيقه في جميع الظروف أي تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة⁴، حيث اعتمد الكلاسيكيين على العديد من الحجج لإثبات مبدأ توازن الموازنة العامة، ومن أهم هذه الحجج⁵:

- تؤدي القروض العامة في الأجل الطويل إلى التأثير في تزايد الإنفاق العام وهذه الزيادة تؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي تجد الدولة نفسها مرغمة على الاقتراض من أجل تغطية هذا العجز ومنه تبقى الدولة تدور في حلقة مفرغة من الديون المستمرة؛

- يؤدي الإقراض الحكومي إلى إنقاص الطاقة الإنتاجية في المجتمع ويساهم ويشجع على تبديد الأموال العمومية بواسطة تحويل الموارد من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع العام غير المنتج؛

¹ - Nur Hayati Abd Rahman, *The Relationship between Budget Deficit and Economic Growth from Malaysia's Perspective: An ARDL Approach*, International Conference on Economics, Business Innovation, 2012, P. 55.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2003، ص: 201.

³ - عبد القادر شلال، محمد هاني، العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الإقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2000-2015)، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد الثالث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند الحاج-البويرة (الجزائر)، جوان 2018، ص: 112.

⁴ - عمر موسى عمر بشير، "قياس محددات عجز الموازنة العامة في السودان باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (1991-2016)", أطروحة دكتوراه في الإقتصاد التطبيقي، غير منشورة، كلية الدراسات العليا للعلوم والتكنولوجيا-السودان، 2018، ص: 19.

⁵ - لحسن دردوري، "سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)، 2013-2014، ص: 117.

- يؤدي عجز الموازنة العامة للدولة إلى طبع النقود أي ما يعرف بالإصدار النقدي الجديد وهو ما يؤدي إلى زيادة عرض النقود المتداولة، وبالتالي تزيد وسائل الدفع بشكل يفوق حجم السلع المعروضة ومنه تقع الدولة في فخ التضخم وهو ما ينجم عنه آثار وخيمة على الإقتصاد.

ومن هنا يلاحظ أن الكلاسيكيين من أجل تحقيق التوازن وعدم الوقوع في عجز الموازنة العامة للدولة اعتمدوا على تغطية النفقات العامة على الضرائب بشكل كبير، أما القروض فلا يستعملونها إلا في الحالات الاستثنائية كالحروب والكوارث والأزمات، ويفضلون القروض قصيرة الأجل.

2. عجز الموازنة العامة في النظرية الكينزية: أحدثت أزمة الكساد العظيم سنة 1929 طعناً في بناء النظرية الكلاسيكية، فلم يعد توازن الموازنة العامة للدولة شرطاً للتوازن الإقتصادي، بعد أن عبرت هذه الأزمة بشكل واضح عن تعطيل آلية السوق عن العمل لإعادة التوازن الإقتصادي بصورة تلقائية، حيث رفض الإقتصادي جون مينارد كينز قانون ساي للأسواق، كما أقر بواقعية البطالة، مع وجود حالة عدم التوازن الإقتصادي، ولقد اقترح كينز تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتحقيق التوظيف الكامل وإعادة التوازن الإقتصادي، وذلك عن طريق تفعيل السياسة المالية للدولة، حيث رفض كينز مبدأ توازن الموازنة العامة، وأن عجز الموازنة العامة يمكن أن يكون مرغوباً فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل الكامل، فعند حدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب في الإقتصاد يؤدي إلى حدوث البطالة، والذي يمكن القضاء عليه من خلال التمويل بالعجز عن طريق زيادة الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيقاً للإستقرار أو التوازن¹.

3. عجز الموازنة العامة في النظرية النقدية: ظهرت هذه النظرية مع بداية الثمانيات من القرن الماضي على يد الإقتصادي ميلتون فريدمان، حيث ترى أن تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي يؤدي إلى تزايد عجز الموازنة العامة والبطالة، وظهور مشكلة الكساد التضخمي، وبالتالي فهذه النظرية هي عبارة تجديد للنظرية الكلاسيكية، حيث عارض رواد هذه النظرية معالجة عجز الموازنة العامة بالتوسع في الإنفاق العام، بل نادوا بضرورة تقليص النفقات الحكومية خاصة منها النفقات الإجتماعية، وتقليل التوظيف الحكومي ومشروعات الأشغال العامة، وقد تألفت أفكار النقديين المحدثين في السياسات الإقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقدمة لاسيما بعد تبني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لها لمعالجة الأزمات الناتجة عن تفاقم العجز والركود التضخمي².

مما سبق يتضح أن تفسير عجز الموازنة العامة يختلف من نظرية لأخرى، حيث أن النظرية الكلاسيكية ترى أن عجز الموازنة العامة لا يكون إلا في حالات استثنائية كالحروب مثلاً، أما عند الكينزيين فعجز الموازنة العامة

¹ - نسرين كزير، "دور ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الإقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2007-2016)", أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور -الجللفة (الجزائر)، 2018-2019، ص: 39-40.

² - عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص: 71-72.

يعالج سياسة التمويل بالعجز، أما عند النقديين فعجز الموازنة العامة يتم معالجته عن طريق التقليل في النفقات الحكومية، من خلال تخفيف تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.

المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة

لعجز الموازنة العامة عدة أنواع وهي تختلف باختلاف الغرض المراد قياس العجز من أجله، إلا أن أغلبية الحكومات اعتمدت لقياس العجز في الموازنة العامة على الموارد المالية المستخدمة خلال السنة لتمويل النفقات العامة، وفيما يلي أهم أنواع عجز الموازنة العامة:¹

أولاً- العجز التقليدي:

ويسمى بالعجز الشامل أو الإجمالي، ويعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات إهلاك الديون الحكومية وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية، مضافاً إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من البنك المركزي.

ثانياً- العجز الجاري:

يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحاً منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة، بمعنى آخر هو الفرق بين النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية.

ثالثاً- العجز التشغيلي:

ويسمى أيضاً بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة مطروحاً منه الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين للدولة عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم.

رابعاً- العجز الأساسي:

هذا النوع من العجز يقدم صورة واضحة عن سياسات الموازنة العامة الحالية، من خلال استبعاد مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية من النفقات العامة، على أساس أن هذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة، وبالتالي هو الفرق بين العجز الجاري والفوائد على الديون المتعاقد عليها سابقاً.

خامساً- العجز الهيكلي:

يعكس انحراف معدلات نمو الإيرادات العامة عن مواكبة معدلات نمو النفقات العامة بصورة دائمة وغير عارضة أو مؤقتة، أي أنه عجز مزمن يستبعد أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة التي تمارس تأثيرها على مقدار عجز

¹ - ناصر بوجلل، كمال ديب، التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد الأول، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي مرسلني عبد الله -تنبازة (الجزائر)، جوان 2019، ص: 247.

الموازنة العامة، أي أنه يرتبط بالهيكل الإقتصادي للدولة، مثل: انحرافات الدخل المحلي وأسعار الفائدة، وتغيرات الأسعار في الأجل الطويل¹.

بالإضافة إلى الأنواع السابقة فهناك عجز دوري وأيضا هناك عجز مالي مقصود..الخ، ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن أنواع عجز الموازنة العامة كثيرة ومتنوعة حيث تم في هذا الجزء الإقتصار على أهم الأنواع والأكثر شيوعا*.

المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة

يرجع حدوث العجز في الموازنة العامة إلى مجموعة من العوامل والمؤشرات في جانب النفقات العامة والإيرادات العامة، وبالتالي فالعاملين الرئيسيين لحدوث هذا العجز هما: الزيادة في النفقات العامة والتراجع في الإيرادات العامة.

أولا- زيادة النفقات العامة:

نظرا لتعدد وظائف الدولة وتعاضم واجباتها تجاه المجتمع، فذلك يترتب عنه نمو النفقات وتوسعها، ويمكن حصر أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة فيما يلي:²

1. **الزيادة الطبيعية في عدد السكان:** هناك علاقة طردية بين زيادة عدد السكان ونمو النفقات العامة، حيث يرافق الزيادة في عدد السكان الإنفاق الحكومي على كافة ميادين الخدمات العمومية، وإعداد إعتمادات تتماشى مع الزيادة السكانية.

2. **زيادة النفقات العامة الموجهة إلى الخدمات والتوظيف:** وذلك بغرض مكافحة البطالة والفقر وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

3. **الإنفاق العسكري الضخم:** في ظل استفحال علاقات الصراع، فإن نفقات الدفاع تشكل إحدى المقومات الأساسية للدولة، لذلك فهي في نمو مستمر، ويتكون هذا النوع من الإنفاق من شقين:

- مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية؛

- مخصصات إستيراد السلاح والذخيرة وكلفة الصيانة والتي تكون أما بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.

4. **الإنفاق الحكومي المظهري:** ويتمثل في الإنفاق غير الرشيد لإيرادات الدولة، وذلك من خلال إنشاء المباني الحكومية الفاخرة، مطارات ضخمة..الخ، الأمر الذي يتطلب إنفاق موارد الموازنة العامة على حساب الاحتياجات الأساسية.

5. **تزايد أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي:** إن كثرة الاقتراض وتراكم الديون تجعل أعباء خدمة الدين غير محتملة، فمن المعلوم أن أعباء خدمة الدين تحتسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الدين في باب التحويلات الرأسمالية.

¹ - حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2002، ص: 200.

* للمزيد من المعلومات حول أنواع عجز الموازنة العامة يمكن العودة إلى المرجع الآتي:

- نسرين كزيب، مرجع سابق، ص ص: 43-48.

² - حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سابق، ص ص: 150-154.

6. الظروف الطارئة: من أسباب زيادة النفقات العامة، الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية مما يتطلب نفقات إضافية لم تكن في الحسبان.

7. التضخم: يؤدي التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقود الدفع بالنفقات نحو الإرتفاع، حيث أنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة، وذلك عبر ارتفاع أجور ومرتببات الموظفين التي تشكل بندا مهما من بنود ميزانيات التسيير للموازنة العامة.

8. سياسة التمويل بالعجز: تعتبر هذه السياسة من بين السياسات التي تستعمل كأداة من أدوات تمويل التنمية الاقتصادية، ففي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة، بحيث يتم تمويله بواسطة الإصدار النقدي الجديد ومنه يتم تحقيق المزيد من التشغيل للموارد العاطلة من أجل تعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص مما يؤدي إلى زيادة المشروعات الاقتصادية ومنه ارتفاع نسب التوظيف والإنتاج فيزيد على إثرها العرض الكلي، ولقد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها في الدول النامية، وتعتبر من الأسباب الرئيسية لتزايد نسبة العجز الموازي نظراً لتعطل جهازها الإنتاجي¹.

ثانياً- تراجع الإيرادات العامة:

لا يمكن لعجز الموازنة العامة أن يظهر بسبب الإرتفاع الكبير في الإنفاق العام ما دام الإرتفاع في الإيرادات العامة سيكون بنفس الوتيرة، ولكن هذا العجز يظهر إذا ارتفعت النفقات العامة في ظل تراجع الإيرادات العامة، حيث أن هذا الأخير أي التراجع في الإيرادات العامة يكون ناتج عن عدة عوامل أهمها:²

1. الضعف الشديد في الطاقة الضريبية: وهي تقاس بنسبة الضرائب واختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 15 و 20% في الدول النامية، في حين لا تقل عن 30% في الدول الصناعية الكبرى.

2. جمود النظام الضريبي وعدم تطويره لخدمة أهداف التنمية: فكثير من الأنظمة الضريبية لم تتطور منذ الحقبة الاستعمارية، مع تدني المستوى المهني والتقني للعاملين، وكذا تفشي البيروقراطية والمحسوبية، وعدم توافر الأجهزة الحديثة لتحصيل الإيرادات وتوجيهها نحو سد مختلف النفقات العامة في سبيل تحقيق التنمية.

3. التهرب الضريبي: وذلك من خلال عدم تقديم المؤسسات وكذا الأفراد التصريحات الضريبية، أو تقديم تصريحات غير صحيحة.

4. تأخر المستحقات المالية للدولة: وهي تؤثر بشكل خطير في إضعاف وتدهور الإيرادات العامة للدولة، وهنا يمكن التمييز بين:³

¹ - الحسن دردوري، مرجع سابق، ص: 123.

² - حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سابق، ص: 155-156.

³ - صبرينة كردودي، "ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)، 2013-2014، ص: 182-183.

1.4. مشكلة المستحقات الضريبية المتأخرة: ويقصد بها عدم إمكانية تحصيل قيمة الضرائب، سواء كان ذلك بسبب إهمال مصلحة الضرائب أو بسبب ضعف الإمكانيات أو بسبب كثرة الإجراءات.

2.4. مشكلة المستحقات المالية المتأخرة الدفع على بعض الخدمات المهمة: والتي تؤديها الدولة للمواطنين، مثل: فواتير الكهرباء، المياه، الهاتف.. الخ.

5. تدهور الأسعار العالمية للمواد الأولية التي تصدرها الدول النامية: وهي تعد نقطة ضعف كبيرة بالنسبة للاقتصاديات التي تعتمد في تمويل نفقاتها على إيرادات المواد الأولية، فبتراجع أسعار هذه الأخيرة تتدهور موارد الدولة السيادية مما يؤدي إلى خسران الكثير من مواردها المالية.

كما سبق عرضه في هذا المبحث يتبين أن عجز الموازنة العامة يعبر عن تلك الحالة التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، حيث يتفقم هذا العجز عندما تكون وتيرة نمو النفقات العامة أكبر بكثير من وتيرة نمو الإيرادات العامة، وهذه الحالة ينجم عنها مخاطر كبيرة بالنسبة للدولة، حيث يؤدي ذلك إلى تعطيل سيورة البرامج التنموية، بالإضافة إلى انخفاض الإستثمارات وزيادة الاستهلاك العام، وفي ظل هذه الظروف تكون الدولة مجبرة للبحث عن مصادر لتمويل عجز موازنتها العامة.

المبحث الثالث: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة

إن التصدي لمشكلة عجز الموازنة العامة للدولة يرتبط بدرجة كبيرة بمدى كفاءة الدولة في إدارة المال العام من حيث تحصيله وأسلوب تخصيصه لتمويل مختلف النفقات العامة، ولتمويل هذا العجز هناك العديد من السياسات التي تتبعها الدولة، فقد تلجأ إلى النفقات العامة كآلية لتخفيض عجز الموازنة العامة عن طريق إتباع سياسة تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام، كما قد تلجأ إلى استخدام مصادر متنوعة لزيادة حصيلة الإيرادات العامة، ومن أبرزها: القروض العامة (الاقتراض)، الضرائب، والإصدار النقدي الجديد.

المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الاقتراض

يعد الاقتراض أو ما يعرف (بالقروض العامة) أحد أهم مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدولة من أجل سد فجوة العجز الموازي، وهنا يمكن التمييز بين الاقتراض الداخلي والاقتراض الخارجي.

أولاً- تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الاقتراض الداخلي:

إن تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الاقتراض الداخلي يكون إما عن طريق اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية أو من الجمهور، كما أن هذا المصدر التمويلي يشترط فيه توفر جملة من الشروط، ويترتب عنه آثار مختلفة.

1. مصادر الاقتراض الداخلي: إن الاقتراض الداخلي يعكس لجوء الدولة إلى الاستدانة الداخلية لتمويل عجز موازنتها العامة، وتتمثل مصادر الاقتراض الداخلي في:¹

¹ - لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، ديسمبر 2013، ص ص: 111-112.

1.1. الاقتراض من البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة، ومصدراً هاماً من مصادر الائتمان، حيث تلجأ إليه الدولة لتغطية عجز موازنتها وتدعم به نفقاتها، حيث يقوم البنك المركزي بتقديم قروض للدولة لتمول بها عجز موازنتها وذلك عن طريق شرائه لحالات الخزينة والسندات الحكومية، والسحب على المكشوف.

2.1. الإقتراض من البنوك التجارية: يمول عجز الموازنة العامة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، ولن يؤثر سلباً على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول من الإقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي.

3.1. الإقتراض من الجمهور: ويكون ذلك عن طريق قيام الدولة بطرح أدوات الخزينة في السوق أو عن طريق البنك المركزي للجمهور و المتعاملين في السوق المالي وذلك بسعر الفائدة السائد في السوق.

2. متطلبات الإقتراض الداخلي: لكي يكون الإقتراض الداخلي وسيلة فعالة وقادرة على توفير موارد لتمويل عجز الموازنة العامة، يشترط توفر مجموعة من الشروط وهي:¹

- توفر أسواق ذات كفاءة وفعالية يتم من خلالها تداول أدوات الدين العام؛
- استقرار سعر صرف عملة البلد؛

- مصداقية الحكومة تجاه الدائنين فيما يتعلق بسداد أصل الدين وفوائده والالتزام بمواعيد الاستحقاق؛
- الأخذ في الحسبان معدلات التضخم عند حساب معدلات الفائدة؛
- الاستعداد لدى جهات الإقتراض لشراء أدوات الدين العام.

3. آثار الإقتراض الداخلي: باعتبار أن متطلبات الإقتراض الداخلي السالفة الذكر عادة لا تتوفر في معظم الدول النامية، فضلاً عن أن المبالغة في استخدام هذا المصدر يترتب عنه نتائج سلبية، ومن أهمها:²

- ارتفاع تكلفة الدين العام الداخلي، نتيجة لزيادة حجم هذا الدين (القسط الأصلي مضافاً إليه قيمة الفوائد)؛
- تفاقم عجز الموازنة كنتيجة مباشرة لزيادة حجم الدين العام الداخلي وأعباءه، حتى تصل الزيادة المتزايدة للدين وتكلفته عند مستوى يفوق الزيادة في الموارد السيادية للدولة؛
- استخدام المدخرات التي عبأها قطاعات الاقتصاد المحلية في علاج عجز الموازنة العامة، بدلاً من توجيهها نحو استثمارات تساهم في نمو الاقتصاد؛
- ارتفاع أسعار الفائدة حتى تصبح مغرية لتشجيع قطاعات الاقتصاد على شراء أدوات الدين المحلي، وهي تعتبر سياسة انكماشية غير مقصودة، تؤدي إلى تراجع الميل للاستثمار؛

¹ - محمد حسين محمد تيرة، "استدامة عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والإسلامية: عرض تجربة ماليزيا"، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية - غزة، 2019، ص: 51.

² - محمد حسين محمد تيرة، نفس المرجع، ص: 52.

- مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، حيث انه من خلال ارتفاع أسعار الفائدة على أدوات الدين المحلي، يعتبر بمثابة توجيه للمدخرات المحلية نحو القطاع العام فتصبح الدولة المقترض صاحب النصيب الأكبر من تلك المدخرات.

ثانيا- تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإقتراض الخارجي:

عند عدم تمكن الدولة من تغطية عجز موازنتها باستخدام المدخرات المحلية تلجأ إلى الإقتراض الخارجي، خاصة لسد نفقاتها بالعملة الأجنبية، وفي هذا الإطار تتعدد مصادر الإقتراض الخارجية وأيضاً يترتب عنها آثار متنوعة.

1. مصادر الإقتراض الخارجي: تعد القروض الخارجية أحد مصادر تمويل النفقات العامة للدولة، وعليه فإن الإقتراض الخارجي بمثابة عقد يربط الدولة مع المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأيضاً المؤسسات الإقليمية بحيث تكون بالعملة الأجنبية، ويمكن التوضيح أكثر من خلال:¹

1.1. القروض من البنوك التجارية وأسواق المال الدولية: وتمنح هذه القروض وفقاً لأسعار السوق بأسعار فائدة مرتفعة وفترات استحقاق قصيرة، وما تتميز به أن الحصول عليها سريع مقارنة بالمصادر الأخرى.

2.1. القروض الحكومية الرسمية: وتعرف هذه القروض بالقروض الثنائية وتمنح بموجب اتفاقيات رسمية بين الدول بحيث تختلف شروطها من دولة لأخرى، وشروطها عادة ما تكون أسهل من حيث سعر الفائدة وفترة الاستحقاق من القروض التجارية.

3.1. القروض من المنظمات الدولية: وتعرف هذه القروض بالقروض المسيرة، وتقدم من طرف الهيئات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن بين مميزاتهما أنها تمنح بشروط ميسرة من حيث أسعار الفائدة وفترة الاستحقاق وفي الغالب ما تكون موجهة لأغراض معينة، ولكن بالرغم من أهمية هذا المصدر إلا أنه أصبح في السنوات الأخيرة سبباً رئيسياً للكثير من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية بسبب التدخلات والقيود التي تفرضها الجهات المقرضة على هذه الدول.

2. آثار الإقتراض الخارجي: إن اعتماد الدولة على القروض الخارجية كمصدر أساسي لتمويل عجز موازنتها، يؤدي إلى ارتفاع الدين العام مما يؤدي إلى تعمق العجز في الموازنة العامة، على اعتبار أن تغطية هذا القرض يتطلب سداد أصل الدين وفوائده، حيث يخصص له جزء من الإنفاق العام، وهو ما يتطلب الحصول على المزيد من القروض الخارجية والداخلية مما يؤدي إلى حلقة مفرغة لا يمكن حلها إلا عن طريق تدخل سياسي دولي لإعادة جدولة هذه الديون، ويمكن تلخيص أهم الآثار الناجمة عن الإقتراض الخارجي في النقاط الموالية:²

¹ - لحسن دردوري، "سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر - تونس"، مرجع سابق، ص: 150.

² - نقلا عن: رمزي زكي، انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة في ضوء المنهج الاشتراكي والمنهج التنموي، دون طبعة، دار الهدى، سوريا، 2000، ص: 133.

- عندما تقوم الحكومة بإنفاق حصيللة القرض الخارجي لتمويل النفقات الاستهلاكية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار عند جمود الجهاز الإنتاجي؛
 - التزايد الكبير في أعباء خدمة الديون الخارجية سواء فيما يتعلق بالفوائد أو الأقساط، خصوصاً مع الاعتماد الكبير للمقرضين على تعويم أسعار الفائدة؛
 - يؤدي اللجوء إلى الإقتراض الخارجي إلى اقتطاع جزء كبير من حصيللة صادرات هذا البلد من النقد الأجنبي وذلك بسبب ارتفاع معدل خدمة الديون؛
 - يؤدي تراكم أعباء الديون العامة الخارجية إلى السحب من الاحتياطات الدولية، وهو ما يؤثر سلباً على حجمها، وبالتالي التأثير على الأوضاع المالية والاقتصادية في الدولة بشكل عام.
- ومما تجدر الإشارة إليه أنه عندما تعتمد الدولة على طرح السندات الحكومية في الأسواق المالية الدولية من أجل تمويل عجز موازنتها، سوف يؤدي ذلك إلى التأثير على عرض النقود، فقيام الحكومة بتقييد حصيللة بيع السندات الحكومية في الأسواق المالية الدولية لتمويل الإنفاق المحلي يؤدي إلى زيادة عرض النقود. فبالإضافة إلى الاقتراض المحلي والخارجي كمصدر لتمويل عجز الموازنة العامة، يمكن للدولة أن تعتمد على المنح الأجنبية كمصدر لتمويل هذا العجز.

المطلب الثاني: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الضرائب

تعد الضرائب الركيزة الأساسية للموازنة العامة للدولة، ونظراً لذلك فإن معظم الدول تعمل على تطوير نظامها الضريبي من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية، وفي هذا الإطار يمكن الاعتماد على الضرائب المباشرة أو غير المباشرة لتمويل عجز الموازنة العامة.

أولاً- تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الضرائب المباشرة:

الضرائب المباشرة هي كل إقتطاع نقدي يفرض على الأشخاص والممتلكات، والذي يتم تحصيله لصالح الخزينة العمومية، وبالتالي فهو مؤشر يمس: الملكية، الدخل، المهن الحرة، ومن هنا يمكن التمييز بين:¹

1. **الضرائب على الدخل:** وهي تلك الضرائب التي تفرض على مداخيل الأشخاص، حيث أنها تعمل على خفض مقدار الدخل الصافي من العمل الذي يقوم به الأفراد، وتتميز هذه الضرائب بالثبات النسبي في الحصيللة وذلك لأنها تفرض على أوعية مستقرة، وقد أصبحت الضرائب على الدخل من أهم الضرائب لأنها تمكن من التعرف على حالة الفرد الحقيقية من حيث قدرته التكلفة وقياس طاقته الضريبية، وعليه فهي تمثل مورد أساسي للموازنة العامة بسبب شمولها لطبقة واسعة من أفراد المجتمع.

2. **الضرائب على رأس المال:** وتتخذ هذه الضرائب الثروة أو رأس المال وعاء لها. وتشمل ما يمتلكه الفرد من أموال عقارية أو منقولة سواء كانت أموال منتجة أو غير منتجة، كالأراضي والنقود والأسهم والسندات.

¹ - زهير أحمد قدورة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته: في المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان - الأردن، 2012، ص: 110-117.

ثانيا- تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الضرائب غير المباشرة:

إن الضرائب غير المباشرة هي اقتطاعات تفرض على الاستهلاك والإنفاق، وبذلك فهي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية لسهولة تحصيلها ولعدم شعور المكلف عند دفعها بثقل عبئها الضريبي، ويمكن التمييز بين:¹

1. **الضرائب على التداول والإنفاق:** إن هذه الضريبة تفرض على إنفاق الدخل للحصول على السلع والخدمات ولهذا فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة.

2. **الضرائب على الاستهلاك:** إذ ما فرضت الضريبة على الدخل عند إنفاقه كنا بصدد ضرائب تفرض في مناسبات مختلفة تقع في المراحل المختلفة من المنتج إلى المستهلك، وهي مراحل انتقال السلعة من المنتج إلى تاجر الجملة ومن هذا الأخير إلى تاجر التجزئة ومنه إلى المستهلك. أي أن هذه المناسبات لفرض الضريبة أمر يتوقف إلى حد كبير على ضمان سهولة تحصيلها.

3. **الضرائب الجمركية:** يقصد بها الضرائب التي تفرض على السلع عند اجتيازها لحدود الدول الإقليمية بمناسبة استيرادها وتصديرها، وتعكس الضرائب الجمركية نوعاً وسعراً أو حصيلة الأوضاع الاقتصادية المختلفة للدولة وكذلك طبيعة تباينها الاقتصادي.

إن أنواع الضرائب غير المباشرة عديدة ومتنوعة حيث تم في هذا الجزء الاقتصار على أهم هذه الأنواع، كما تعد الضرائب غير المباشرة أكثر تحصيلاً من الضرائب المباشرة، لأنها تتميز بخاصية نقل ثقل العبء الضريبي من شخص لآخر، وبالتالي فهي تتميز بسهولة الجباية ووفرة التحصيل.

ثالثاً- آثار تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الضرائب:

إن اعتماد الدولة على الزيادة في معدلات الضرائب المباشرة أو غير المباشرة لتمويل عجز موازنتها يترتب عنه مجموعة من الآثار، ومن أبرزها:²

- التأثير على القدرة الشرائية للأفراد خصوصاً عندما تقوم الدولة برفع الضرائب على القيمة المضافة، فيؤدي ذلك إلى خفض إنفاق الطبقات محدودة الدخل بسبب الأعباء الكبيرة للضرائب من جهة والدخل المنخفض من جهة أخرى؛

- تفشي الغش والتهرب الضريبي بسبب ارتفاع معدلات الضرائب؛

- التأثير على حجم الإستثمارات في الدولة، بحيث يمكن أن تشجع الإستثمارات من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية على بعض الإستثمارات هذا من جهة، كما يمكن أن تكون عقبة أمام تطور الإستثمارات في الدولة، من خلال رفع بعض معدلات الضرائب على الأنشطة الإستثمارية، مما يترتب عنه إنخفاض حجم الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة.

¹ - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت - لبنان، 1994، ص: 157-163.

² - لحسن دردوري، "سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر - تونس"، مرجع سابق، ص: 131-132.

عموماً يمكن القول أن تأثير رفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة لا يمكن اعتباره دائماً ذو تأثير سلبي، لأن ذلك يتوقف على معدلات الضرائب من جهة وأنواع هذه الضرائب من جهة أخرى، وأيضاً يتوقف على الوضعية الإقتصادية والمالية للدولة.

المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإصدار النقدي الجديد

يعتبر الإصدار النقدي الجديد أو ما يعرف بالتمويل التضخمي أحد مصادر تمويل الزيادة في النفقات العامة، التي تلجأ إليها الدولة في حالة عدم كفاية مواردها المحلية الأخرى، أو لعدم رغبتها في اللجوء إلى الإقتراض الخارجي لأي سبب كان، عن طريق خلق كمية إضافية من النقود دون تغطية لاستخدامها في تمويل العجز الموازني.

أولاً- مبررات اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد:

إن الإصدار النقدي الجديد يعني قيام الدولة بإصدار كمية جديدة من النقود وطرحها للتداول، وبالتالي فالدولة هنا تعهد للبنك المركزي بإصدار نقود ورقية وإعطائها قوة إبراء الديون، وذلك من أجل تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي، ويمكن تلخيص أهم المبررات الدافعة للجوء إلى الإصدار النقدي في الآتي:¹

1. يعتبر محفز أساسي للإستثمار: وذلك لأن الإصدار النقدي الجديد يؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية للنقود، وبالتالي ارتفاع الأثمان، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح والتوسع في الإستثمار.

2. مصدر لتمويل عجز الموازنة العامة: حيث تلجأ إليه الدولة لتمويل الزيادة في الإنفاق العام دون أن تقابلها زيادة في الإيرادات العادية.

3. مصدر أساسي لدفع عجلة النمو الإقتصادي: باعتباره وسيلة ضرورية تسمح بالحصول على الوسائل اللازمة لتحقيق برامج التنمية، ففعاليتها تكمن فيما يسمح به من تحويل للموارد لتحقيق أهداف التنمية، وبالتالي فالإصدار النقدي يؤدي إلى تكوين ادخار إجباري لتمويل المشروعات الإنتاجية والتي تساهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي.

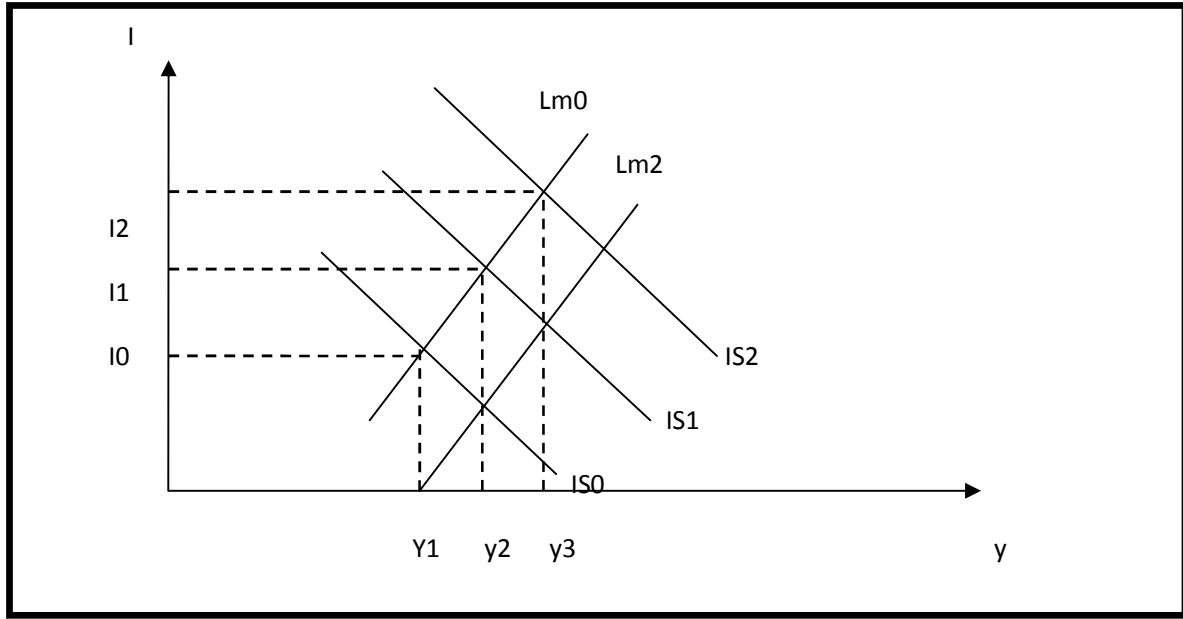
وعموماً تلجأ الدولة للإصدار النقدي الجديد والذي يعد شكلاً من أشكال الإيرادات غير العادية لتغطية العجز المالي في موازنتها العامة، وذلك من أجل تحقيق أهدافها المختلفة وعدم تعطيل برامجها التنموية المسطرة.

ثانياً- آلية تمويل الإنفاق الحكومي بواسطة الإصدار النقدي الجديد:

يمكن توضيح آلية تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإصدار النقدي الجديد وفقاً للنموذج الكينزي من خلال الشكل الموالي:

¹ - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة: النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية -مصر، 2000، ص ص: 272-273.

الشكل رقم (1-1): آلية تمويل الإنفاق الحكومي بواسطة الإصدار النقدي الجديد



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: نسرين كزير، "دور ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2007-2016)", أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عشور - الخلفة (الجزائر)، 2018-2019، ص: 62.

من خلال الشكل وباستعمال النموذج الكينزي (ISLM) يلاحظ أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى انتقال منحني IS من IS0 إلى IS1، وعندما يتم تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي بواسطة الإصدار النقدي الجديد سوف يزداد المعروض النقدي وتزداد الثروة ومنه يزداد الاستهلاك، وبالتالي ينتقل IS1 إلى IS2 وذلك لزيادة الإستثمارات، فيرتفع الطلب الكلي على النقود وذلك بدرجة أقل من زيادة المعروض النقدي لينقل LM0 إلى LM2 وبالتالي يرتفع الدخل من Y1 إلى Y2، ومنه عندما يرتفع الإنفاق الحكومي بقسميه الجاري والاستثماري ويتم تمويله مرة ثانية بواسطة الإصدار النقدي الجديد فإن التوسع المستمر في السيولة الزائدة سوف يدفع الأفراد إلى الاتجاه لاستبدال الأصول المالية المحلية بأصول مالية خارجية، وبالتالي تزايد الطلب على العملات الأجنبية، وعليه فإن التوسع في العرض النقدي يؤدي إلى خفض سعر الفائدة وجذب الإستثمارات الإضافية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلى غاية نقطة التشغيل التام، حيث أن أي زيادة بعد هذه النقطة تؤدي إلى حدوث تضخم.

ثالثاً- آثار الإصدار النقدي الجديد:

يترتب عن اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة العامة آثاراً تختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد، حيث أنه لا يمكن تحديد آثار مطلقة وقطعية لهذه الآلية يمكن أن تظهر في أي دولة تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد دون تغطية، وعموماً يمكن وضع مجموعة من الفرضيات وهي كالآتي:¹

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 228-229.

1. **الفرضية الأولى:** هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تجد مقابلاً لها في زيادة سريعة للإنتاج، وفي هذه الحالة لا يكون هناك أية آثار تضخمية لأن العرض بإمكانه أن يستجيب لزيادة الطلب، وهذه الفرضية واقعية في كلا من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان اللذان إعتمدى على الإصدار النقدي الجديد للخروج من الأزمات (الأزمة المالية العالمية لسنة 2008) في ظل وجود مرونة واستجابة في القطاع الإنتاجي.
 2. **الفرضية الثانية:** هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تكتنز أو تدخر، وفي هذه الحالة لا يكون هناك آثار تضخمية لأنه ليس هناك ارتفاع في الطلب إلا أن هذا يبقى مؤقتاً، وهناك احتمال ضخ هذه المبالغ في أي لحظة في القنوات الإقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع مباشر وسريع في الطلب وبالتالي إحداث صدمة تضخمية ليس من السهل تقدير انعكاساتها على مجرى الحياة الإقتصادية.
 3. **الفرضية الثالثة:** هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف توزع في شكل ارتفاع في المداحيل مما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية والطلب عليها، وينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار، ومثل هذا الإرتفاع يجعل المنتجات المحلية أقل تنافسية، وهو ما يؤدي إلى إنخفاض الصادرات (بالتالي عجز الميزان التجاري). وإذا كان هذا التضخم ذو معدلات مرتفعة فإنه يعمل على تثبيط العمل الإنتاجي ويزيد من الأرباح الناجمة عن المضاربة، مما يؤدي في ذات الوقت إلى إرتفاع معدلات البطالة.
 4. **الفرضية الرابعة:** إن زيادة عرض النقود يشجع البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، مما يؤدي إلى مضاعفة الكتلة النقدية بزيادة النقود الائتمانية، وهو ما يشير إلى وجود مخاطر الضغوط التضخمية، إلا أن هذه المخاطر ترتبط في الواقع بحجم العجز الموازي، فإذا كان هذا العجز ضعيفاً (مثلاً أقل من 3% من الناتج المحلي الخام ضمن اتفاقية ماستريخت*) فإن تمويله بالإصدار النقدي لا يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، كما أن الإصدار النقدي المستخدم لتغطية نفقات الواردات لا يحدث أية آثار تضخمية محلية، إلا تلك المستوردة مع السلع والخدمات.
- وفي النهاية فآثار تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإصدار النقدي الجديد، يتوقف بشكل أساسي فيما سيخصص له هذا الإصدار خصوصاً فيما يتعلق بالاستثمارات هل هي آنية أو قريبة أو بعيدة المردودية أو غير منتجة أصلاً، حيث أن الفارق الزمني بين وقت الإصدار وآجال مردودية الإستثمار ذو أهمية كبيرة في تقدير آثار هذا المصدر من مصادر تمويل عجز الموازنة العامة.

* إتفاقية ماستريخت: تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في ديسمبر 1991 بمدينة ماستريخت بولندا، وهي الإتفاقية المؤسسة للإتحاد النقدي الأوروبي، هدفها تأسيس إتحاد إقتصادي نقدي أوروبي قوي.

خلاصة الفصل:

على ضوء المباحث الثلاثة لهذا الفصل، والتي تم من خلالها تسليط الضوء على كل الحثيات المتعلقة بالموازنة العامة من حيث جوانبها النظرية، وبناء على ما تم عرضه يتضح أن الموازنة العامة هي الأداة التي تستخدمها الدولة من أجل تنفيذ سياستها الإقتصادية، مما يجعلها ذات أهمية بالغة على الصعيد الإقتصادي والمالي والإجتماعي والسياسي، وباعتبار أن الموازنة العامة يتم تقسيمها على أساس الإيرادات العامة والنفقات العامة، فإنها تعرف عجزاً مالياً في كل الحالات التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وفي ظل اختلاف الأسباب التي تؤدي إلى هذا العجز تكون الدولة مضطرة للبحث عن مصادر لتمويل هذا العجز، وذلك بداية باللجوء إلى مصادر التمويل المحلي إما عن طريق الرفع في معدلات الضرائب أو الإقتراض الداخلي، أو عن طريق الإصدار النقدي الجديد والذي نحاجه مرتبط بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي للبلد المعني من ناحية ومدى التنسيق بين السياسات الأخرى مثل سياسات الإستثمار والضرائب لضمان السيطرة على الآثار التضخمية الناتجة عن هذا الإصدار من ناحية أخرى، أو اللجوء إلى الإقتراض الخارجي كمصدر لتمويل عجز الموازنة العامة، وتجدد الإشارة إلى أن كل هذه المصادر يتخلف تأثيرها ومدى قدرتها على سد عجز الموازنة العامة باختلاف بيئة وهيكل الإقتصاد في حد ذاته. وعموماً يبقى عجز الموازنة العامة ظاهرة تعاني منها مختلف دول العالم وهو حال الجزائر، خصوصاً في الآونة الأخيرة مع الصدمة النفطية لسنة 2014، وهو ما يقودنا إلى البحث عن واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر والذي سيكون مضمون الفصل الثاني.

الفصل الثاني: تحليل واقع
عجز الموازنة العامة في
الجزائر خلال الفترة
(2000-2016)

الفصل الثاني

تحليل واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

عرف الإقتصاد الجزائري العديد من التغيرات في الأنظمة والإستراتيجيات خصوصاً فيما تعلق بالقوانين التي تحكم الموازنة العامة، حيث أنها تخضع إلى تبويب خاص وضعه المشرع الجزائري، يبين كيفية تقسيم وترتيب نفقاتها وإيراداتها العامة، ولقد اعتمدت الجزائر كلياً على عائدات قطاع المحروقات منذ الاستقلال إلى حد هذا اليوم في تغطية نفقاتها العامة المتزايدة وتمويل مشاريعها الإستثمارية التنموية.

ومن هنا يقع على عاتق الحكومة مهمة ضبط الموازنة العامة في كل سنة وجعلها متوازنة اقتصاديا قدر الإمكان، لكن تبقى إشكالية المحافظة على التوازن الإقتصادي للموازنة العامة تحدياً صعباً يقف حاجزاً أمام الحكومة الجزائرية لتحقيق أهدافها المتعددة، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط وانخفاض عوائد الجباية البترولية، والتي تعد أهم الموارد المالية المعتمد عليها لتمويل العجز الموازني في الجزائر، وقصد التعمق فيما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر ومراحل إعدادها
- المبحث الثاني: تحليل تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)
- المبحث الثالث: فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2016)

المبحث الأول: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر ومراحل إعدادها

باعتبار الموازنة العامة وثيقة رسمية صادرة عن السلطة التشريعية، فهي تحكمها العديد من الأطر القانونية والتنظيمية، ولقد عرفت الموازنة العامة في الجزائر العديد من التغيرات، خصوصا مع صدور قانون 17/84 المعدل سنة 1988، والذي أعطى وجه جديد للموازنة العامة للدولة واستطاع أن يضبط كافة جوانبها المختلفة، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى كل الجوانب النظرية المتعلقة بالموازنة العامة وفق التشريع الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وفق التشريع الجزائري

كان التشريع المالي الفرنسي هو الأساس الذي تستند عليه معظم مواد الموازنة العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية صدور قانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية، والذي على إثره تجسد مفهوم الموازنة العامة الخاصة بالجزائر المستقلة عن القانون المالي الفرنسي.

أولاً- تعريف الموازنة العامة وفق التشريع الجزائري:

لقد تم تعريف الموازنة العامة في الجزائر من خلال مجموعة من قوانين المالية، ومن أهمها ما يلي:

- 1. التعريف الأول:** لقد عرف المشرع الجزائري وفق المادة 06 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية الموازنة العامة كما يلي: "تشكل الموازنة العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"¹.
 - 2. التعريف الثاني:** عرفت المادة 03 من القانون 05/88 المعدل والمتمم لقانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية الموازنة العامة كما يلي: "يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدينة مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال"².
 - 3. التعريف الثالث:** عرفت المادة 03 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية المؤرخ في 15 أوت 1990 الموازنة العامة على أنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدينة مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات بالرأسمال وترخص بها"³.
- من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الموازنة العامة في الجزائر بأنها: وثيقة رسمية مصادق عليها بموجب الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، حيث تكون سنوية تتضمن تقدير مفصل لكافة الإيرادات والنفقات النهائية للدولة بهدف تحقيق المصلحة العامة.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 06 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد الثامن والعشرون، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984، ص: 1040.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 03 من القانون 05/88 المعدل والمتمم لقانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988، ص: 54.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 03 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد الخامس والثلاثين، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990، ص: 1132.

ثانيا- قوانين المالية وفق التشريع الجزائري:

يلاحظ من خلال التعريفات السابقة بأن قانون المالية ما هو إلا الوجه الثاني للموازنة العامة للدولة، ومنه لا يمكن اعتماد وتنفيذ الموازنة العامة إلا من خلال قوانين المالية، ولأن المصادقة عليها من قبل السلطات التشريعية يكون في شكل قانون، وبالتالي يمكن حصر قوانين المالية التي تحكم الموازنة العامة في الجزائر من خلال الآتي:¹

1. **قانون المالية السنوي:** يقر ويرخص قانون المالية للسنة مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما أنه يقدر ويرخص النفقات الموجهة للتسيير والتجهيز، ويتم إلحاق هذا القانون بثلاث جداول رئيسية:²

- **الجدول "أ"**³: يبين مختلف الإيرادات النهائية للدولة وفق التقسيم المعمول به؛

- **الجدول "ب"**⁴: يبين الأعباء أو الإعتمادات الخاصة بميزانيات التسيير؛

- **الجدول "ج"**⁵: يبين الأعباء المخصصة للتجهيزات ذات الطابع النهائي إضافة إلى نفقات الإستثمار التي تتكفل بها مؤسسات القطاع العمومي، وذلك حسب القطاعات.

2. **قانون المالية التكميلي:** وهو قانون يتم إصداره خلال السنة المالية من أجل تكملة وتعديل محتوى قانون المالية السنوي، لأنه عند القيام بتنفيذ الموازنة العامة للدولة المقررة في قانون المالية السنوي يمكن أن تحدث تغيرات اقتصادية أو اجتماعية قد تنجر عنها مجموعة من الإحتلالات، لذلك يتم اللجوء إلى قانون المالية التكميلي أو ما يعرف عادة بقانون المالية المعدل.

3. **قانون ضبط الموازنة:** يشكل قانون ضبط الموازنة الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية.⁶

المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

تستند الموازنة العامة في الجزائر عند إعدادها إلى العديد من المبادئ والقواعد التي تنظمها وتسهل عملية مراقبتها، حيث تنحصر هذه المبادئ في: مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ العمومية، ومبدأ التوازن.

أولاً- مبدأ سنوية الموازنة العامة في الجزائر:

انطلاقاً من المادة 03 من القانون 05/88 المعدل والمتمم لقانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية، يلاحظ أن التحديد الدوري لترخيص الميزانية يتوافق مع السنة، فالسنة المالية في الجزائر تبدأ في الفاتح جانفي وتنتهي في

¹ - لحسن دردوري، مرجع سابق، ص: 160-162.

² - T.Bouara, "La loi de finance en Algérie", Thèse pour le doctorat d'état en droit, Non Publié, Université d'Alger, Alger, 2005-2006, P: 03.

³ - أنظر الملحق رقم (01).

⁴ - أنظر الملحق رقم (02).

⁵ - أنظر الملحق رقم (03).

⁶ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 05 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق، ص: 1040.

12/31 من كل سنة، بحيث أن الموازنة سنوية في إعدادها شاملة في محتواها ومضمونها لأنها تترجم الجزء السنوي من برنامج التنمية للدولة، وفيما يتعلق بالإيرادات العامة فتجد قاعدة السنوية تطبيقاً دقيقاً فيكون الترخيص بتحصيل الضرائب والرسوم سنوياً، أما فيما يخص النفقات العامة يجب أن تبرر الإعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير في كل سنة، ولا يمكن تحويل الإعتمادات المفتوحة لسنة مالية معينة للسنة المالية الموالية، وهو ما يعني أنه لا يتم التجديد الآلي لإعتمادات التسيير، وبالتالي فإن تغطية النفقات الأكثر استقراراً لا ينبغي أن تؤجل إلى الميزانية العامة للسنة المقبلة¹، ولقد عرف هذا المبدأ مجموعة من الاستثناءات يمكن إيجازها في ما يلي:²

1. رخص البرامج: وهي متعلقة بنفقات التجهيز المرتبطة بمشاريع الاستثمار طويلة الأجل، حيث تستخدم فيها تخصيصات مالية تفوق السنة.

2. ترحيل الإعتمادات: وتعني تحويل الإعتمادات والمخصصات المالية التي لم تصرف في السنة المالية الحالية إلى السنوات القادمة.

3. الموازنة الإثني عشر: يتم اللجوء إليها استثناءً في حالة رفض البرلمان المصادقة على الميزانية في وقتها المحدد، الأمر الذي يدفع بالحكومة إلى تقديم طلب له من أجل إجازة إعتمادات شهرية مؤقتة إلى حين المصادقة عليها.

ثانياً- مبدأ وحدة الموازنة العامة في الجزائر:

ويعني هذا المبدأ أن تخصص ميزانية واحدة تكون ملزمة بجميع الإيرادات والنفقات مهما كانت طبيعتها، بحيث يقوم البرلمان بالتصويت عليها مرة واحدة وبصورة عامة، من أجل معرفة المركز المالي للدولة، وتسهيل مهمتها الرقابية على الموازنة، ففي الجزائر أدخلت بعض التعديلات على قاعدة وحدة الموازنة وظهرت بعض الاستثناءات على هذه القاعدة تجلت في إدراج الموازنات المستقلة والملحقة، والحسابات الخاصة بالخرينة، بالإضافة إلى:³

1. الإعتمادات التكميلية أو الإضافية: تعتبر عملية تصحيح إعتمادات موازنة الدولة أثناء التنفيذ بسبب العديد من الظروف يؤدي إلى المساس بطبيعة سير قاعدة وحدة الموازنة، لذلك تعتبر الإعتمادات التكميلية أو الإضافية من أهم الاستثناءات الواردة على مبدأ وحدة الموازنة في الجزائر، باعتبار أن هذه الأخيرة تلجأ إلى قانون المالية التكميلي في العديد من السنوات.

2. تعدد وثائق الموازنة العامة: يعتبر وجود تعدد وثائق الموازنة العامة في الجزائر من بين النقاط التي تخل بمبدأ وحدة الموازنة العامة، لذلك يعتبر تعدد وثائق الموازنة العامة للدولة من استثناءات مبدأ وحدة الموازنة العامة في الجزائر، ومنه من الضروري إحلال بدل المفهوم الشكلي لمبدأ وحدة الموازنة بمعنى جديد وهو الحصيلة، أو بتعبير آخر مالية الدولة تستدعي وثيقة واحدة وقد استبدلت في العصر الحالي بنظرة تأليفية فرضت تعدد الوثائق.

¹ - نقلا عن: جمال لعامرة، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة - مصر، 2004، ص: 88.

² - لحسن دردوري، مرجع سابق، ص: 163.

³ - جمال لعامرة، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، مرجع سابق، ص: 114.

ثالثا- مبدأ عمومية الموازنة العامة في الجزائر:

ويعتبر هذا المبدأ مكملا لمبدأ وحدة الموازنة العامة، ويقوم هذا المبدأ على قاعدتين رئيسيتين هما:

1. **قاعد عدم تخصيص الإيرادات:** ففي الجزائر يتم تطبيق هذه القاعدة بصرامة حيث لا يسمح إطلاقا بتخصيص أي إيراد عام لتغطية أي نفقة معينة، إذ تستخدم موارد الدولة كلها لتغطية النفقات المدرجة في قانون الموازنة دون تمييز، وهذا ما تنص عليه المادة 08 من قانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية: "لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز"¹، غير أنه هناك مجموعة من الاستثناءات تخص بعض العمليات التي فيها يتم تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات، ومن بين هذه الاستثناءات:² الموازنات الملحققة؛ الحسابات الخاصة بالجزينة؛ الإجراءات الحسابية ضمن الموازنة التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الإعتمادات.

2. **قاعدة المنتج الخام:** وتسمى أيضا بقاعدة المقاصة، وتعني إلزامية تسجيل النفقات والإيرادات بمبلغها الخام³، وذلك يتم بواسطة إظهار الناتج الخام لكل قطاع أي دون خصم النفقات من الإيرادات (الناتج الصافي)، لذلك يعرف إجراء منع المقاصة بقاعد المنتج الخام، لأنها تسمح بتقديم كافة تقديرات النفقات والإيرادات العامة في وثيقة الموازنة بمبالغها الإجمالية دون أي مقاصة بين الاثنين⁴، بحيث تظهر كتلتين رئيسيتين في وثيقة الموازنة: كتلة الإيرادات الإجمالية وكتلة النفقات الإجمالية.

رابعا- مبدأ توازن الموازنة العامة في الجزائر:

تعني أن لا تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة والعكس، ففي الجزائر يأخذ مبدأ توازن الميزانية طابعا خاصا، فبعد المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر، ومن بينها المخطط الثلاثي الذي طبقته خلال الفترة (1967-1969) شهدت الجزينة مشاكل في التمويل، وبالتالي ظهور مشكلة عدم توازن الميزانية العامة، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول للتقليل من هذا العجز وإعادة التوازن للموازنة، فلجأت إلى ما يعرف بالموارد المؤقتة ضمن مكونات الموازنة (التسيقات والقروض)، والتي نجحت في استغلالها لحل هذه المشكلة. وبحلول سنة 1971 عرفت الجزائر مرة أخرى العديد من الإصلاحات المختلفة، كان الغرض منها تسهيل عملية التمويل لمختلف المخططات، الأمر الذي جعل فاتورة الإنفاق العام ترتفع من جديد، ليوقع الجزائر فيما يعرف بالعجز المؤقت أو المقصود أو المنظم من أجل زيادة الطلب والتوسع في المشاريع الإستثمارية ومحاوله تحقيق مناصب عمل والوصول لتحقيق التوازن الإقتصادي، ومنه أصبحت الجزائر لا تركز على مبدأ التوازن في الموازنة لكي تتمكن

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 08 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق، ص: 1040.

² - فاطمة مفتاح، "تحديث النظام الميزاني في الجزائر"، مذكرة ماجستير في تسيير المالية العامة، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، 2010-2011، ص: 71.

³ - جمال لعامرة، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، مرجع سابق، ص: 123.

⁴ - أحمد يجاوي، "إصلاح الميزانية العامة للدولة وأثاره على تسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر 1995-2009"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس (الجزائر)، 2011-2012، ص: 64.

من الوصول لتحقيق أهدافها الإقتصادية، بل وأدركت بأن العجز أمر محمود في بعض الحالات، ولكن في حدود معينة لا يجب تخطيها¹.

المطلب الثالث: مراحل إعداد الموازنة العامة في الجزائر

تمر دورة حياة الموازنة العامة في الجزائر بأربعة مراحل أساسية تكون العنوان الرئيسي لميلادها وتجهيزها على أرض الواقع، ويمكن توضيح هذه المراحل من خلال ما يلي:
أولاً- مرحلة تحضير الموازنة العامة في الجزائر:

تعتبر وزارة المالية الإطار الأساسي لتحضير مشروع قانون المالية، حيث يتمتع وزير المالية بصلاحيات واضحة، ففي مرحلة سابقة وطبقاً للمرسوم رقم 341/84 المؤرخ في 17 نوفمبر 1984، كانت لوزارة المالية سلطات واسعة في تحضير الموازنة وهو ما توضحه نص المادة 03 من ذلك المرسوم، وفي مرحلة لاحقة وبموجب المرسوم التنفيذي 54/95 المؤرخ في 15 فيفري 1995 المتضمن صلاحيات وزير المالية، فإن تحضير الميزانية بقي من ضمن صلاحيات وزير المالية، وأصبح يتم تحت سلطة رئيس الحكومة، بعد أن أصبح الجهاز التنفيذي يتسم في قمته بالازدواجية (رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة)، حيث أصبح لرئيس الحكومة دور الإشراف الأعلى على ذلك من أجل تجهيز برنامج الحكومة²، ويعتمد في إعداد مشروع الميزانية من طرف وزارة المالية على جملة من المعطيات والتوجيهات والمتمثلة في:³

1. **توجيهات المخطط السنوي:** الذي يستند على الأهداف العامة المراد إنجازها في مختلف المجالات الإقتصادية والاجتماعية كما هي واردة في كل مخطط سنوي.

2. **توقعات مختلف القطاعات:** تقوم مختلف الوزارات والقطاعات باقتراح توقعات سواء بالنسبة للنفقات أو الإيرادات الخاصة بها المبنية على الممارسات خلال ميزانية السنة ما قبل الأخيرة، وبالتفسير المخالف فإن المادة 120 من الدستور، الحكومة ملزمة بإيداع مشروع المالية لدى البرلمان قبل منتصف شهر أكتوبر من السنة السابقة لتنفيذه.

ثانياً- مرحلة اعتماد الموازنة العامة في الجزائر:

عندما تنتهي الحكومة من إعداد مشروع قانون المالية تمرره للبرلمان من أجل اعتماده أو المصادقة عليه وذلك بعد مناقشته، حيث يجب أن يقوم البرلمان بالمصادقة على قانون المالية في أجل لا يتعدى 75 يوم من تاريخ إيداعه لدى البرلمان، وذلك وفقاً لما جاء في نص الفقرتين السابعة والثامنة من المادة 120 من الدستور، وتمر عملية المصادقة على قانون المالية والموازنة العامة بالمرحلة التالية:⁴

¹ - لحسن دردوري، "سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، مرجع سابق، ص: 166-167.

² - Yahia Denidni, *La Pratique du Système Budgétaire du L'état en Algérie*, Quatrième édition, O.P.U, Ben Aknoun- Alger, 2002, PP : 301-303.

³ - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص: 101.

⁴ - لحسن دردوري، "سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، مرجع سابق، ص: 168.

- يعرض القانون على المجلس الشعبي الوطني من أجل مناقشته والمصادقة عليه؛
- يقوم البرلمان بإحالة اللجنة المختصة تسمى بلجنة الشؤون المالية، التي تقوم بدراسة المشروع من كل جوانبه لتوضح الخطوط العريضة المتعلقة به لأعضاء البرلمان من أجل أن تسهل لهم عملية المناقشة؛
- بعد الإطلاع عليه يقوم أعضاء البرلمان بمناقشته وإعطاء آرائهم وانتقاداتهم حوله، وذلك بحضور وزير المالية ووزراء القطاعات أو ممثليهم من أجل توضيح خطة كل قطاع من خلال هذا المشروع؛
- يقوم وزير المالية ووزراء القطاعات بالإجابة على كل التساؤلات التي يقدمها النواب سواء كانت مكتوبة أو شفوية، بحيث يحاولون توضيح توجيهات ومعالم سياسة ميزانية الدولة، وبالتالي إقناعهم بالمصادقة على مشروع القانون؛
- يتم تخصيص جلسة خاصة لأعضاء المجلس للمصادقة على مشروع قانون المالية، وبعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس على المشروع يعرض على مجلس الأمة، من أجل المصادقة عليه، ليعرض بعدها على رئيس الجمهورية ليوقع عليه ويتم إقراره بعد نشره في عدد خاص من الجريدة الرسمية.

ثالثاً- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر:

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل الأساسية في دورة حياة الموازنة العامة في الجزائر، حيث تتولاها وزارة المالية باعتبارها عضو من أعضاء السلطة التنفيذية، فتقوم بتحصيل الإيرادات العامة من جهة، وتسهر على سلامة صرفها على النفقات العامة من جهة أخرى، من أجل بلوغ أهدافها المنشودة، ويتم ذلك من خلال:

1. إجراءات تحصيل الإيرادات العامة في الجزائر: تتبع الجزائر الإجراءات التالية لتحصيل إيراداتها العامة:¹

1.1. الإثبات: وهي عملية إدارية من اختصاص الأمر بالصرف*، وهو إجراء يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي.

2.1. الإحالة على التحصيل: وتعرف بالتصفية وتسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي، والأمر بتحصيلها.

3.1. التحصيل: وهي عملية من اختصاص المحاسب العمومي**، بحيث يعتبر التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية.

2. إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر: يشارك كل من الأمر بالصرف والمحاسب العمومي في عملية تنفيذ الصفقات العامة، فلكل منهما مهاماً محددة، حيث يقوم الأمر بالصرف بالتنفيذ الإداري للنفقات العامة،

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 16، 17، 18 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سابق، ص: 1133.

* الأمر بالصرف: هو كل موظف يتصرف باسم ولفائدة الدولة، يعين مسؤول عن تسيير مرفق عام، حيث يضطلع بمهام مالية مكملة لنشاطه الإداري لأنه المكلف بتنفيذ ميزانية المرفق العام الذي يقوم بتسييره، وبالتالي يقوم بتحرير أوامر صرف النفقات وتحصيل الإيرادات.

** المحاسب العمومي: هو كل موظف أو عون له صفة قانونية لممارسة باسم الدولة أو الجماعات المحلية والهيئات العمومية عمليات تحصيل الإيرادات والنفقات وحيازة وتداول الأموال والقيم العمومية.

وذلك عن طريق البدء في صرفها على تغطية احتياج كل قطاع فور استلام الإشعار المتعلق بالإتمادات المالية، بينما يقوم المحاسب العمومي بالتنفيذ الفعلي المالي والمحاسبي أي التسديد الفعلي للنفقات العامة فور إثباتها¹.

رابعا- مرحلة مراقبة تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر:

تعتبر مراقبة تنفيذ الموازنة العامة، المرحلة الأخيرة في دورة حياة الموازنة العامة في الجزائر، وتسمى مرحلة مراجعة تنفيذ الموازنة العامة، والهدف منها هو حماية الأموال العامة من الغش والتلاعب، وفي هذا الإطار يخضع تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر لأنواع متعددة من الرقابة، ومن أهمها²:

1. الرقابة الإدارية: هي تلك الرقابة التي تمارسها هيئات الإدارة العامة على بعضها البعض، فهي إذن رقابة تتم داخل السلطة التنفيذية، مما يجعلها داخلية وذاتية. والرقابة الإدارية تنصب خصوصا على النفقات العامة، باعتبارها معرضة أكثر من الإيرادات للمخالفات والانحرافات من طرف الأعوان المكلفين بتنفيذها، كما يمكن أن تكون: رقابة تلقائية، رقابة رئاسية، ورقابة وصائية.

2. الرقابة التشريعية: يتمتع البرلمان زيادة عن سلطته في وضع وسن القوانين، باختصاص لا يقل أهمية ألا وهو مراقبة الإدارة العامة (الحكومة)، ومن حيث مدى التزامها بتطبيق برنامج الحكومة الذي كان قد وافق عليه من قبل، وتشمل الرقابة التشريعية كلاً من:

1.2. الرقابة أثناء تنفيذ الموازنة العامة: يمكن للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني)، أن يراقب النشاط والأداء الحكومي (الوزارات) في مختلف المجالات ومنها المجال المالي، وذلك بواسطة الآليات الآتية: الاستماع والاستجواب، السؤال، مناقشة بيان السياسة العامة، ولجنة التحقيق.

2.2. الرقابة اللاحقة لتنفيذ الموازنة العامة: ويتم ذلك عن طريق المفتشية العامة للمالية، وهي هيئة للرقابة تقع تحت وصاية السلطة المباشرة لوزير المالية، وتتم الرقابة المالية لهذه الهيئة بعد تنفيذ الموازنة العامة، من خلال ما تم دفعه أو تحصيله، و هي بذلك رقابة تحقيقية من ناحية و دراسة علمية من ناحية أخرى، وتتم المراقبة من طرف المفتشية بعين المكان بناء على المستندات، كما أنها قد تكون فجائية أو بعد إشعار مسبق.

3. الرقابة بواسطة هيئة مستقلة: وتتم بواسطة مجلس المحاسبة، والذي يعد أعلى مؤسسة للرقابة في الجزائر في مجال المالية العمومية، ولقد حددت كيفية الرقابة من طرفه بموجب القانون 32/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990، إذ يعتبر هيئة مستقلة ذات صلاحيات واسعة في ميدان الرقابة اللاحقة لمالية الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات

¹ - جمال لعامرة، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، مرجع سابق، ص: 211.

² - أنظر:- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص: 112-117.

- فاطمة مفتاح، مرجع سابق، ص: 65.

- فتيحة الجوزي، "الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر"، أطروحة دكتوراه في علوم

التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، 2013-2014، ص: 206-208.

الخاضعة للقانون الإداري والمحاسبة العمومية، وبالتالي فهو يختص في مراقبة مختلف الحسابات التي يقدمها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون، والتحقق من مدى دقتها ونزاهتها.

المطلب الرابع: التصنيف العام للموازنة العامة في الجزائر

تتشكل الموازنة العامة في الجزائر من الإيرادات والنفقات العامة شأنها في ذلك شأن سائر الموازنات العامة للدول، وهو ما حددته القوانين المعمول بها في الجزائر، واتفقت كلها على أنها تشمل الإيرادات والنفقات العامة.

أولاً- النفقات العامة في الجزائر:

يتم تصنيف النفقات العامة في الجزائر إلى صنفين أساسيين هما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، ويتفرع كل صنف منهما إلى عدة أصناف فرعية، ويمكن توضيح ذلك من خلال:¹

1. نفقات التسيير (النفقات الجارية): وهي نفقات لا تخلق أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، لأنها تقتصر على النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة المتعلقة بالإدارة، والمتكونة أساساً من أجور الموظفين، مصاريف صيانة البنايات الحكومية، وحسب المادة 24 من القانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية، فإن نفقات التسيير تقسم إلى:

1.1. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات: وهي تلك الإعتمادات المستخدمة لتغطية أعباء الدين العام، وكذلك الأعباء المحسومة من الإيرادات ويشتمل هذا العنصر كلاً من: الدين الداخلي القابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)، الدين الداخلي غير الثابت (دين عائم)، فوائد سندات الخزينة، الدين الخارجي الخاص بالعقود التي تبرم بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية، نفقات محسومة من الإيرادات والناجمة عن الانخفاض في الإيرادات.

2.1. مخصصات السلطة العمومية: يقصد بها تلك الإعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية السياسية ذات الطبيعة السيادية مثل: المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري والمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي.

3.1. النفقات الخاصة بوسائل المصالح: تتمثل في النفقات الخاصة بتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والمعدات والعتاد، حيث تتكون من: رواتب العمال، المعاشات والمنح العائلية، النفقات الاجتماعية، المعدات وتسيير المصالح، أعمال الصيانة، إعانات التسيير، النفقات المختلفة.

4.1. التدخلات العمومية: يقصد بها عمليات الدعم والمساندة التي تحصل عليها الدولة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية، وهي تضم كلاً من: التدخلات العمومية والإدارية مثل: إعانات الجماعات المحلية، الأنشطة الدولية مثل: المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية، النشاط التربوي والثقافي مثل: تقديم المنح الدراسية، النشاط الإقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل: الإعانات الإقتصادية والمكافآت، إسهامات اقتصادية، الإعانات

¹ - بومدين بن نوار، "النفقات العامة على التعليم: دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر (1980-2008)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، 2010-2011، ص ص: 28-30.

الإجتماعية مثل: المساعدات والتضامن، النشاط الإجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات والتأمين الصحي).

2. نفقات التجهيز (نفقات الإستثمار): هي نفقات إنتاجية تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، من خلال حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، وتتفرع نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب وهي: الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى بالرأسمال. تجدر الإشارة إلى أن عملية تسجيل نفقات التجهيز العمومية ونفقات الإستثمار والنفقات برأسمال في الموازنة العامة تكون في شكل رخص وتنفذ باعتمادات الدفع.

ثانيا- الإيرادات العامة في الجزائر:

لقد حدد القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية في سياق المادة 11 كل مصادر الإيرادات العامة وقام بتبويبها في الموازنة العامة للدولة في جدول بعنوان الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة، وعموماً تضم هذه الإيرادات العامة الموارد الإجبارية والموارد الاختيارية:¹

1. الموارد الإجبارية: وتتمثل في الإقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل، وتشمل:

1.1. الجباية العادية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم الآتية:

الجدول رقم (2-1): مكونات الجباية العادية في الجزائر

وتشمل الضريبة على الدخل الإجمالي* IRG والضريبة على أرباح الشركات** IBS	الضرائب المباشرة
وهي ضرائب على الإنفاق وتضم الرسم على القيمة المضافة.	الضرائب غير المباشرة
حقوق التسجيل وهي المبالغ المدفوعة للدولة لقاء تسجيل مختلف العقود، أما حقوق الطابع فتتمثل في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات مثل: طوابع جوازات السفر.	حقوق التسجيل والطابع
وهي ضرائب غير مباشرة تفرض على رقم الأعمال، مثل: الرسم على النشاط المهني، ولقد جاء لتعويض الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، والرسم على النشاط غير التجاري.	الضرائب على رقم الأعمال
يخضع لهذا الرسم جميع المنتجات الموجهة للتصدير والاستيراد.	الحقوق الجمركية

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: علي عزوز، علي سايح جبور، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التاسع عشر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلوي-الشلف (الجزائر)، أكتوبر 2018، ص: 255.

¹ - نسرين كزيب، مرجع سابق، 218-220.

*IRG: هي ضريبة سنوية وحيدة تفرض على الدخل الصافي الإجمالي للأشخاص الطبيعيين المكلفين بدفعها.

**IBS: وهي ضريبة تفرض على مجمل الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويين.

2.1. الجباية البترولية: وتعني جميع الضرائب المفروضة على نشاطات الأعمال التي تخص قطاع المحروقات، حيث تحتل الجباية البترولية دوراً بارزاً في الإيرادات العامة للدولة الجزائرية، وبذلك يشكل قطاع المحروقات في الجزائر حوالي 46% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، و97% من صادراتها، ونحو ثلثي إيرادات موازنتها العامة، وهي تضم الضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي، وضريبة مباشرة على الإرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

3.1. الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية: وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال، حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، وهذه النسبة محددة ب: 50% لمؤسسات قطاع الخدمات و15% للمؤسسات المنتجة.

4.1. الإيرادات الأخرى: وهي التي تحصلها الدولة بصورة غير عادة وغير منتظمة، كالغرامات والتي تمثل عقوبات مالية صادرة عن هيئات قضائية للمخالفين للقانون.

2. الإيرادات الاختيارية: يتكون هذا النوع من الموارد المدفوعة إرادياً من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلع أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة، ومنها:

1.2. مداخيل أملاك الدولة (الدومين): والتي تكون حصيلة استغلال أو بيع أو رخصة، أو نتيجة تصفية ثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات، وكذا المكافآت التي تحصل عليها الدولة جراء تخصيص المباني العامة لمصالح البريد والمواصلات¹.

2.2. التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة: وتشمل كل المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات، المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية، والمكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية².

3.2. أموال المساهمات والهبات والهدايا: وتتمثل في كل الإسهامات المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم للدولة، بهدف تمويل النفقات العامة، وهي موارد استثنائية غير ثابتة وغير معلومة ولا يمكن التنبؤ بها³.

مما سبق عرضه يمكن استخلاص أن مفهوم الموازنة العامة في الجزائر حدد بموجب لقانون 17/84 المعدل والمتمم بقانون 05/88 والمتعلق بقوانين المالية، وهو لا يختلف عن المفهوم العام للموازنة العامة على العموم، إلا أنها تختلف من حيث تبويبها للنفقات العامة والإيرادات العامة، حيث أن تقسيم الإيرادات وفق ما تم في هذا المبحث يعكس في الحقيقة مصادر التمويل التقليدي لعجز الموازنة العامة في الجزائر.

¹ - عنتر برياش، محمد خليل بوحلايس، قراءة تحليلية لتطوير الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1999-2017، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 02 (الجزائر)، أوت 2018، ص: 54.

² - مسعود دراوسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (الجزائر)، 2005-2006، ص: 364.

³ - لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، فيفري 2005، ص: 10.

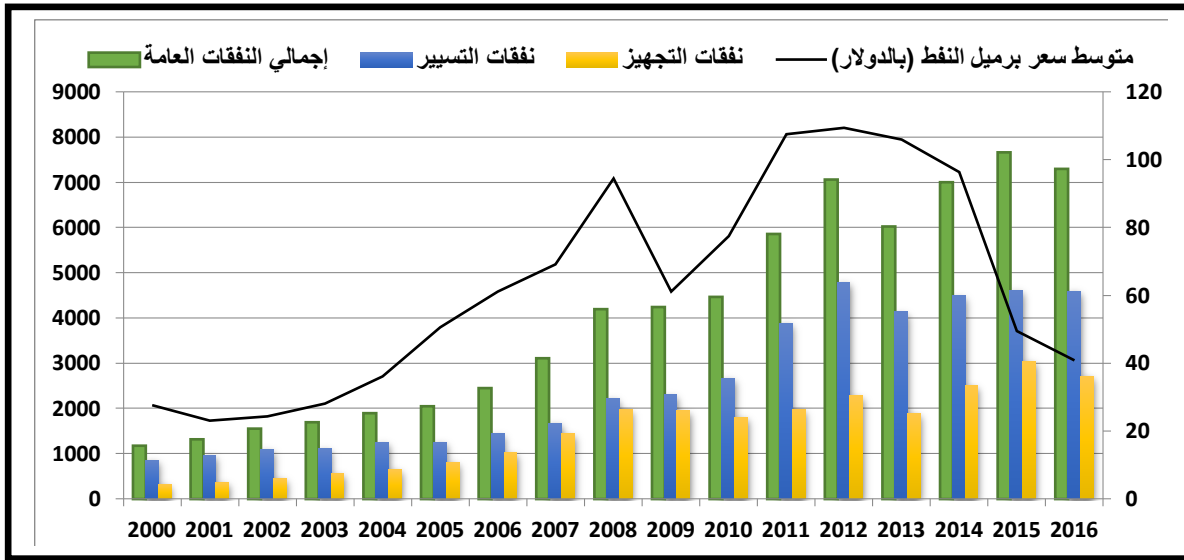
المبحث الثاني: تحليل تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

يعتبر عجز الموازنة العامة في الجزائر عجز هيكلية، ناتج تركيبة اقتصادها، وهذا الأخير هو إقتصاد يقوم على المخططات التنموية والتي يترتب عنها زيادة الإنفاق العام من جهة، ومصدر إيراداته يتركز على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات من جهة أخرى، وبالتالي فإن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات عجز الموازنة العامة في الجزائر، مرهون بالتغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة عموماً والجباية البترولية خصوصاً.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

لقد عرفت الموازنة العامة في الجزائر عجزاً متزايداً، وذلك بسبب زيادة النفقات العامة في ظل تراجع الإيرادات العامة، منذ بداية سنة 2000 إلى غاية هذا اليوم، حيث أن الزيادة الكبيرة في النفقات العامة في الحقيقة تعود إلى برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي أطلقته السلطات العمومية بالجزائر، والممتد من سنة 2000 إلى غاية 2019، ويمكن توضيح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-2): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (04)

من خلال الجدول السابق يتضح أن مراحل تطور النفقات العامة بنوعيتها: نفقات التشغيل و نفقات التجهيز يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات أساسية، والتي تتزامن مع البرامج التنموية التي وضعتها الدولة من أجل تدارك التأخر المسجل على مدار عقدين من الزمن، وذلك كما يلي¹:

- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2000): إن ارتفاع أسعار البترول من 27.6 دولار سنة 2000 إلى 36.05 سنة 2004، كان له تأثير كبير في تسجيل فوائض مالية معتبرة من العائدات النفطية، مما شجع الجزائر على التسديد المسبق للديون الخارجية من جهة، والشروع في برنامج دعم الإنعاش

¹ - فيما يخص الأرقام الواردة في التحليل يمكن الإطلاع عليها في: الملحق رقم (04) والملحق رقم (06).

الإقتصادي والممتد بين (2001-2004)* من جهة أخرى، وما شهدته من مراجعة للأجور والمنح والإعانات، بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة، مما رفع من وتيرة النفقات العامة، حيث ارتفعت من 1178.122 مليار د.ج سنة 2000 إلى 1891.769 مليار د.ج سنة 2004، وهذا الإرتفاع ناتج عن ارتفاع نفقات التسيير بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز، حيث أن نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة انتقلت من 72.67% سنة 2000 إلى 66.13% سنة 2004، في حين كانت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة 27.33% سنة 2000 ثم انتقلت إلى 33.87% سنة 2004.

- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009): مع تواصل مسعى الجزائر في تطوير الإقتصاد عن طريق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)**، ومع ارتفاع أسعار البترول من 50.64 دولار سنة 2005 إلى 61.06 دولار سنة 2009، زادت معه النفقات العامة من 2052.037 مليار د.ج سنة 2005 إلى 4246.334 مليار د.ج سنة 2009 خصوصا منها نفقات التسيير، وذلك راجع إلى ارتفاع الأجر القاعدي إلى 12000 د.ج في جانفي 2007، بعد أن كان 1000 د.ج في جانفي 2004، وكذا تطورت المنح العائلية والمصالح الإدارية والمؤسسات الحكومية، وتزامنت هذه الزيادات بالزيادة في نفقات التجهيز ولكن بوتيرة أقل، والتي تمثل في استفادة ولايات الجنوب والهضاب العليا من مشاريع مهمة خصص لها ما يقارب 1700 مليار د.ج للمنشآت القاعدية والتي تمثلت في تحسين وسائل وهايكل النقل، كمشروع الطريق السيار، وما يلاحظ أنه خلال هذه الفترة أيضا حصيلة نفقات التسيير أكبر من حصيلة نفقات التجهيز بالنسبة إلى إجمالي النفقات.

- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016): يلاحظ أن النفقات لعامة خلال هذه الفترة في تذبذب كبير بين الإرتفاع والانخفاض، عموماً لقد ارتفعت النفقات العامة من 4466.940 مليار د.ج في سنة 2010 إلى 7297.494 مليار د.ج في سنة 2016، وذلك لتمويل كلاً برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)*** والمخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)****، مع انخفاضها في سنتي 2013 و2014 وهذا راجع إلى التذبذب في أسعار البترول خلال هذه السنوات، لأن عائداته تساهم في تغطية هذه

* برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004): وهو أحد البرامج التنموية التي خصص لها مبلغا يقدر ب525 مليار د.ج أي حوالي 7 مليار دولار، وقد كان يهدف إلى الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشة، خلق مناصب عمل والحد من البطالة، ودعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية، وذلك عن طريق تنشيط الطلب الكلي، دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الإقتصادي.

** البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): جاء في إطار مواصلة وتيرة البرامج التنموية التي سبق إقرارها وتنفيذها من خلال مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، حيث خصص له مبلغ 4203 مليار د.ج أي ما يقارب 55 مليار دولار، بهدف: تحسين ظروف المعيشة، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، ودعم التنمية الإقتصادية وتطوير الخدمة العمومية وتحديثها، ورفع معدلات النمو الإقتصادي.

*** برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014): خصص له غلاف مالي قدر ب20412 مليار د.ج أي حوالي 286 مليار دولار، وذلك من أجل استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص تلك المتعلقة بالبنى التحتية (السكك الحديدية، الطرق، المياه...الخ).

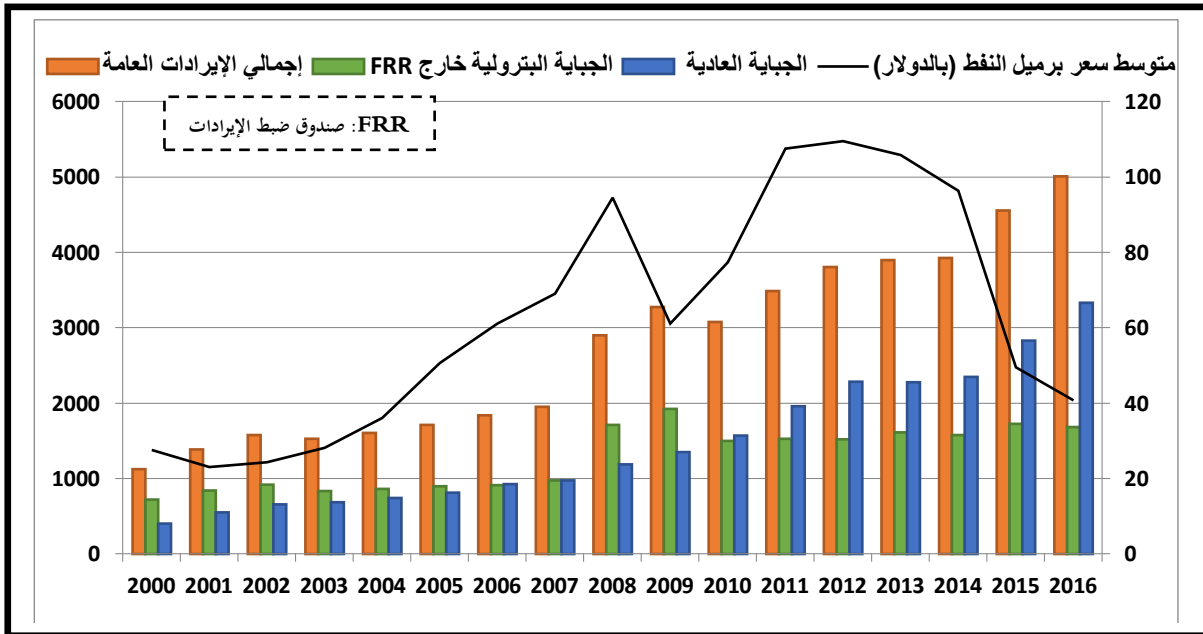
**** المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019): رصد له مبلغ يقدر ب22100 مليار د.ج أي نحو 262 مليار دولار، وبموجب ذلك تم فتح حساب رقم 143-302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الإستثمار العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو الإقتصادي (2015-2019)، وأهداف هذا المخطط تتمثل في: العمل على إحداث نمو قوي للنتاج المحلي الإجمالي، تنويع الإقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتشجيع الإستثمار المنتج للثروة...الخ.

النفقات بدرجة كبيرة، ولتفايدي التأثيرات السلبية لهذه التذبذبات حاولت الجزائر إتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام. بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة (59.53% سنة 2010 و62.84% سنة 2016) دائما أكبر من نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة (40.47% سنة 2010 و37.16% سنة 2016) خلال هذه الفترة، مما يدل على أن الجزائر تحاول دائما شراء السلم الاجتماعي من خلال زيادة الأجور وفتح مناصب شغل جديدة، ودعم وتشغيل الشباب.. الخ، وذلك على حساب الإستثمار.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

تعتبر الإيرادات العامة بمختلف أقسامها الركيزة الأساسية لتمويل النفقات العامة، وفي الجزائر تشكل الجباية البترولية مورد أساسياً لتمويل النفقات العامة، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار البترول في الأسواق العالمية، أي كلما ارتفعت هذه الأسعار زادت إيرادات الجزائر من الجباية البترولية، وكلما انخفضت هذه الأسعار وقعت في عجز عن تغطية نفقاتها العامة، ويمكن توضيح تطور الإيرادات العامة في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (05)

- تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2009-2000): من خلال الشكل يلاحظ أن الإيرادات العامة في الجزائر سجلت ارتفاعا ملحوظاً، ففي سنة 2000 أبلغت 1124.924 مليار دينار جزائري، لتتضاعف بعد ذلك وتصل إلى 3275.362 مليار دينار جزائري سنة 2009، ويلاحظ خلال هذه الفترة أن الجباية البترولية تشكل النصيب الأكبر من الإيرادات العامة، وذلك في الحقيقة راجع إلى الإرتفاع الملحوظ في أسعار البترول خلال هذه الفترة والتي انتقلت من 27.6 دولار سنة 2000 إلى 61.06 دولار سنة 2009، وقد بلغت نسبة الجباية البترولية خارج صندوق ضبط الإيرادات إلى إجمالي الإيرادات العامة 64% بينما بلغت

نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة 36% وهذا في سنة 2000، أما في سنة 2009 فقد بلغت نسبتها 58.83% و 41.17% على التوالي¹، ويعد هذا الإرتفاع جيد بالنسبة لتمويل الإستثمارات العمومية والمخططات التنموية من جهة، ولكن يشكل خطر كبير على الموازنة العامة للجزائر لأن إيراداتها المتأتية من الجباية البترولية شديدة الحساسية لتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي تخرج عن سيطرة السلطات الجزائرية.

- تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016): لقد عرف هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة نقلة نوعية حيث أصبحت الجباية العادية حصيلتها أكبر من الجباية البترولية، خصوصا بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية جراء الصدمة لسنة 2014، وهو ما أجبر الجزائر على زيادة حصيلة إيراداتها من الجباية العادية وذلك عن طريق التوسع العمودي والأفقي*، حيث بلغت نسبة الجباية البترولية خارج صندوق ضبط الإيرادات إلى إجمالي الإيرادات العامة 48.84% سنة 2010 في حين بلغت نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة 51.16% وهذا في سنة 2010، أما في سنة 2016 فقد بلغت نسبتها 33.57% و 66.43% على التوالي²، ومع انكماش الجباية البترولية جراء تهاوي أسعار النفط منذ المنتصف الثاني لسنة 2014، اضطرت الجزائر إلى إتباع سياسة مالية تقشفية صارمة، بالإضافة إلى تجميد العديد من المشاريع الإستثمارية التنموية المقرر تنفيذها قبل سنة 2019.

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

إن الأصل في الموازنة العامة هو تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة، أي مبدأ توازن الموازنة العامة، إلا أنه ليس من الضروري أن يكون محققاً دوماً، خصوصاً في الوقت الراهن أين أصبحت حالة العجز هي الحالة الشائعة، وهو حال الموازنة العامة في الجزائر، وذلك نتيجة لعدم قدرة إيراداتها العامة على تغطية النمو المتزايد لنفقاتها العامة.

أولاً- تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

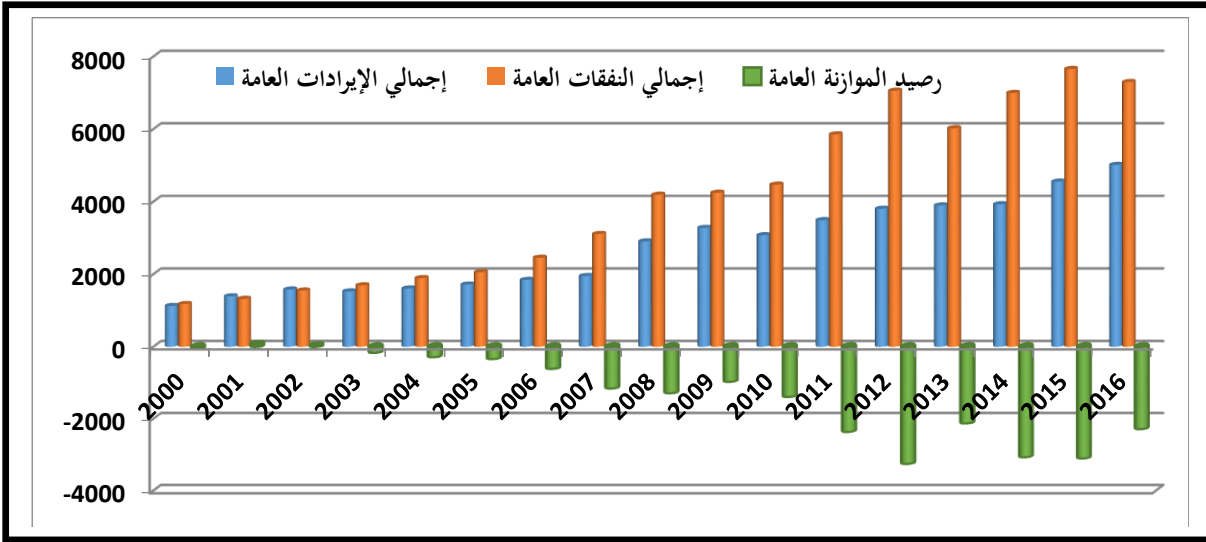
سجلت الجزائر تواصل اختلال التوازن في الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2016)، وذلك بسبب التوسع في الإنفاق العمومي في مختلف البرامج التنموية (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)، برنامج توظيف النمو الإقتصادي (2010-2014)، والمخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)) والتي تطلبت أموال هائلة في ظل محدودية الموارد، والشكل التالي يبرز تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

¹ - فيما يخص الأرقام الواردة في التحليل يمكن الإطلاع عليها في: الملحق رقم (05) والملحق رقم (06).

*التوسع العمودي والأفقي: التوسع العمودي يكون عن طريق الزيادة في معدلات الضرائب، في حين التوسع الأفقي يكون في المادة الخاضعة للضريبة، أو ما يعرف بالوعاء الضريبي.

² - فيما يخص الأرقام الواردة في التحليل يمكن الإطلاع عليها في: الملحق رقم (05).

الشكل رقم (2-3): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

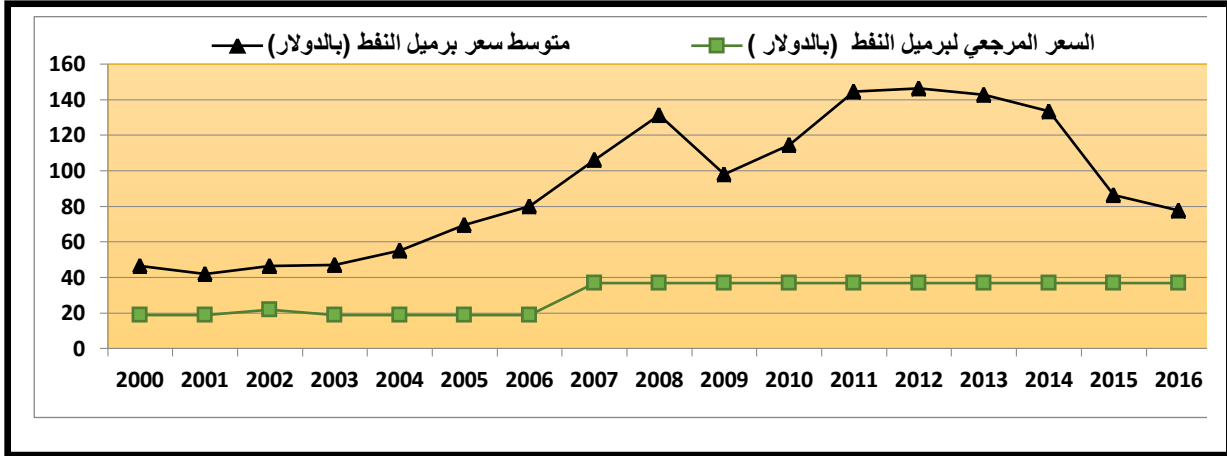


المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم (06)

يلاحظ من خلال الشكل السابق تنامي كبير لعجز الموازنة العامة في الجزائر، من خلال الأرقام السالبة التي سجلها رصيد الموازنة العامة والتي أخذت منحى تصاعدياً خلال الفترة (2000-2016)، باستثناء سنتي 2001 و2002 فقد سجل رصيد الموازنة العامة فائضاً قدر بـ 68.709 و 26.038 مليار د.ج على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع حصيلة الإيرادات العامة (خصوصاً الجباية البترولية) بمقدار أكبر من حجم النفقات العامة، حيث قدرت الإيرادات العامة بـ 1389.737 مليار د.ج والنفقات العامة بـ 1321.028 مليار د.ج خلال سنة 2001، أما في سنة 2002 فقد بلغت الإيرادات العامة 1576.684 مليار د.ج والنفقات العامة 1550.646 مليار د.ج، ليحل محله بعد ذلك عجز مستمر ومنتالٍ من سنة إلى أخرى، وقد تميزت الفترة (2011-2016) بتسجيل أكبر رصيد موازني سالب خاصة في السنوات 2012، 2014، 2015، حيث قدر بـ -3254.143، -3068.021، -3101.789 مليار د.ج على التوالي، بعدما كان رصيد الموازنة العامة سنة 2000 يعادل 53.198 مليار د.ج¹، وهو ما يعني تضاعف العجز الموازني بأضعاف كبيرة خلال هذه الفترة. ومن هنا يمكن استنتاج أن ظاهرة العجز في الموازنة العامة للجزائر هي ظاهرة استمرارية تراكمية، تعزى إلى التوسع الكبير في الإنفاق العام (لاسيما نفقات التسيير)، والتنامي التدريجي للإيرادات المتأتية من الجباية العادية، وتراجع الجباية البترولية بسبب انهيار أسعار النفط في السنوات الأخيرة، مع العلم أنه لا يتم احتساب العجز المسجل في نهاية كل سنة مالية والذي يتم تغطيته بواسطة موارد صندوق ضبط الإيرادات، والممول من فائض الجباية البترولية الناجم عن الفرق بين السعر المرجعي ومتوسط سعر برميل النفط الجزائري، حيث يلاحظ تنامي الفجوة بين السعر المرجعي الذي تبنى على أساسه سياسة الموازنة ومتوسط سعر برميل النفط من سنة لأخرى، مما يزيد من موارد صندوق ضبط الإيرادات.

¹ - فيما يخص الأرقام الواردة في التحليل يمكن الإطلاع عليها في: الملحق رقم (06).

ثانيا- العلاقة بين أسعار النفط والسعر المرجعي للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):
 هناك علاقة وثيقة بين أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر، ويتضح ذلك من خلال الفوائض الجبائية التي تحققت الجزائر عند ارتفاع أسعار النفط بمقدار يفوق السعر المرجعي الذي يحدده قانون المالية بناء على التوقعات بشأن أسعار النفط، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:
 الشكل رقم (2-4): تطور أسعار النفط والسعر المرجعي للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (06)

لقد اتخذت الحكومة إجراءات ومعايير أثناء إعدادها للموازنة العامة من خلال اعتماد سعر مرجعي متوقع لأسعار النفط. حيث حققت الجزائر بداية من سنة 2000 فوائض مالية معتبرة نتيجة للارتفاع المحسوس في أسعار النفط، حيث يلاحظ من خلال الشكل أن متوسط سعر برميل النفط في ارتفاع مستمر طيلة الفترة (2000-2008)، حيث قدر متوسط سعر برميل النفط في سنة 2000 بـ 27.60 دولار، وقد تضاعف ليصل سنة 2008 إلى 102.1 دولار، ونتيجة لذلك تم رفع السعر المرجعي من 19 دولار سنة 2000 إلى 37 سنة 2008، مع تراجع أسعار النفط سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ومن نتج عنها من آثار سلبية على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة لهذه المادة، لتعاود الإرتفاع من جديد إلى غاية المنتصف الثاني من سنة 2014 وحتى سنة 2016 أخذت منحى تنازلي، حيث قدر متوسط سعر برميل النفط خلال السنوات 2014، 2015، 2016، بـ 96.29، 49.49، 40.68 دولار على التوالي، يعني تراجع يقدر بحوالي 56 دولار، مع ثبات السعر المرجعي في الجزائر المعتمد أثناء إعداد الموازنة العامة بـ 37 دولار حتى سنة 2016¹.

وفقاً لما تم عرضه في هذا المبحث يتضح أن عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، هو عجز استمراري تراكمي مرتبط ناتج أساساً عن نمو النفقات العامة بوتيرة أكبر من نمو الإيرادات العامة، حيث أنه رغم ما تضمه الإيرادات العامة من مصادر مختلفة إلا أن الواقع يشير إلى هيمنة الجبائية البترولية على حساب المصادر الأخرى والمتأثرة مباشرة بتقلبات أسعار النفط العالمية، وعلى الرغم من الفوائض المحققة منذ بداية سنة

¹ - فيما يخص الأرقام الواردة في التحليل يمكن الإطلاع عليها في: الملحق رقم (06).

2000 نتيجة الإرتفاع المحسوس في أسعار البترول إلا أن الجزائر لم تستخدمها في تمويل عجز موازنتها، وإنما وضعت في موارد صندوق ضبط الإيرادات وهو ما يستوجب التطرق إليه.

المبحث الثالث: فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2016)

نظراً لما حققته الجزائر من فوائض مالية معتبرة نتيجة لارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000، قامت بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات وهو حساب ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة، وتحديدًا حسابات التخصيص الخاص، وما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة تماماً عن الموازنة العامة للدولة، أي أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية، وتعتبر وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق، وبذلك يعد من بين الأدوات الفعالة في تمويل العجز الموازي في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات

لقد تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بموجب قانون المالية التكميلي الصادر في 27 جوان 2000، وهي السنة التي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاعاً قياسيًّا في الأسواق العالمية مما نتج عنه فائض في العائدات النفطية، وبالتالي قبل التطرق إلى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة، لا بد من التطرق إلى تعريف هذا الصندوق وكذا إبراز أهميته، ومبررات إنشائه.

أولاً- تعريف صندوق ضبط الإيرادات:

يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان: "صندوق ضبط الإيرادات (الموارد)"، يقيد في هذا الحساب:¹

1. في جانب الإيرادات: فوائض القيمة الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات عن تلك المتوقعة في قانون المالية، بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

2. في جانب النفقات: ضبط نفقات وتوازن الموازنة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي، وتخفيض الدين العمومي، كما أن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر الرئيسي والوحيد بصرف هذا الحساب.²

مما سبق يمكن استنتاج أن صندوق ضبط الإيرادات هو إحدى حسابات الخزينة، توضع فيه كافة فوائض الحماية البترولية والتي تفوق توقعات وتقديرات قانون المالية (بشأن السعر المرجعي)، والذي تم إنشائه نتيجة البجوحة المالية التي عرفت الجزائر في بداية الألفية إثر إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

¹ - فاطمة فوقة، نبيل بوفليح، انعكاسات الأزمة النفطية على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الحادي عشر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف (الجزائر)، 2017، ص: 148.

² - عادل بونحاس، "دور الصناديق السيادية في ضبط الميزانية العمومية وتخفيض حجم الدين العمومي: دراسة استشرافية لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس (الجزائر)، 2018-2019، ص: 153.

ثانيا- أهمية صندوق ضبط الإيرادات:

تبرز أهمية صندوق ضبط الإيرادات من كونه أداة تساعد الحكومة على تجسيد سياستها المالية المسطرة، ويمكن إبراز هذه الأهمية في الآتي: ¹

- امتصاص فوائض الجباية البترولية والتي تفوق توقعات وتقديرات قانون المالية؛
 - تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية وكذا الخارجية، مع التسديد المسبق للديون الخارجية؛
 - تسوية وسد عجز الموازنة العامة للدولة، والذي قد ينتج عن إنخفاض إيرادات الجباية البترولية، والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية؛
 - تحقيق الاستقرار المالي والنقدي واستخدامه للتحوط من مخاطر الإنخفاض المفاجئ لأسعار النفط ².
- ومن هنا يتضح أن صندوق ضبط الإيرادات يلعب دورا محوريا بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث يمكنه أن يؤدي العديد من الأدوار في ذات الوقت، وذلك من خلال اهتمامه بمعالجة المشكلات المتعلقة بالإيرادات النفطية وسوء تقديرها وسد عجز الموازنة العامة، وهنا يعتبر صندوق ضبط أو تثبيت، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من الإيرادات النفطية للأجيال القادمة وهنا يسمى صندوق ادخار.

المطلب الثاني: مبررات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

هناك العديد من الدوافع التي دفعت بالجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، وعموما يمكن تقسيم هذه المبررات أو الدوافع، إلى مبررات داخلية وأخرى خارجية.

أولا- المبررات الداخلية:

يعاني الإقتصاد الجزائري من إختلالات هيكلية جد خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات، مما يجعله عرضة للأزمات والصدمات المتتالية في تراجع عائدات هذا القطاع، ويمكن إظهار تأثيره على الإقتصاد من خلال ثلاث مستويات: ³

1. تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو: يشكل قطاع المحروقات نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن معدل النمو الإقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.
2. تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات: تشكل صادرات قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بالجزائر، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد مكونات ميزان المدفوعات، فإن توازن هذا الأخير مرتبط أساساً بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

¹ - عبد الصمد سعودي، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة (الجزائر)، ديسمبر 2019، ص: 77.

² - زهير بن دعاس، نزيهان رقب، تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 (الجزائر)، سبتمبر 2018، ص: 620.

³ - عباس فرحات، وسيلة سعود، حوكمة الصناديق السيادية: دراسة لتجربة النرويج والجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد الرابع، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة (الجزائر)، ديسمبر 2015، ص: 15-16.

3. تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة: نظراً لتأثر الجباية البترولية والتي تعد المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة في الجزائر بين الحين والآخر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط في الأسواق العالمية¹، وانطلاقاً من رغبة من الجزائر في ضبط إيراداتها العامة والحفاظ عليها وعلى استقرار موازنتها العامة، قامت بإنشاء هذا الصندوق.

ثانياً- المبررات الخارجية:

لقد تعددت واختلفت المبررات الخارجية لإنشاء هذا الصندوق، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية: تتميز أسعار النفط بالتذبذب وعدم استقرارها نظراً لارتباطها وتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية²، وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية ومن بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية، حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية³.
2. رواج فكرة إنشاء الصناديق السيادية بين الدول النفطية: تعد تجربة الجزائر الأحداث في هذا المجال مقارنة ببعض الدول النفطية (الكويت، الإمارات المتحدة.. الخ)، وبالتالي يمكن القول أن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات كان نتيجة لرواج فكرة إنشاء الصناديق السيادية بين الدول النفطية⁴، والاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال، ونظراً لنجاحها في ضمان استدامة تمويل التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق يتضح أن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر هو نتيجة حتمية فرضتها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي تؤثر بشكل مباشر على التوازن الداخلي (الموازنة العامة) والخارجي (ميزان المدفوعات) للجزائر، وبالتالي فهو يعتبر صمام أمان لتمويل عجز الموازنة العامة من جهة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تحليل دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2016)

نتيجة التأثير الشديد للإيرادات العامة في الجزائر بأسعار النفط، ونظراً لتفاقم العجز الموازي اعتمدت الجزائر على موارد صندوق ضبط الإيرادات كمصدر أساسي لتمويل عجز موازنتها، ويمكن توضيح مدى مساهمة هذا الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000-2016) من خلال الجدول الموالي:

¹ - نسرين كزيب، مرجع سابق، ص: 229.

² - ذهبية لطرش، شافية كناف، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة (2000-2017)، مجلة التنمية الاقتصادية العدد الخامس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 (الجزائر)، جوان 2018، ص: 29.

³ - نبيل بوفليح، محمد طرشي، تطوير إدارة الحسابات الخاصة للخزينة كمدخل لتشييد الموازنة العامة في الجزائر: صندوق ضبط الموارد نموذجاً، المجلة العربية للإدارة، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلوي - الشلف (الجزائر) جوان 2018، ص: 109

⁴ - هاجر يحيى، تقييم مدى التزام صناديق الثروة السيادية بمبادئ سنياغو: دراسة حالة صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي "النرويج" وصندوق ضبط الموارد "الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد السادس عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 (الجزائر)، 2017، ص: 265.

الجدول رقم (2-2): تطور مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار د.ج.

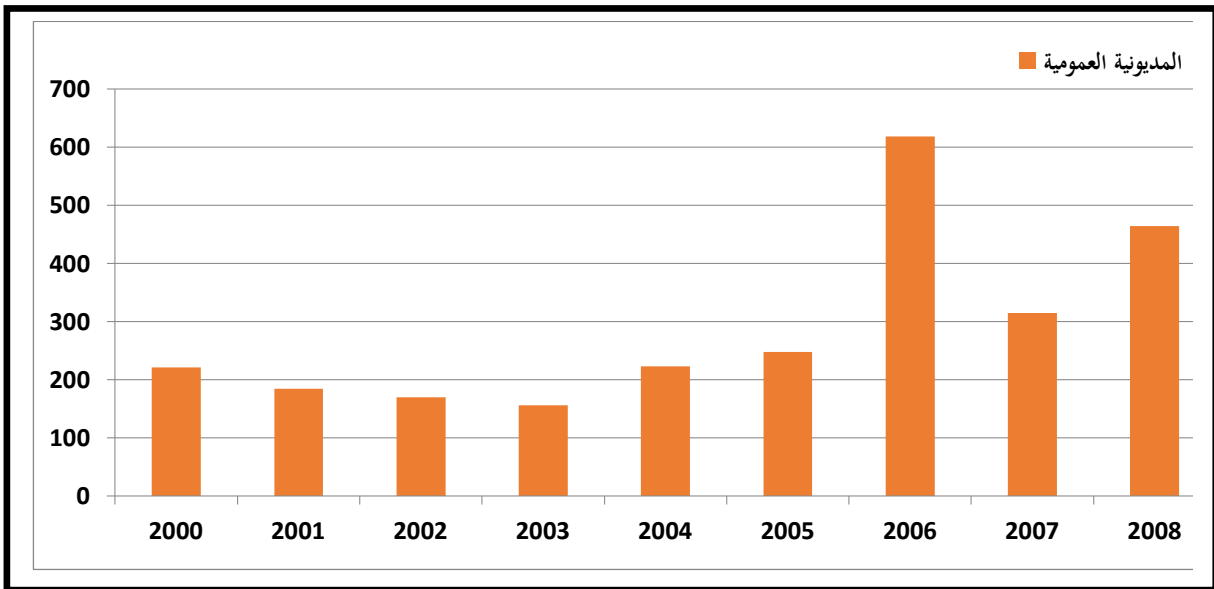
السنوات	رصيد FRR قبل الاقتطاع	المديونية العمومية	تسيقات بنك الجزائر	رصيد الموازنة العامة	تمويل عجز الموازنة العامة	رصيد FRR بعد الاقتطاع
2000	453.237	221.100	0	-53.198	0	232.137
2001	356.001	184.467	0	+68.709	0	171.534
2002	198.038	170.060	0	+26.038	0	27.978
2003	476.892	156.000	0	-164.624	0	320.892
2004	944.391	222.703	0	-285.372	0	721.688
2005	2090.524	247.838	0	-338.045	0	1842.686
2006	3640.686	618.111	0	-611.089	91.530	2931.045
2007	4669.893	314.455	607.956	-1156.519	531.952	3215.530
2008	5503.690	464.437	0	-1288.603	578.180	4280.073
2009	4680.747	0	0	-970.972	364.282	4316.465
2010	5634.775	0	0	-1392.296	791.938	4842.837
2011	7143.157	0	0	-2364.539	1761.455	5381.702
2012	7917.011	0	0	-3254.143	2283.620	5633.511
2013	7695.982	0	0	-2128.816	2132.471	5563.511
2014	7373.831	0	0	-3068.021	2965.672	4408.159
2015	4960.351	0	0	-3101.789	2886.506	2073.846
2016	2172.396	0	0	-2285.913	1387.938	784.458

Source : Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>, consulté le : 08/04/2020.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن تقسيم مراحل تطور مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2016) إلى أربعة مراحل أساسية كما يوضحها الشكل الموالي:

- المرحلة الأولى (2000-2005): يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن الدولة لم تلجأ خلال الخمس سنوات الأولى منذ تاريخ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات إلى الاقتطاع من رصيده لتمويل عجز موازنتها العامة، وهذا راجع إلى رغبة الدولة في استعمال موارد هذا الصندوق فقط في حالة انهيار أسعار البترول ونزولها تحت السعر المرجعي 19 دولار، حيث أنه خلال هذه الفترة اعتمدت الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة على مصادر التمويل الداخلية الأخرى، بدلاً من الإعتماد على موارد هذا الصندوق، والتي خصصت خلال هذه الفترة في سداد المديونية العمومية، حيث قدر أكبر مبلغ مقتطع من رصيد هذا الصندوق لسداد المديونية العمومية في سنة 2006 ب 618.111 مليار د.ج، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): المبالغ المقتطعة من رصيد صندوق ضبط الإيرادات لتسديد المديونية العمومية



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

- المرحلة الثانية (2006-2009): ابتداء من سنة 2006 بدأت الحكومة بالاقتطاع من رصيد الصندوق لتمويل عجزها الموازي، حيث اقتطعت مبلغ 91.53 مليار د.ج سنة 2006 من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة العامة والذي بلغ 611.089 مليار د.ج خلال هذه السنة أي بنسبة مساهمة تقدر ب14%، وهذا بعد إدخال تعديلات عليه بموجب قانون المالية لسنة 2006، كما بلغ المبلغ المقتطع من رصيد هذا الصندوق 364.282 مليار د.ج لتمويل العجز الموازي والذي بلغ 970.972 مليار د.ج في سنة 2009 أي بنسبة مساهمة تقدر ب37%، ولجأت الحكومة إلى هذه الخطوة على إثر الإرتفاع المستمر لأسعار النفط الذي قلل مخاوفها من حدوث انهيار في أسعار النفط على المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على استعمال موارد هذا الصندوق لتمويل جزء من عجزها الموازي الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي.

- المرحلة الثالثة (2010-2013): شهدت هذه المرحلة تسجيل صندوق ضبط الإيرادات لأكبر قيمة له منذ إنشائه، والتي قدرت ب4842.837 مليار د.ج سنة 2010 لتصل 5563.511 مليار د.ج سنة 2013، بينما

كانت تقدر بـ 232.137 مليار د.ج سنة 2000، وقد تراوحت المبالغ المقتطعة من رصيد الصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من 531.952 مليار د.ج سنة 2007 لتصل إلى 2132.471 مليار د.ج سنة 2013، وهو ما يوضح تزايد اعتماد الدولة على موارد هذا الصندوق كلما زادا عجز الموازنة العامة.

- المرحلة الرابعة (2014-2016): يلاحظ أنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة انخفضت موارد الصندوق بصفة تدريجية، وذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية منذ منتصف سنة 2014، حيث انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 40 دولار مع مطلع سنة 2016، ومن هنا تم الإعتماد كلياً على موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة، عن طريق الاقتطاع من رصيده المبالغ الآتية: 2965.672 مليار د.ج، 2886.506 مليار د.ج، 1387.938 مليار د.ج. لتمويل عجز الموازنة العامة في سنوات 2014، 2015، 2016، على التوالي، ولقد بلغت نسبة مساهمة هذا الصندوق في تغطية عجز الموازنة العامة 97% سنة 2014.

وتأسيساً على ما سبق، يلاحظ أن الحكومة الجزائرية لم تعتمد على موارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز موازنتها العامة خلال الفترة (2000-2005)، لأنه لم يكن من مهامه تغطية العجز الموازني، حيث وجهت مهامه خلال هذه الفترة لسداد المديونية العمومية، وهو ما يعكس الرغبة في الحفاظ على موارد هذا الصندوق واستعمالها فقط في الحالات التي يحدث فيها انهيار أسعار النفط تحت السعر المرجعي، إلا أنه منذ سنة 2006 أصبح يعتمد عليه في تمويل عجز الموازنة العامة، لتتعاظم نسبة تغطيته للعجز الموازني في الجزائر خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لما سبق، وعلى ضوء المباحث الثلاثة لهذا الفصل، يتضح أن عجز الموازنة العامة في الجزائر هو عجز هيكلي تراكمي، ناتج نمو النفقات العامة (وبالتحديد نفقات التسيير التي تتسبب في تآكل الإيرادات العامة دون تحقيق أية قيمة مضافة للاقتصاد) بمعدلات تفوق نمو الإيرادات العامة من ناحية، مع الإعتماد الشبه الكلي في مصادر التمويل التقليدي للموازنة العامة على الجباية البترولية، وهذه الأخيرة أسعارها خارج سيطرة السلطات الحكومية، مما يجعل وضع الموازنة العامة في الجزائر شديد الحساسية للتقلبات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية من ناحية أخرى.

كذلك، ومن خلال ما تم عرضه يتضح أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دوراً كبيراً في تمويل عجز الموازنة العامة، وذلك بعد التعديلات التي عرفها هذا الصندوق، حيث عدل قانون المالية لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح تمويل عجز الموازنة العامة دون أن يقل رصيده عن 740 مليار د.ج، والتي تم إلغاؤها بموجب قانون المالية لسنة 2017، ونظراً لاعتماد الجزائر بشكل كبير على موارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز موازنتها العامة خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، تسبب في تآكل ونضوب موارد هذا الصندوق وهو الأمر الذي يهدد بزواله. ونتيجة لعدم قدرة السياسة المالية على تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر في ظل الأسعار المتدهورة للبترو، برزت طروحات تتعلق بتفعيل بعض أدوات السياسة النقدية لتمويل هذا العجز وذلك عن طريق تطبيق آلية التمويل غير التقليدي، وهو ما سيتم تسليط الضوء عليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث: اللجوء إلى

التمويل غير التقليدي

لتغطية عجز الموازنة

العامة في الجزائر خلال

الفترة (2017-2019)

الفصل الثالث

اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)
باعتبار أن الإقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز، فنتيجة للصدمة النفطية لسنة 2014 التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، والتي تسببت في نضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات، ومع تأزم الأوضاع وتعمق العجز الموازي في الجزائر، ونظراً لعدم وجود الموارد المالية الكافية لتمويل النفقات العامة المتزايدة لاسيما منها نفقات التسيير، جعل الحكومة الجزائرية مجبرة للبحث عن إيرادات لتمويل عجز موازنتها العامة وتكون بديلة للإيرادات العادية، وذلك لإعادة التوازن المالي العام من جهة، وتجنب تعطيل نموذج التنمية الإقتصادية والاجتماعية المتبع منذ سنوات من جهة أخرى.

وفي ظل هذه الظروف، ومع عدم رغبة الجزائر القطعية في اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، كان لا بد عليها من البحث على مصدر داخلي لتمويل العجز الموازي، يضمن تغطية مختلف النفقات العامة لمدة معينة من الزمن، وهنا اتخذت الجزائر قرار سيادي ذو طابع اقتصادي سياسي، يقضي بإصدار كتلة نقدية معتبرة لتمويل العجز الموازي عن طريق ما يعرف بالتمويل غير التقليدي وفقاً لما جاء به تعديل قانون النقد والقرض 10/17، وأصبح على عاتقها مسؤولية تحمل الآثار والانعكاسات المترتبة عن هذا القرار الظرفي الإستثنائي. وللتوضيح أكثر سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر
- المبحث الثاني: الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض 10/90
- المبحث الثالث: تقييم دور التمويل غير التقليدي في تغطية عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2017-2019)

المبحث الأول: تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر

جراء الضغوطات التي تعرضت لها الخزينة العمومية في الجزائر إثر تراجع إيرادات الجباية البترولية، بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من المنتصف الثاني لسنة 2014، وردود الفعل السلبية للأعوان الاقتصاديين لزيادة معدلات الضرائب لتعويض تراجع مداخيل النفط، اضطرت الحكومة اللجوء إلى التمويل غير التقليدي أو ما يعرف بالإصدار النقدي دون مقابل، كمصدر استثنائي لتمويل عجزها الموازي. ومن أجل الإلمام بجوانب هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى: مفهوم التمويل غير التقليدي، مبررات لجوء الجزائر إليه، وعرض تجارب سابقة عنه.

المطلب الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي

يعد التمويل غير التقليدي سياسة نقدية غير تقليدية، وإحدى البدائل التمويلية الحديثة التي لجأت إليها الجزائر كمصدر إستثنائي لتغطية عجز موازنتها العامة، عبر آلية طبع المزيد من النقود، وهو ما يسمح للبنك المركزي (بنك الجزائر) بالإقراض المباشر للخزينة العمومية.

أولاً- تعريف التمويل غير التقليدي:

نصت المادة 45 مكرر من القانون 10/17 على ما يلي: " يقوم بنك الجزائر، إبتداء من دخول الحكم حيز التنفيذ، بشكل إستثنائي ولمدة خمس (05) سنوات، بشراء، مباشرة من الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في:¹

- تغطية إحتياجات تمويل الخزينة؛

- تمويل الدين العمومي الداخلي؛

- تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

وتنفذ هذه الآلية بمراقبة برنامج الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية

الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛

- توازن ميزان المدفوعات.

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق التنظيم"

انطلاقا مما سبق يمكن استنتاج أن التمويل غير التقليدي، هو إقراض مباشر للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر عن طريق شرائه للسندات التي تصدرها، مما يسمح بتوفير السيولة اللازمة لتمويل إحتياجات الخزينة ونفقاتها المختلفة، وتمويل الدين العام الداخلي، وكذا تمويل الصندوق الوطني للإستثمار، وذلك بهدف استعادة توازنات خزينة الدولة وميزان المدفوعات على مدى خمس سنوات من التطبيق كأقصى تقدير.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 45 مكرر من القانون 10/17 والمتمم لقانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد السابع والخمسين، الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2017، ص: 04.

ثانيا- خصائص التمويل غير التقليدي:

من خلال المادة 45 مكرر من القانون 10/17، يمكن استخلاص جملة من الخصائص للتمويل غير التقليدي في الجزائر:¹

1. مبلغ من المال: فالتمويل غير التقليدي يكون نقدا، حيث يدرج ضمن الحساب الجاري للخزينة العمومية المفتوح في البنك المركزي (بنك الجزائر) باعتباره بنك الدولة.
2. التمويل غير التقليدي عقد بين طرفين: فالخزينة العمومية هي المقترض في حين بنك الجزائر هو المقرض لها، وذلك لتغطية ما تعانيه الخزينة العمومية من عجز، مع التزامها برد المبلغ المقترض مع فوائده السنوية.
3. مورد إستثنائي: يعد التمويل غير التقليدي (الإصدار النقدي دون مقابل) في الجزائر أحد الموارد الاستثنائية، التي لجأت إليها الجزائر بعد أن استنفذت كافة إيراداتها العادية.
4. قرار حكومي محدد المدة: حيث أن التمويل غير التقليدي في الجزائر أقرته حكومة أحمد أويحيى كإجراء استثنائي، يعتمد عليه في تمويل عجز الخزينة العمومية على مدى خمس (05) سنوات²، وذلك لاستكمال مخطط عمل الحكومة.

5. الهدف: يهدف التمويل غير التقليدي خلال الخمس سنوات (2017-2022) كأقصى تقدير إلى استعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وذلك من خلال:

- 1.5 تمويل احتياجات الخزينة: طبقا لأحكام المادة 45 مكرر من القانون 10/17، فقد تم الشراء المباشر لسندات المالية من طرف بنك الجزائر، وفق الاتفاقية رقم 14 المؤرخة في 29 أكتوبر 2017 والمبرمة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر والمتضمنة تغطية احتياجات الخزينة العمومية³، حيث استفادت الخزينة العمومية من مبلغ 570 و1815 مليار د.ج لتغطية احتياجاتها المختلفة سنتي 2017 و2018 على التوالي.
- 2.5 تمويل الدين العمومي الداخلي: من بين أهداف التمويل غير التقليدي هو تسديد الدين العمومي الداخلي، ولقد تم تنفيذ ذلك بموجب الاتفاقية رقم 16 المؤرخة في 7 نوفمبر 2017 والمتضمنة تسديد الدين العمومي الداخلي⁴، حيث قدر المبلغ المخصص لتسديد الدين العمومي ب1813 مليار د.ج إلى غاية جانفي 2019، وقد وجه لدفع سندات الاقتراض (القرض الوطني من أجل النمو) التي تم إصدارها في سنة 2016، وسندات الخزينة الصادرة مقابل شراء الدين البنكي لمؤسستي سونلغاز وسونطراك، وهذا من شأنه تخفيض حجم الدين العام الداخلي.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 45 مكرر من القانون 10/17 والمتمم لقانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق، ص: 04.

² - حمزة رملي، التمويل غير التقليدي وفق تعديلات قانون النقد والقرض... هل يتعلق الأمر بالتمويل الكمي؟، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الأول، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ملية (الجزائر)، جوان 2018، ص: 221.

³ - الاتفاقية رقم 14 المؤرخة في 29/10/2017 والمتضمنة إصدار سندات مالية لفائدة بنك الجزائر الخاصة بتغطية احتياجات الخزينة العمومية.

⁴ - الاتفاقية رقم 16 المؤرخة في 07/11/2017 والمتضمنة إصدار سندات مالية لفائدة بنك الجزائر الخاصة بتسديد الدين العمومي الداخلي.

3.5. تمويل الصندوق الوطني للإستثمار (FNI): تمخض هذا الصندوق إثر إعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية (BAD)، من أجل ترقية أدوات جديدة لتدخل الحكومة في التمويل والتنمية، وتندرج هذه العملية في إطار استكمال عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي التي شرعت فيها الحكومة منذ التسعينات، وعليه فالصندوق الوطني للإستثمار مكلف بتمويل وإنشاء وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص من موارده الخاصة مع منح الأولوية للأجانب، وتسيير المخاطر دون المساس بالنظام العام، وقد سمح التمويل غير التقليدي بدعم موارد هذا الصندوق، وذلك بموجب الاتفاقية رقم 20 المؤرخة في 7 نوفمبر 2017 والمبرمة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر والمتضمنة تمويل الصندوق الوطني للإستثمار¹.

وبالتالي فالتمويل غير التقليدي يهدف على مدى الخمس السنوات القادمة إلى استعادة التوازنات الآتية:²

- استعادة توازنات خزينة الدولة: من خلال تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية، وعصرنة طرق تحضير الموازنة كما يلي: تفويض الاختصاصات في تسيير الموازنة على مستوى الجماعات المحلية، تحسين إيرادات الجباية العادية عن طريق عصرنة مراكز وعمليات تحصيل الضرائب ومكافحة الغش والتهرب الضريبيين، التحكم في النفقات العامة وترشيدها (وضع بطاقات خاصة بالأسر التي تحظى بسياسات الدعم، وتكثيف برامج التجهيز مع النجاعة القطاعية).

- استعادة توازنات ميزان المدفوعات: وذلك عن طريق ترشيد الواردات من السلع والخدمات (رفع العرض الداخلي للسلع والخدمات، ضبط التجارة الخارجية، ومكافحة تضخيم الفواتير)، مع تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

بناء على ما تم عرضه يتضح أن التمويل غير التقليدي في الجزائر هو أحد الآليات المستحدثة، لتمويل كل من احتياجات الخزينة العمومية والدين العمومي الداخلي، وتمويل الصندوق الوطني للإستثمار، بهدف استعادة توازن خزينة الدولة وميزان المدفوعات على حد سواء.

المطلب الثاني: مبررات لجوء الجزائر إلى التمويل غير التقليدي

جاء تبني التمويل غير التقليدي في الجزائر كضرورة للأوضاع المتردية التي عرفها الإقتصاد الجزائري في غضون حقبة انهيار أسعار النفط جراء الصدمة النفطية لسنة 2014 للعديد من الأسباب*، واستحالة وجود مصادر

¹ - الاتفاقية رقم 20 المؤرخة في 2017/11/07 والمتضمنة إصدار سندات مالية لفائدة بنك الجزائر الخاصة بتمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

² - التمويل غير التقليدي في الجزائر: المفهوم، آليات التطبيق والمراقبة والإصلاحات المصاحبة له، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجليلي ليايس- سيدي بلعباس (الجزائر)، عن الموقع الإلكتروني:

<https://www.univ-sba.dz>, consulté le : 24/03/2020.

* للمزيد من المعلومات حول الصدمة النفطية لسنة 2014 ومسبباتها يمكن العودة إلى المراجع الآتية:

- سعاد دحاوي عربية، "أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1970-2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، 2015-2016، ص: 82-85.

- نسرين كزيب، مختار حميدة، آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط: دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور - الحلفة (الجزائر)، دون سنة نشر، ص: 233.

أخرى داخلية لتمويل عجز الموازنة العامة، وعموماً يرجع لجوء السلطات النقدية في الجزائر إلى اعتماد التمويل غير التقليدي كمصدر استثنائي لتمويل عجز الموازنة العامة للمبررات التالية:

أولاً- المبررات الاقتصادية:

يمكن توضيح المبررات الاقتصادية التي دفعت بالجزائر إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال الآتي:¹

1. تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 على مؤشرات الاقتصاد الجزائري: تعد الصدمة النفطية لسنة 2014 التي زعزعت الاقتصاد الجزائري السبب الرئيسي والجوهرى لاعتماد سياسة التمويل غير التقليدي، نظراً لما كان لها من آثار سلبية على جميع مؤشرات، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

الجدول رقم (3-1): تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 على مؤشرات الاقتصاد الجزائري

السنوات	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الخام (PIB) (بالدولار)	209.75	213.81	165.98	160.03
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	9.880	0.459	-18.083	-20.127
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	0.133	-5.881	-27.537	-26.031
معدل التضخم (%)	3.25%	2.92%	4.78%	6.40%
احتياطي الصرف (مليار دولار)	201.44	186.35	150.59	120.79

Source : rapport annule de la banque d Algérie (2013, 2015, 2016) <https://www.bank-of- algeria.dz>

[/htm/rapport.htm](https://www.bank-of- algeria.dz/htm/rapport.htm).

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ>, consulté le : 01/04/2020.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2017>, consulté le : 01/04/2020.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?end=2017>, consulté le : 01/04/2020.

بناء على المعطيات المتوفرة في الجدول يتضح أن الصدمة النفطية لسنة 2014 كان لها أثر سلبي على جميع مؤشرات الاقتصاد الجزائري، حيث ارتفع (PIB) من 209.75 دولار سنة 2013 إلى 213.18 دولار سنة 2014، لينخفض في سنتي 2015 و2016 ليصل إلى 165.98 و160.03 دولار على التوالي، أي تراجع (PIB) بنسبة 24% بين (2013-2016)، وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط والتي انتقلت من 105.87 دولار سنة 2013 إلى 40.76 دولار سنة 2016. أما بالنسبة لرصيد الميزان التجاري فقد انخفض من 9.880 مليار دولار سنة 2013 إلى 0.459 مليار د.ج سنة 2014، ليسجل بعد ذلك عجزاً متواصلًا خلال سنتي 2015 و2016 بمقدار 18.083 و20.129 مليار دولار على التوالي، وذلك بسبب تراجع إيرادات صادرات الجزائر من المحروقات. في حين رصيد ميزان المدفوعات عرف عجزاً متواصلًا بدء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2016 بمقدار 5.881، 27.537، 26.031 مليار دولار على التوالي. وفيما يخص معدل التضخم قدر سنة 2016

¹ - جمال مساعدي، شريف غياط، التيسير الكمي أداة لتجسيد خطط التنمية وعلاج الاختلالات: خيار الاقتصاد الجزائري بعد أزمة تراجع أسعار النفط، الملتقى الوطني حول التنوع الاقتصادي وعلاقة الجزائر بالأورومتوسطية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم (الجزائر)، أكتوبر 2018، ص ص: 08-09.

ب6.40% مقابل 2.92% سنة 2014، نتيجة الإرتفاع الكبير في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية. ولقد ترتب عن الصدمة النفطية لسنة 2014 تآكل احتياطات الصرف بشكل كبير خلال الفترة (2013-2016)، إذ انتقلت من 201.44 مليار دولار سنة 2013 إلى 120.79 مليار دولار سنة 2016 إي تآكل بنسبة 40% وهو ما يعادل 81 مليار دولار في غضون أربع سنوات، وذلك بسبب الإعتماد الكلي على هذه الاحتياطات في تغطية قيمة الواردات وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال هذه الفترة.

2. تعاضم العجز الموازني نتيجة تراجع الموارد الجبائية البترولية ونضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات: نتيجة تراجع الجباية البترولية بعد الانخفاض الحاد غير المسبوق في أسعار النفط منذ المنتصف الثاني لسنة 2014، أدى ذلك إلى إنخفاض موارد صندوق ضبط الإيرادات، ونتيجة الإعتماد الكبير على موارده في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر، أدى ذلك إلى نضوب موارد هذا الصندوق (وهو ما تم توضيحه في الفصل الثاني)، ومع صعوبة الرفع من قيمة الضرائب أي الجباية العادية نتيجة رفض معظم الأعوان الاقتصاديين هذا الإجراء، أصبح خيار التمويل غير التقليدي هو الخيار الوحيد الذي يمكن من خلاله سد عجز الموازنة العامة في ظل تلك الظروف التي عرفتها الجزائر.

3. تنامي الدين العمومي واستبعاد الدين الخارجي: لقد ارتفعت نسبة الدين الداخلي العام للخزينة العمومية ووصلت إلى 20% من قيمة الإيرادات، وهو ما أصبح يعيق التنمية وذلك لاقتصار الدين الداخلي على مؤسستين وحيدتين (سونلغار وسونطراك)، وهو أصبح يشكل عبء كبير عليهما، واللذان كان منتظراً منهما إنشاء مشاريع تنمية على الصعيد الوطني لولا تحملهما عبء تمويل الخزينة العمومية، ومع اتخاذ قرار صارم بعدم التوجه إلى المديونية الخارجية التي تصاحبها شروط قاسية على الإقتصاد الوطني، ولكي لا يعاد سيناريو أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، صنف التمويل غير التقليدي البديل الوحيد الذي يمكن الإعتماد عليه لسداد الدين الداخلي.

4. شح الإستثمارات الأجنبية: نتيجة لعدم توفر الجزائر على المناخ المشجع للاستثمارات الأجنبية سواء منها المباشرة أو غير المباشرة، ومع وجود قاعدة الإستثمار 51/49، حال دون إمكانية الإعتماد على مردودية هذه الإستثمارات في تمويل مختلف النفقات العامة.

ثانيا- مبررات بنك الجزائر:

إن المبررات المقدمة من طرف بنك الجزائر تناقض تماما الحجج التي قدمتها السلطات الحكومية للجوء إلى التمويل غير التقليدي، فالوثيقة التي قدمها بنك الجزائر في أفريل من سنة 2019 تضمنت المبررات التالية:¹

- الأدوات التقليدية لسياسة النقدية لم تصل إلى نهايتها (معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة)؛

- ومعدل الفائدة للبنك المركزي بعيداً عن الصفر، مع توفره على هامش كبير فيما يخص الاحتياطات القانونية؛

¹ - Banque d'Algérie, *Point de situation sur le financement non conventionnel*, sur le site :

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/financement_non_conventionnel.pdf, consulté le : 03/04/2020.

- لا يمكن للبنك المركزي أن يلجأ مباشرة إلى السوق الأولية لإصدار سندات الخزينة، عبر عمليات التيسير الكمي، بعبارة أخرى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي يمكن أن يؤدي إلى التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية خصوصاً على المدى المتوسط والطويل.

وحتى تنجح عملية التمويل غير التقليدي التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية كخيار إستراتيجي لتمويل عجز الموازنة العامة، لا بد من توفر شرطين أساسيين:¹

- **الشرط الأول:** وجود تناسب بين الإصدار النقدي والتقديرات التي تقدم من طرف المسؤولين عن التنمية فيما يتعلق بحجم الطاقة الإنتاجية، وكذلك الزيادة المتوقعة من الدخل الناتج عن التنمية، بمعنى ربط الإصدار النقدي بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة وبالزيادة في الدخل التي تصاحب عملية التنمية في الجزائر.

- **الشرط الثاني:** التحكم في الإصدار النقدي وتوجيهه إلى القطاعات المنتجة، بمعنى آخر توجيه الإصدار النقدي لتمويل نفقات التجهيز بدلا من نفقات التسيير، مع التركيز على القطاع الخاص بدلا من القطاع العام، لأن التوجيه الكامل للموارد للقطاع العام يؤدي إلى حتماً إلى زيادة مقدرة النظام المصرفي على خلق الائتمان بما لا يتناسب والوضع الإقتصادي الذي تعيشه البلاد.

وعليه فعملية الإصدار النقدي دون مقابل، يعتبر أحيانا ضرورية كمصدر أساسي لاستمرار عملية التنمية، ولكن يشترط لنجاحها توجيه هذا الإصدار لقطاعات منتجة تعود بالنفع على الإقتصاد الوطني، وقد طبقت هذه السياسة في العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية.

المطلب الثالث: تجارب دولية في تطبيق آلية التمويل غير التقليدي

لقد ازدادت صلاحيات البنوك المركزية من خلال حرصها على ضمان الاستقرار المالي، ولقد أطلقت وسائل الإعلام والمحللون الماليون على التيسير الكمي مصطلح طباعة النقود على غرار الجزائر التي أطلقت عليه مصطلح التمويل غير التقليدي، حيث يتم استخدام النقود التي طبعت من طرف البنوك المركزية في شراء السندات الحكومية، للتمويل المباشر للعجز المالي الحكومي، ومن أهم الدول التي لجأت إلى هذه الآلية اليابان وفنزويلا.

أولاً- التجربة اليابانية في تطبيق التمويل غير التقليدي:

لقد لجأت اليابان إلى التمويل غير التقليدي أو ما يطلق عليه بالتيسير الكمي للعديد من الأسباب، وفق جملة من الإجراءات، وقد تبلور عنه مجموعة من النتائج.

1. **أسباب تطبيق التمويل غير التقليدي في اليابان:** تعتبر اليابان أول دولة قامت بتطبيق سياسة التمويل غير التقليدي أو التيسير الكمي للخروج من حالة الانكماش الحاد، التي عرفها الإقتصاد الياباني في العقد الأخير من القرن الماضي، نتيجة انفجار فقاعة السندات عام 1990، مما أدى إلى انهيار المستوى العام للأسعار وحدوث ركود في الإقتصاد الياباني، فبعد أن قامت الحكومة اليابانية في 12 فيفري 1999 بتخفيض معدل الفائدة إلى

¹ - ناصر بو جلال، كمال ديب، مرجع سابق، ص: 254.

0.15% وهي بداية ما يسمى بسعر الفائدة الصفرية¹، واتخاذ إجراءات توسعية ضمن السياسة النقدية والمالية، لجأت إلى اعتماد سياسة التيسير الكمي نتيجة لاستمرار انخفاض قيمة السلع الاستهلاكية، وضعف النظام المصرفي، واحتمال تجدد الركود في أعقاب انهيار فقاعة تكنولوجيا المعلومات العالمية سنة 2001².

2. إجراءات تطبيق التمويل غير التقليدي في اليابان: لقد طبق البنك المركزي الياباني التمويل غير التقليدي أو التيسير الكمي (معدل الفائدة 0%) فعليا في 19 مارس 2001، من أجل إغراق البنوك التجارية بالسيولة الفائضة لتشجيع الإقراض الخاص وترك كميات كبيرة من الاحتياطات الفائضة، بهدف منع انخفاض الأسعار ودعم النمو الإقتصادي والحد من حالة الانكماش، وذلك تبعاً للإجراءات التالية:³

- بين مارس 2001 ومارس 2003 تم رفع مبلغ الشراء الشهري لسندات الحكومية طويلة الأجل من 400 مليار ين إلى 1200 مليار ين، وكذلك رصيد الحساب الجاري من 5 تريليون ين إلى 15-20 تريليون ين؛
- تم رفع رصيد الحساب الجاري للبنك المركزي الياباني من 15-20 تريليون ين إلى 30-35 تريليون ين في جانفي 2004؛

- قرر البنك المركزي الياباني في أكتوبر 2010 شراء ما يعادل 5 تريليون ين من الأصول طويلة الأجل وهي مرحلة جديدة من النمو للميزانية العمومية لبنك اليابان، مع رفع المعروض النقدي من 40 تريليون ين إلى 50 تريليون ين في أوت 2011، مع توسيع قيمة شراء الأصول طويلة الأجل من 5 تريليون ين إلى 55 تريليون ين في أكتوبر 2011، وفي سنة 2013 ضخ البنك المركزي الياباني 80 تريليون ين، كما بلغ معدل النمو 1.5%.

3. نتائج تطبيق التمويل غير التقليدي في اليابان: إن من أهم نتائج تجربة التمويل غير التقليدي أو التيسير الكمي في اليابان أنها أسهمت في خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل، كما ساعدت المصارف الأضعف على الصمود في وجه الصدمات المالية (الأزمة المالية العالمية لسنة 2008)، وضمان استقرار النظام المصرفي من خلال خفض تأثير الأصول غير جيدة أو المشكوك في تحصيلها من طرف النظام المصرفي الياباني، وذلك من خلال رفع كميات السيولة فوق المستويات المطلوبة. كما أسهمت في إزالة مخاوف التمويل المستقبلية لدى الأفراد والشركات وهو ما يشجع عمليات الاستهلاك والاستثمار⁴. ولكن في نفس الوقت أخرجت التصحيح الهيكلي اللازم اتخاذه

¹ - Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, *Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem*, Monetary Policy under Very Low Inflation in the Pacific Rim, Volume15, NBER-EASE, University of Chicago (Press), 2006, p:143.

² - علي صاري، تقييم فعالية سياسة التيسير الكمي في تخفيف أثر الأزمات، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة العربي التبسي - تبسة (الجزائر)، أوت 2018، ص: 169.

³ - عبد القادر مطاي، فتحة راشدي، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديثة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات: تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الحادي عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي (الجزائر)، ديسمبر 2016، ص: 17-18.

⁴ - سعود بن هاشم جليدان، تجربة التيسير الكمي اليابانية في الميزان، عن الموقع الإلكتروني:

لإنقاذ الإقتصاد الياباني، وقد انتقدت اليابان لأنها لجأت إلى التيسير الكمي قبل التوسع المالي، وهذا ما أضر وقلل من تأثير السياسات النقدية.

ثانيا- التجربة الفنزويلية في تطبيق التمويل غير التقليدي:

تعتبر فنزويلا عضواً في منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP)، ومن بين أكبر الدول المصدرة للنفط عالمياً لتوفرها على أضخم احتياطي مؤكد، إلا أنه بسبب انهيار أسعار النفط في المنتصف الثاني لسنة 2014 أدى ذلك إلى تراجع عائداتها النفطية، وهو ما أثر سلباً على جميع الأصعدة، مما أجبر السلطات الحكومية اللجوء إلى إصدار المزيد من العملة المحلية "البوليفار" لتمويل الإنفاق الحكومي.

1. أسباب تطبيق التمويل غير التقليدي في فنزويلا: لقد جاء قرار تطبيق التمويل غير التقليدي في فنزويلا في ظل الظروف الإقتصادية المواتية:

- ارتفاع كبير في عجز الموازنة العامة قدر ب 20% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية سنة 2015؛
- افتقار الإقتصاد الفنزويلي إلى التنوع الإقتصادي إذ يمثل النفط أكثر من 90% من عائدات البلاد، وبالتالي فنتيجة إنخفاض أسعار النفط جراء الصدمة النفطية لسنة 2014، ومع سوء الإدارة الإقتصادية لم تتمكن الحكومة من تغطية نفقاتها خاصة منها الإجتماعية المتعلقة بالغذاء والدواء؛

- أقرت فنزويلا في سنة 2012 اعتماد نظام صرف ثلاثي، باعتماد معدلي صرف منخفضين للدولار لتمويل الواردات الأساسية من: غذاء، دواء وقطع غيار السيارات.. الخ، ومعدل صرف مرتفع للدولار لباقي العمليات خارج المجموعات السلعية، إضافة إلى سعر الصرف في السوق السوداء، مما أدى إلى تشوهات كبيرة في سوق الصرف الأجنبي مع زيادة الضغوطات على العملة المحلية في السوق السوداء؛

- يعاني الإقتصاد الفنزويلي من ارتفاع معدل التضخم والذي قدر ب: 21% في سنة 2011 و 69% سنة 2014، نتيجة قيام بعض المستوردين بتخزين السلع المستوردة على أساس سعر صرف رسمي منخفض وإعادة بيعها في السوق السوداء بأسعار مرتفعة.

- ارتفاع حجم الديون العمومية والتي قدرت ب 150 مليار دولار، إذ تدين الحكومة والمؤسسة النفطية العمومية (PDVSA)* بأكثر من 60 مليار دولار لحملة السندات، ويمتلك البنك المركزي احتياطات أقل من 10 مليار دولار، والتي خصصت لسداد ديون البلاد في السنوات الأخيرة، ونتيجة توجيه احتياطات البنك المركزي الفنزويلي لسداد ديون البلاد، ومع تراجع قدرة الحكومة على خدمة دينها الخارجي بسبب تآكل الاحتياطات الأجنبية (الدولار) تم إعلان التخلف عن السداد من قبل وكالات التصنيف الدولية.¹

* PDVSA: وهي شركة نفطية وطنية فنزويلية، حيث تقوم هذه الشركة والمعروفة باسم -بتروليوس دي فنزويلا- باستكشاف وإنتاج وتكرير وتصدير النفط، فضلاً عن إكتشاف وإنتاج الغاز الطبيعي في فنزويلا منذ تأسيسها في 01 جانفي 1976.

¹ - إنكماش الإقتصاد الفنزويلي، 23 ديسمبر 2017، عن الموقع الإلكتروني:

2. إجراءات تطبيق التمويل غير التقليدي في فنزويلا: لجأت السلطات النقدية الفنزويلية إلى طبع النقود لهدفين رئيسيين، يتمثل الأول في تغطية النفقات العامة وتمويل عجز الموازنة العامة جراء تراجع إيراداتها النفطية، أما الهدف الثاني يتمثل في إعادة بيعها لعملتها مقابل الدولار الأمريكي في بورصات العملات الدولية لتسديد أقساط الديون الخارجية، ونظراً لارتفاع سعر الدولار بفعل المضاربين، تطلب ذلك طبع كميات جديدة من العملة المحلية، وقد بلغ المعروض النقدي من العملة الفنزويلية 15.9 تريليون بوليفار بحلول ماي 2017، مقابل 0.2 تريليون بوليفار في سنة 2010¹، وهو ما يعكس كميات النقود الهائلة التي تم طبعها في غضون هذه الفترة.

3. نتائج تطبيق التمويل غير التقليدي في فنزويلا: لقد ترتب عن تطبيق التمويل غير التقليدي في فنزويلا آثار وخيمة يمكن إيجازها فيما يلي:

1.3 ارتفاع التضخم: تسبب استمرار الإنفاق الحكومي الممول بطبع النقود، والعجز عن توفير قطاعات منتجة لإشباع حاجات السوق، في نشوء معدلات تضخم حلزونية تتضاعف كل 26 يوم، وصلت في سنة 2018 إلى 130060%، فزيادة المعروض النقدي دون وجود مقابل يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم مما يسرع في ارتفاع جامح للأسعار، وبالتالي إنخفاض القوة الشرائية للنقود خصوصا للفئات محدود الدخل وعدم قدرتها على دفع ثمن مستلزماتها من السلع المختلفة، كما أن ارتفاع التضخم أدى إلى تراجع القيمة الحقيقية لتلك الضرائب، لذلك تلجأ الحكومة مرة بعد مرة إلى تمويل عجز موازنتها العامة بطبع المزيد من النقود.²

2.3 إنخفاض حاد في قيمة العملة المحلية أمام الدولار: حيث تجاوز معدل الصرف في السوق السوداء سنة 2016 (ألف بوليفار مقابل واحد دولار)، ومع استمرار السلطات النقدية في طبع النقود مع بلوغ معدلات التضخم معدلات قياسية إتهار سعر الصرف، أين خسر البوليفار 96% من قيمته سنة 2017، ففي بداية سنة 2017 تطلب شراء واحد دولار 3100 بوليفار، في حين تطلب شراء واحد دولار 84000 بوليفار في 16 نوفمبر 2017، وهو ما يعكس الضغوطات الكبيرة التي وجهتها العملة المحلية لفنزويلا.³

3.3 إنخفاض الإستثمارات الأجنبية: وذلك بسبب ارتفاع مخاطر النقد الأجنبي، ففي ظل الضغوطات على العرض المتاح من النقد الأجنبي تجد الشركات الأجنبية مشكلة في كيفية تحويل أرباحها إلى الخارج، مما تسبب في عزوف المستثمرين والانسحاب من فنزويلا نظراً لتدهور القيمة الحقيقية لاستثماراتها.⁴

¹ - نعى النحاس، كيف تحول إقتصاد فنزويلا من القوة إلى حافة الانهيار؟، 17 جويلية 2017، عن الموقع الإلكتروني :

<https://www.mubasher.info/news/3133367>, consulté le : 25/03/2020.

² - فتحية رفقي، جذور التضخم المفرط، 07 أبريل 2018، عن الموقع الإلكتروني:

<https://abeqtisad.com/translated-articles/hyperinflation/>, consulté le : 04/04/2020.

³ - *Inflation à 4 chiffres au Venezuela*, 28 Novembre 2017, sur le site :

<https://or-argent.eu/inflation-a-4-chiffres-au-venezuela>, consulté le : 04/04/2020.

⁴ - محمد إبراهيم السقا، ما الذي يحدث للعملة الفنزويلية؟، 06 ماي 2016، عن الموقع الإلكتروني:

https://www.aleqt.com/2016/05/06/article_1052513.html, consulté le : 04/04/2020.

وقد أنتجت هذه العوامل نقصاً حاداً في السلع الغذائية والأدوية، فأصبحت المنتجات الأساسية (السكر، اللحوم، الأرز، الأدوية..الخ) غير متوفرة في الأسواق الفنزويلية، مما أدى إلى نشوء أزمة اجتماعية حادة (الفقر، الأمراض، الهجرة، الجرائم..الخ)، وكنتيجة للأوضاع الإقتصادية والاجتماعية برزت أزمة سياسية حادة مما أدى إلى تأزم الوضع أكثر.

على العموم يتضح من خلال هاتين التجريبتين للتمويل غير التقليدي في كل من اليابان وفنزويلا، أن الآثار السلبية لتجربة اليابان أقل من الآثار السلبية لتجربة فنزويلا، على اعتبار أن اليابان إقتصاد يتميز بمرونة جهازه الإنتاجي، وقدرته على الاستجابة وتغطية كميات الإصدار النقدي، عكس تجربة فنزويلا فهي وجهت كميات النقود التي تم طبعها لسد نفقات استهلاكية غير إنتاجية.

المبحث الثاني: الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض 10/90

لقد أدركت الجزائر على غرار مختلف الدول التي تبنت إقتصاد السوق، أهمية اعتماد سياسة نقدية تستند إلى قوى السوق وبناء نظام مصرفي ومالي سليم، لضمان استقرار الأسعار وتحقيق الاستقرار المالي، ومن هذا المنطلق حرصت الجزائر على إصدار قانون النقد والقرض 10/90، باعتباره إصلاحاً شاملاً لإطار السياسة النقدية، وفي نفس الوقت يحكم وينظم عملية الإصدار النقدي، ويحدد طبيعة العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، ومن أجل ذلك سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مضمون قانون النقد والقرض 10/90، وكذا الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر قبل ووفق تعديل قانون النقد والقرض 10/17.

المطلب الأول: مضمون قانون النقد والقرض 10/90

لقد صدر قانون 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، في شكل وثيقة تمثل القانون الأساسي للبنك المركزي (بنك الجزائر) ونظام تسيير البنوك والقرض في آن واحد، وهو بذلك يعتبر نصاً تشريعياً يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها الإصلاح النقدي لسنة 1986، وهو في الوقت نفسه معدل ومتمم لقانون 1988. وقد تضمن قانون النقد والقرض 10/90 مجموعة من المبادئ والأهداف.

أولاً- مبادئ قانون النقد والقرض 10/90:

يهدف قانون 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، إلى تنظيم القطاع المصرفي، عن طريق إعادة الدور الأساسي للبنك المركزي (بنك الجزائر) خصوصاً والبنوك التجارية عموماً، وذلك خلال مجموعة من المبادئ التي يتركز عليها، وهي:¹

¹ - عبد الرزاق سلام، "القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، 2011-2012، ص ص: 109-110.

1. الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية: حيث قبل صدور هذا القانون كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس المتغيرات الحقيقية، وتبعاً لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج التنموية المخططة، غير أن ذلك ألغي بعد صدور قانون النقد والقرض، حيث أن القرارات أصبحت تتخذ على أساس الأهداف التي تضعها السلطة النقدية، ويهدف هذا المبدأ إلى: استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعماله داخلياً بين المؤسسات العامة والخاصة، تحريك السوق النقدية وتنشيطها، استعادة السياسة النقدية لمكانتها الرئيسية كونها وسيلة من وسائل الضبط الإقتصادي، إيجاد الوضع الملائم لمنح القروض والذي يقوم على إلغاء الشروط التمييزية بين المؤسسات العامة والخاصة، وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك.

2. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: وفقاً لهذا المبدأ فإن الخزينة العمومية لم تعد حرة في اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، حيث تم تقنين العلاقة بينهما، ومن شأن ذلك تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها: تقليص ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي، القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة، تهيئة الظروف الملائمة لكي تؤدي السياسة النقدية دورها بشكل فعال، والحد من الآثار السلبية للمالية العامة التي لا تحكمها أي قيود على التوازنات العامة.

3. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: حيث لم تعد الخزينة هي المسؤولة عن منح القروض لتمويل الإستثمارات العمومية، باستثناء تلك الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وأصبح الجهاز المصرفي هو المسؤول عن منح القروض، وهذا من شأنه المساهمة في: استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها المالية التقليدية وعلى رأسها منح القروض، تقليص التزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد، وأصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية بل يرتكز أساساً على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع.

4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة: حيث كانت السلطة النقدية سابقاً مشتتة بين ثلاثة مستويات (البنك المركزي، وزارة المالية، الخزينة العمومية)، وبذلك ألغى قانون النقد والقرض هذا التعدد بإنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة، سميت بمجلس النقد والقرض، بهدف ضمان تحقيق ما يلي: انسجام السلطة النقدية، تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف النقدية، بالإضافة إلى التحكم في تسيير النقد وتفاذي التعارض بين الأهداف النقدية¹.

5. وضع نظام بنكي على مستويين: حيث ميز بين البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض²، وبالتالي فهذا القانون أعاد للبنك المركزي وظائفه الأساسية (بنك الإصدار، بنك البنوك، بنك الحكومة، وآخر ملجأ للإقراض)، وبذلك فهو فصل بين وظائف البنك المركزي والبنوك التجارية.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، 2005، ص: 198.

² هشام بورمة، "النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة (الجزائر)، 2008-2009، ص: 33.

ثانيا- أهداف قانون النقد والقرض 10/90:

يهدف قانون النقد والقرض 10/90 إلى تحقيق ما يلي:¹

- تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة للبنك المركزي، سواء تعلق الأمر بإصدار النقود الورقية أو المعدنية؛
- إعطاء الإستقلالية للمؤسسات المصرفية، وتجسيدها على أرض الواقع، إذ تعمل وفق معايير إقتصاد السوق والمتمثلة في الربحية والمردودية المالية، وحرية التعامل مع القطاع العام والخاص دون التمييز بينهما؛
- تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة؛
- العمل على التطهير المالي للمؤسسات المالية العمومية، حيث تقوم الخزينة بشراء ديون هذه المؤسسات، وتصبح الخزينة العمومية هي الجهة المدينة للبنوك بالمبالغ التي كلفت بشرائها؛
- تشجيع الإستثمار الأجنبي وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة كل العراقيل أمام الإستثمار الأجنبي؛
- إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بالاحتياطي القانوني، والمحدد ب28% وكل نقص في هذا الاحتياطي، يتعرض البنك إلى غرامة مالية يومية قدرها 1% من المبلغ الناقص.²

بالإضافة إلى ما سبق، فقد ساهم قانون النقد والقرض 10/90 في تقنين العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية بموجب قانون 03/11 والذي تم تعديله بموجب قانون 10/17 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي نتج عنه ما يعرف بعملية طبع النقود دون مقابل.

المطلب الثاني: الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 10/17

إن عملية الإصدار النقدي أو ما يعرف بطبع النقود، تعد أحد الوظائف الرئيسية التي توكل للبنك المركزي كونه بنك الإصدار، وهذه العملية يجب أن تتم في ظل وجود غطاء لكمية النقود التي سوف يتم طبعها، وهو ما كانت عليه عملية الإصدار النقدي في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 10/17.

أولاً- العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 10/17:

إن الإصدار النقدي يعد أحد أهم المصادر المحلية التي تعتمد عليها الدولة كآلية لتغطية عجز موازنتها العامة، من خلال استفادة الخزينة العمومية من سلفيات وتسيقات من البنك المركزي، وقبل صدور قانون 10/17 والمتعلق بقانون النقد والقرض، كانت علاقة الخزينة العمومية ببنك الجزائر كما يلي:³

¹ - هدى لونيسي، "إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية الفترة (1990-2009)"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، 2011-2012، ص:ص: 68-69.

² - عبد الله حباية، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 2008، ص: 190.

³ - نبيلة مسيلتي وآخرون، التمويل غير التقليدي: واقع وآفاق، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد الأول، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم (الجزائر)، 2018، ص:ص: 02-03.

- وفقاً لنص المادة 46 من قانون النقد والقرض 03/11: "بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية بأن يفتح لها حساباً جارياً على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية. فمثلاً، لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية اقتراض سوى 332.903 مليار د.ج عام 2017، بناء على حجم إجمالي الإيرادات العادية للعام 2016. والتي تم رصدها في الموازنة العامة بمبلغ 3329.03 مليار د.ج دون احتساب الإيرادات النفطية". أي أن الخزينة العمومية يمكن أن تلجأ للبنك المركزي للحصول على تسبيقات بقيمة 10% من الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية على أن يكون أجل استحقاق هذه الأموال خلال 240 يوماً؛

- لا يُسمح لبنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية إلا من السوق الثانوية (سوق التداول)، أي أن عملية البيع والشراء تمر عبر سوق ما بين البنوك؛

- كان بنك الجزائر لا يكتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو وفق قوانين إستقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملاً اقتصادياً مستقلاً يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما يجعله يعزف عن اقتناء سندات الخزينة نظراً لحالتها غير الجيدة، فهي في أغلبها أصول ذات جودة أقل؛

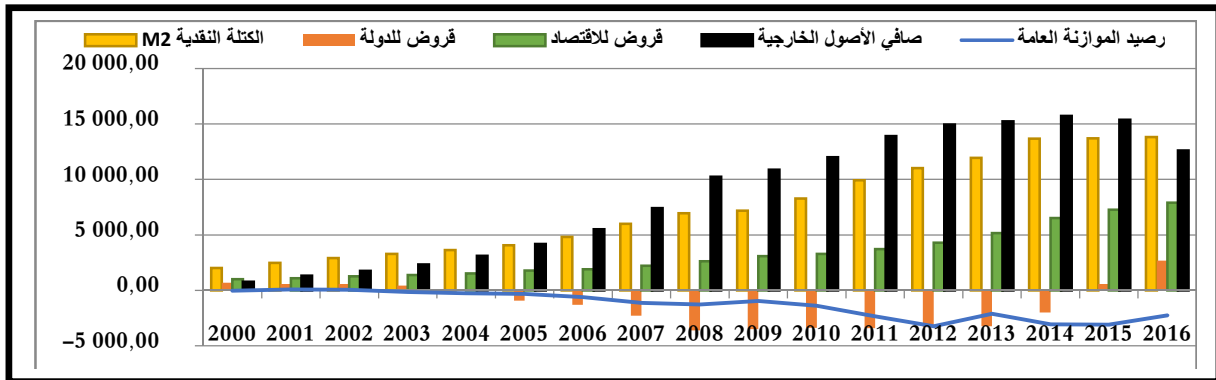
- في ظل القوانين السائدة لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الإقتصاد، وفي ظل وجود غطاء لعملية الطباعة أو ما يعرف بمقابلات عملية الإصدار النقدي (الذهب النقدي والعملات الأجنبية، قروض للدولة قروض للإقتصاد).

تجدر الإشارة إلى أن الخزينة العمومية في الجزائر طالما كان لها دور كبير في تمويل الإقتصاد منذ الاستقلال، وبموجب تعديل 10/90 المتعلق بقانون النقد والقرض تم ضبط وتقنين علاقة الخزينة العمومية بالبنك المركزي (بنك الجزائر)، وبالتالي ضبط دورها في تمويل الإقتصاد.

ثانياً- تحليل تطور الإصدار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

تعد الموازنة العامة أداة مهمة من خلال تحكمها في النفقات والإيرادات العامة، وإعادة توزيع الدخل الوطني من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية، وكذلك السياسة النقدية، ولقد تطور الإصدار النقدي في الجزائر كما يلي:

الشكل رقم (3-1): تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (07)

تشمل الكتلة النقدية (M2) بمفهومها الواسع: المتاحات النقدية (M1) والتي تتضمن كلا من (النقود القانونية؛ والنقود الكتابية)، وشبه النقدية التي يتم إدارتها بواسطة النظام البنكي والخزينة العمومية، ومن خلال الشكل السابق يلاحظ أن الكتلة النقدية (M2) تضاعفت ب 5.83 مرة خلال الفترة (2000-2016)، حيث بلغت 13816.3 مليار د.ج في سنة 2016 مقابل 2022.5 مليار د.ج سنة 2000، حيث أنه في سنة 2001 هي أول سنة لبداية فائض السيولة في الجزائر، حيث بلغت نسبة نمو الكتلة النقدية (M2) خلال هذه السنة 22.3%، وهي تعتبر الأعلى خلال فترة الدراسة كلها، مع العلم أنه في هذه السنة سجلت الجزائر فائض في الموازنة العامة قدر ب 55.266 مليار د.ج، ويرجع ذلك عاملين أساسيين هما: الزيادة في صافي الأصول الخارجية والتي بلغت 1310.7 مليار د.ج سنة 2001 مقابل 779.5 مليار د.ج سنة 2000، والانطلاق في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والممتد بين (2001-2004)، كما أن السبب الرئيسي في تحقق فائض السيولة في الجزائر بداية الألفية هو ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. كما واصلت قروض الإقتصاد الإرتفاع تدريجيا من 993.7 مليار د.ج سنة 2000 إلى 7909.9 مليار د.ج سنة 2016، أما فيما يخص تغطية الكتلة النقدية بالقروض الموجهة للدولة (القروض الموجهة للخزينة العمومية) فقد عرفت قيم موجبة خلال الفترة (2000-2003)، لكن اعتباراً من سنة 2004 إلى غاية سنة 2014 انخفض حجم هذه القروض بشكل كبير لتأخذ قيم سالبة طيلة هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغت 1992.3- مليار دينار سنة 2014 مقابل 20.6- سنة 2004، مع تسجيل قيم موجبة خلال سنتي 2015 و 2016، أين بلغت قروض للدولة فيهما 567.5 و 2682.2 مليار د.ج على التوالي¹، بسبب تراجع أسعار النفط إثر الصدمة النفطية لسنة 2014، ومن هنا أصبحت الدولة مدينة تجاه النظام المصرفي نتيجة العجزات الكبيرة في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، حيث انتقل العجز الموازي من 53.198 مليار د.ج سنة 2000 إلى 2285.913 مليار د.ج سنة 2016.

المطلب الثالث: الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر وفق قانون النقد والقرض 10/17

بعد تعديل قانون النقد والقرض بموجب القانون 10/17 الصادر في 11 أكتوبر 2017 الذي أقر سياسة التمويل غير التقليدي، وأصبحت بموجبه عملية طبع النقود في الجزائر تتم دون وجود غطاء حقيقي.

أولاً- العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض 10/17:

وفقاً لمضمون المادة 45 مكرر من القانون 10/17 والتي تعدل وتتم مضمون المادتين 46 و 47 من الأمر 03/11 الصادر في 23 أوت 2003، حيث أن هذه المادة بمضمونها ضربت إستقلالية بنك الجزائر من ناحية، وأسهمت في تعظيم دور الخزينة العمومية في تمويل الإقتصاد من ناحية أخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال:²

¹ - فيما يخص الإحصائيات الواردة في التحليل يمكن الإطلاع عليها في: الملحق رقم (06) والملحق رقم (07).

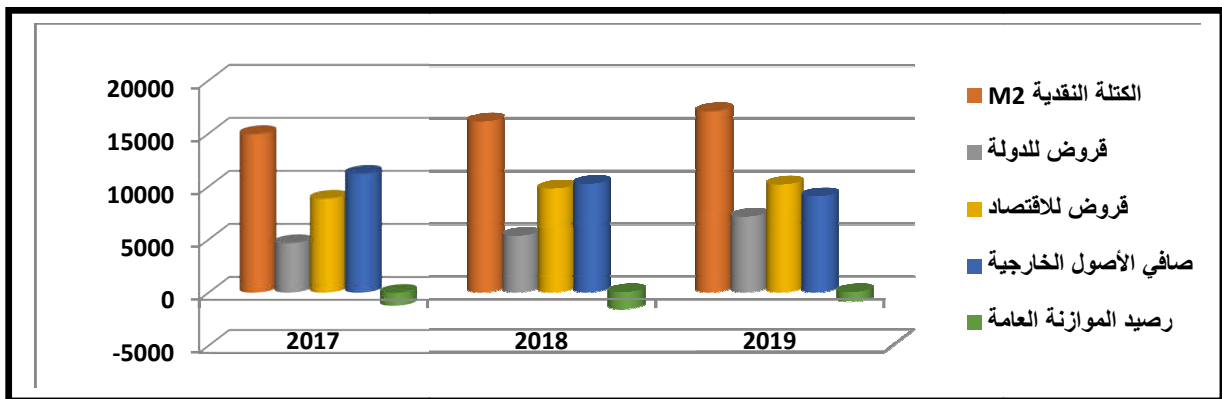
² - بختة بطاهر، التمويل غير التقليدي آلية لمواجهة الأزمة أم خطر محقق باقتصاد الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، العدد الأول، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم (الجزائر)، أبريل 2019، ص ص: 41-42.

- بموجب هذا التعديل الجديد بات باستطاعة الخزينة العمومية فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسراً، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي يمكنها من سد مختلف إحتياجاتها؛
- سمح هذا التعديل للبنك المركزي (بنك الجزائر) بشراء سندات الخزينة العمومية في السوق الأولية (سوق الإصدار) بدلا من السوق الثانوية، وهو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق؛
- يقوم بنك الجزائر بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية بغض النظر عن معدل المخاطرة المرتبط بها وجودتها المالية، كما سوف يمدد مدة قروضها، وهو ما سيوفر سيولة هائلة للخزينة العمومية تسمح لها بدفع ما عليها من ديون، وتغطية عجز الموازنة العامة، وتمويل الصندوق الوطني للإستثمار؛
- وفقاً لهذا التعديل تخلص بنك الجزائر من قيد طباعة النقود إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الإقتصاد مع وجود غطاء لعملية الطباعة، وأصبح بإمكانه طباعة المزيد من النقود لتلبية إحتياجات الخزينة العمومية دون مراعاة ذلك القيد، وبذلك يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.
- مما سبق يمكن استنتاج أن تعديل 10/17 بسيط في مضمونه وعميق في تطبيقه لأنه تطلب إصلاحات هيكلية كبيرة، كما أنه أزال كل القواعد التي تحكم العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر، من خلال سماحه للخزينة العمومية بالاقتراض مباشرة من بنك الجزائر دون أية قيود.

ثانيا- تحليل تطور الإصدار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019):

إن عملية طبع النقود التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 2017 تحت مسمى التمويل غير التقليدي، كانت تهدف إلى زيادة حجم الكتلة النقدية (سياسة نقدية توسعية)، وذلك من أجل تغطية عجز موازنتها العامة في ظل تراجع الإيرادات العادية من الحماية البترولية من جهة ومحدودية الحماية العادية من جهة أخرى، ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2017-2019) من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-2): تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (07)

انطلاقاً من الشكل السابق يتضح أن حجم الكتلة النقدية (M2) استمر في الازدياد خلال الفترة (2017-2019) أي فترة اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، حيث قدرت بـ 14974.6 و 16159.1 و 17136.9 مليار د.ج خلال سنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي، وتجدد الإشارة إلى أن معدل نمو الكتلة النقدية (M2) قدر في سنة 2017 بـ 8.4% في حين كان يقدر بـ 0.8% سنة 2016، وهذا الإرتفاع الملحوظ في معدل نمو الكتلة النقدية (M2) راجع في الحقيقة إلى إتباع الجزائر لسياسة طبع النقود. كما يلاحظ بخصوص تشكيلة مقابلات الكتلة النقدية من قروض للدولة وقروض للاقتصاد في الجزائر خلال نفس الفترة، أنها في ارتفاع مستمر حيث بلغت قروض للدولة 7138.4 مليار د.ج خلال الثلاثي الأول فقط من سنة 2019 بعد أن كانت 2682.2 مليار د.ج سنة 2016 أي زيادة بنسبة 166%، وهو ما يفسر دور عملية طبع النقود في تمويل عجز الخزينة العمومية مما تسبب في تعاضم حجم الدين الداخلي للخزينة العمومية تجاه النظام المصرفي، بالإضافة إلى أن القروض للاقتصاد انتقلت من 8880 مليار د.ج في سنة 2017 إلى 10185.3 مليار د.ج في الثلاثي الأول من سنة 2019، أما بخصوص صافي الأصول الخارجية فقد عرفت إنخفاضاً مستمراً، حيث قدرت بـ 11227.4 مليار د.ج سنة 2017، وبـ 10249.1 مليار د.ج سنة 2018، وفي الثلاثي الأول من سنة 2019 قدرت بـ 9066.4 أي تراجع بمقدار 2161 مليار د.ج بين 2017 ومارس 2019، وهذا راجع إلى انعدام استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية كنتيجة بعدية للصدمة النفطية لسنة 2014. عموماً لقد سجلت الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2019) عجزاً متواصلاً قدر بـ 1234.745، 1585.102، 895.421 مليار د.ج، خلال سنوات 2017، 2018، وأكتوبر 2019 على التوالي¹، وهو ما سيتم التطرق إليه بقدر من التفصيل في الموالي.

المبحث الثالث: تقييم دور التمويل غير التقليدي في تغطية عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2017-2019).

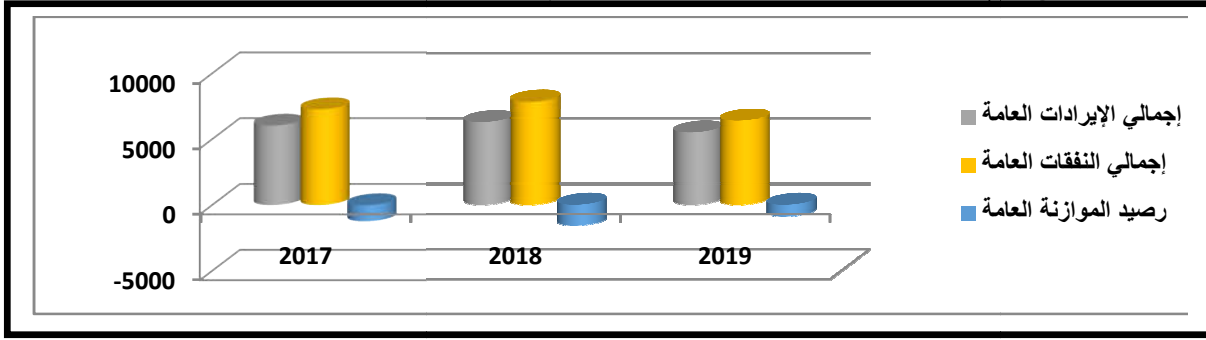
منذ تبني الحكومة الجزائرية للتمويل غير التقليدي كحل إستراتيجي إستثنائي لاستعادة التوازنات المالية للاقتصاد الوطني، واحتواء تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014، ورغم المبالغ التي تم طبعها في إطار التمويل غير التقليدي إلا أن الحكومة لم تصل إلى الأهداف المرغوبة، مما استلزم الأمر البحث عن بدائل أخرى لتمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر دون أن تكون لها آثار سلبية على مؤشرات الإقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تحليل تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)

بالنظر إلى كميات النقود المطبوعة من طرف بنك الجزائر خلال الفترة (2017-2019) والموجهة لتغطية احتياجات الخزينة العمومية عموماً وتغطية عجز الموازنة العامة خصوصاً، إلا أن رصيد الموازنة العامة لا يزال يشهد عجزاً خلال هذه الفترة، وذلك في الحقيقة راجع إلى أن النفقات العامة في الجزائر وبالتحديد نفقات التسيير في تزايد مستمر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

¹ - فيما يخص الإحصائيات الواردة في التحليل يمكن الإطلاع عليها في: الملحق رقم (06) والملحق رقم (07).

الشكل رقم (3-3): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم (06)

يلاحظ من خلال الشكل أن رصيد الموازنة العامة مزال يسجل عجزاً متواصلًا خلال الفترة (2017-2019)، حيث انتقل هذا العجز من 1234.745 إلى 1585.102 إلى 895.421 مليار د.ج خلال السنوات 2017، 2018، 2019، أكتوبر 2019 على التوالي، ويلاحظ أن هذا العجز عرف انخفاضاً بنسبة 27% بين 2017 وأكتوبر 2019، وهذا الانخفاض راجع إلى نمو الإيرادات العامة (الجباية البترولية والجباية العادية) بمعدل قريب من نمو النفقات العامة خلال هذه الفترة، ناهيك عن أن سنة 2019 ليست سنة كاملة، وعموماً فقد تراجعت الإيرادات العامة بمقدار 513.786 مليار د.ج بين 2017 وأكتوبر 2019 أي تراجع بنسبة 8.5%، وأيضاً بالنسبة للنفقات العامة فقد تراجعت بمقدار 853.11 مليار د.ج بين 2017 وأكتوبر 2019 أي تراجع بنسبة 11.7%، وما تجدر الإشارة إليه أن حصيلة الجباية العادية أكبر من حصيلة الجباية البترولية بسبب إنعدام استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وحصيلة نفقات التسيير أكبر من حصيلة نفقات التجهيز خلال هذه الفترة¹، كما أن الحكومة قد وضعت بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2017 آلية تسقيف تسري على المدى المتوسط لسنوات 2017، 2018، 2019، حيث يمنع تجاوز النفقات العامة للدولة 6800 مليار د.ج، وعليه تم تسقيف ميزانية التسيير والتي تمثل كتلة الأجور النصيب الأهم منها كما ينطبق ذلك على ميزانية التجهيز، وهو ما يترجم أن الحكومة اتجهت لإلغاء وتجميد بعض المشاريع التي كانت مسطرة، ولكن هذا الإجراء سوف يتم التحلي عنه بمجرد الانفراج الطفيف لأسعار النفط، أين بلغ متوسط سعر برميل النفط 64.10 دولار سنة 2019 بعد ما كان يقدر بـ 40.76 دولار سنة 2016، وهو ما يعكس استمرارية تبعية الموازنة العامة للدولة لأسعار النفط²، ونتيجة لذلك استمر عجز الموازنة العامة في الجزائر لاسيما بعد فشل إستراتيجية تخفيض معدل الإخضاع الضريبي لحدود 7%، وعموماً وحسب الوثيقة الصادرة عن بنك الجزائر في أبريل 2019 فقد قدر المبلغ الذي تم طبعه في إطار سياسة التمويل غير التقليدي لتعبئة عجز الخزينة العمومية منذ منتصف سنة 2017 إلى غاية جانفي 2019 قيمة 6556.2 مليار د.ج، وقد وجه هذا المبلغ كما يلي³:

¹ - للمزيد من المعلومات حول الإحصائيات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة يمكن الإطلاع عليها في: الملحق رقم (04) والملحق رقم (05).

² - فيما يخص الإحصائيات الواردة في التحليل يمكن الإطلاع عليها في: الملحق رقم (06).

³ - Banque d'Algérie, *Point de situation sur le financement non conventionnel, op.cit.*

- مبلغ 2470 مليار د.ج تم توجيهه لتمويل عجز الموازنة سنوات 2017، 2018، 2019، والذي بلغ 1234.745، 1585.102، و 895.421 مليار د.ج خلال سنتي 2017 و 2018 وأكتوبر 2019 على التوالي؛
 - مبلغ 1813 مليار د.ج أسهمت في دفع الدين العمومي بخصوص المؤسسات الوطنية (سونطراك وسونلغاز)، وأيضا دفع القروض السندية للنمو؛
 - مبلغ 500 مليار د.ج وجهت إلى الصندوق الوطني للتقاعد لإعادة تسديد ديونه تجاه الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي؛
 - مبلغ 1773.2 مليار د.ج وجهت إلى الصندوق الوطني للإستثمار لتمويل برنامج سكنات عدل. ومن حيث الاستخدام من إجمالي مبلغ 6556.2 مليار د.ج فقد كان كما يلي:
 - مبلغ 945.1 مليار دينار بحساب الخزينة لدى بنك الجزائر لم تضخ في الإقتصاد؛
 - مبلغ 656.7 مليار د.ج بحساب الصندوق الوطني للإستثمار لدى الخزينة في انتظار استعماله وفق الاحتياجات المؤكدة؛
 - مبلغ 1830 مليار د.ج هي محل تعقيم من قبل بنك الجزائر من خلال أدواته المختلفة. وبالتالي يلاحظ أن معظم الأموال التي تم طبعها وضخها في الإقتصاد وجهت لتغطية نفقات تسييرية غير إنتاجية (سداد ديون المؤسسات الوطنية والصندوق الوطني للتقاعد، وتمويل برامج سكنات عدل.. الخ)
- المطلب الثاني: آثار التمويل غير التقليدي على مؤشرات الإقتصاد الجزائري**
- لقد ترتب عن تطبيق الجزائر للتمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز موازنتها العامة مجموعة من الآثار، وهو ما سيتم توضيحه من خلال الآتي:
- التمويل المؤقت لعجز الموازنة العامة ومحاولة استمرارية مسار التنمية الإقتصادية والاجتماعية من خلال استكمال تنفيذ البرامج المسطرة، أين تم رفع التجميد عن 2000 مشروع ضمن القطاعات ذات الأولوية منذ سبتمبر 2017 إلى غاية فيفري 2019، وكذا تغطية مستحقات مجمعي سونطراك وسونلغاز، ودعم موارد الصندوق الوطني للإستثمار للمشاركة في بعض البرامج التنموية وتمويل مشاريع سكنات عدل المتوقعة¹؛
 - تجنب الدولة الوقوع في فخ الاستدانة الخارجية وما ينجر عنها من ضغوطات مالية، اقتصادية، وسياسة، إضافة إلى عدم فرض ضرائب جديدة على المواطنين لمواجهة الإنفاق العمومي، وضمان التمويل اللازم لتغطية الأجور وفواتير الدعم للمواد الاستهلاكية، والتي لها تأثير بالغ في تخفيف الآثار التضخمية على المستوى المعيشي للأفراد²؛

¹ - وكالة الأنباء الجزائرية، عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.aps.dz/ar/economie/64409>, consulté le : 28/03/2020.

² - نقلا عن: نعيمة غنام، تقييم استخدام التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية: حالة الجزائر، يوم دراسي حول السياسة النقدية كآلية لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي - أم البواقي (الجزائر)، ديسمبر 2018، ص: 08.

- الأثر الفوري والأكثر وضوحاً هو الانتقال السريع من عجز السيولة في النظام المصرفي ككل إلى فائض كبير في السيولة، فقد بلغت الأخيرة حوالي 1500 مليار د.ج في الأشهر الأولى من سنة 2018، كما أن توفير السيولة أتاح تطبيق إطار السياسة النقدية الجديد في مارس 2017 بتثبيت أسعار الفائدة قصيرة الأجل بين البنوك في السوق على سعر الفائدة الرئيسي 5%، ويمكن اعتبار هذا أثراً ملموساً في ظل هذه الفترة القياسية من بداية تطبيق التمويل غير التقليدي¹.

- أما فيما يخص أثر التمويل غير التقليدي على التضخم، فعلى الرغم من أن تصريحات الحكومة تؤكد على انخفاض معدل التضخم بعد اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، غير أن العديد من الاقتصاديين يشككون في المعدلات المصرح بها من طرف الحكومة حيث يعتبرها العديد مجرد تصريحات سياسية بعيدة كل البعد عن الواقعية، ويمكن توضيح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)، من خلال الجدول والشكل المواليين:

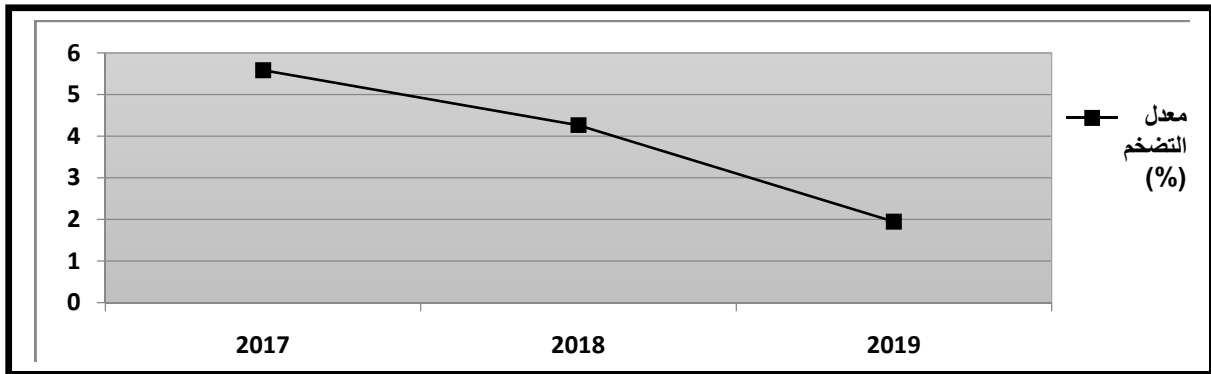
الجدول رقم (3-2): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)

السنوات	2017	2018	2019
معدل التضخم (%)	5.59	4.27	1.95

Source : <https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ&view=chart>,

consulté le : 18/04/2020.

الشكل رقم (3-4): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يلاحظ من خلال المعطيات السابقة أن معدلات التضخم في إنخفاض مستمر (حيث انتقلت من 5.59% سنة 2017 إلى 4.27% سنة 2018 إلى 1.95% سنة 2019)، وهذا ينافي تماما مع الوقع الذي تعيشه الجزائر، حيث أن عملية طبع النقود دون مقابل سوف تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وليس انخفاضها خصوصاً على المدى المتوسط والطويل، حيث أن هذه التصريحات تعرضت للعديد من الإنتقادات واعتبرها الكثير أنها تصريحات يطغى عليها الجانب السياسي، وفي تصريح آخر لصندوق النقد الدولي فأن معدل التضخم قد فاق 10% سنة

¹ - Banque d'Algérie, *Point de situation sur le financement non conventionnel*, op.cit.

2018 مع فقدان البنك المركزي (بنك الجزائر) لاستقلاليتيه. وبالتالي فتصريحات الجزائر بشأن معدل التضخم هي تصريحات مضللة ومغلطة وتحمل جانب سياسي أكثر منه اقتصادي، ولا يمكن الحكم عليها حكماً مطلقاً.

بالإضافة إلى ما سبق فقد ترتب على التمويل غير التقليدي آثار أخرى يمكن تعدادها في الآتي:

- لقد أدى التمويل غير التقليدي إلى تعاضم المديونية العمومية الداخلية للجزيرة العمومية تجاه النظام المصرفي، وهو ما تم توضيحه من خلال ما تم رصده من إحصائيات لتطور القروض للدولة فيما سبق، وذلك في الحقيقة يعد هدم لإحدى المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض، ألا وهو مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة الذي طالما سعت الجزائر إلى تحقيقه منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90.

- أما فيما يخص أثر التمويل غير التقليدي على قيمة العملة الوطنية، فإن استقرار قيمتها وأسعار صرفها يعدان من بين الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من خلال سياستها النقدية، وذلك عن طريق التحكم في المعروض النقدي من طرف البنك المركزي، وقبل لجوء الجزائر إلى التمويل غير التقليدي طرحت فكرة تغيير العملة الوطنية إلا أن ذلك الاحتمال كان مستبعد جداً، ولقد عرف الدينار الجزائري تغيرات في قيمته كما يلي:

الجدول رقم (3-3): تطور أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (2014-

2019)

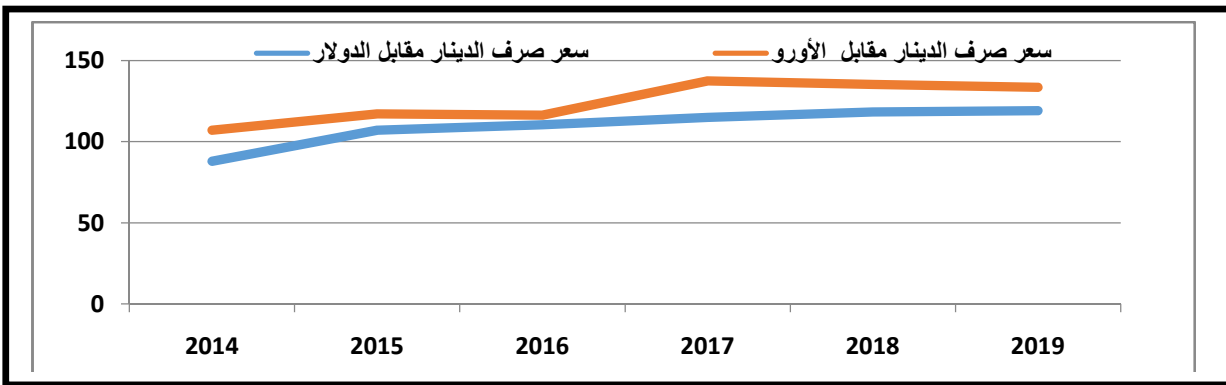
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	87.90	107.13	110.53	114.93	118.29	119.16
سعر صرف الدينار مقابل الأورو	107.05	117.06	116.37	137.49	135.38	133.63

Source : Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur le site :

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/>, consulté le : 18/04/2020.

الشكل رقم (3-5): تطور أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (2014-

2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

تشير معطيات الجدول والشكل السابقين إلى أن قيمة الدينار الجزائري في إنخفاض كبير ومستمر خلال الفترة (2014-2019) حيث ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.90 د. ج سنة 2014 إلى 119.16 د. ج سنة 2019 أي تراجع بنسبة 35.56%، وأيضاً ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الأورو من

107.05 د.ج سنة 2014 إلى 133.63 د.ج سنة 2019 أي تراجع بنسبة 24.83%، مع انخفاض سعر صرف الدينار مقابل اليورو إلى 135.38 د.ج و 133.63 د.ج خلال سنتي 2018 و 2019 على التوالي بعدما كان يقدر بـ 137.49 د.ج في سنة 2017، وعموماً هذا الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية في عمليات التصدير والإستيراد كان متوقع من طرف العديد من الخبراء الاقتصاديين، لأن سياسة طبع النقود التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 2017 في ظل تآكل احتياطات الصرف (التي قدرت بـ 87.38 مليار دولار سنة 2018 مقابل 120.59 مليار دولار سنة 2016، أي تآكل بحوالي 33 مليار دولار بين 2016 و 2018¹) حتما سيؤدي إلى انخفاض في قيمة الدينار الجزائري، ضف إلى ذلك العوامل الخارجية المتحكمة في تغيرات أسعار الصرف، ونتيجة لذلك عرف الميزان التجاري الجزائري تراجعاً في مقدار عجزه، إذ انتقل من 10.868 مليار دولار سنة 2017 إلى 5.029 مليار دولار سنة 2018 أي تراجع بنسبة 53.7%، حيث ارتفعت صادرات الجزائر من 35.191 مليار دولار سنة 2017 إلى 41.168 مليار دولار سنة 2018 أي زيادة بحوالي 17%، وذلك راجع إلى التحسن الملحوظة لأسعار النفط بحوالي 32.3% بين 2017 و 2018، في حين أن الواردات عرفت تزايداً طفيفاً جداً بين 2017 و 2018 قدر بـ 0.3%، وهو ما يشير إلى أن الجزائر تحاول تثبيت وتخفيض قيمة وارداتها لأنها السبب الرئيسي في تآكل احتياطات الصرف وعجز ميزانها التجاري، إضافة إلى ذلك فلقد زاد عجز الميزان التجاري الجزائري بنسبة 14.4% بين 2018 ونوفمبر 2019²، بسبب انخفاض صادرات الجزائر من 41.168 مليار دولار إلى 32.619 مليار دولار بين 2018 ونوفمبر 2019.

المطلب الثالث: مصير التمويل غير التقليدي والبدائل المتاحة لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

نظراً للانتقادات واختلاف وتباين الآراء والمواقف حول مدى خطورة تطبيق الجزائر لسياسة التمويل غير التقليدي في ظل عدم وجود جهاز إنتاجي مرن، جعل السلطات الجزائرية تتخلى رسمياً عن هذه السياسة، وتبحث عن بدائل أخرى تسمح بتوفير الموارد اللازمة لسد فجوة العجز الموازي.

أولاً- مصير التمويل غير التقليدي في الجزائر:

بعد عامين من التطبيق تتخلى الحكومة عن عملية طبع النقود، قرار جاء بعد أن صنف أعلى سلطة نقدية بالجزائر إجراء طبع النقود في خانة الخطر المحدق للاقتصاد الجزائري من جهة، وموقف صندوق النقد الدولي من تطبيق هذه السياسة في الجزائر من جهة أخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

1. بالنسبة لبنك الجزائر: إن الوثيقة التي أصدرها بنك الجزائر في الفاتح من أبريل لسنة 2019، أكد فيها أن لجوء الجزائر لطباعة النقود كان غير مبرر منذ البداية، فضلاً عن أن أدوات السياسة النقدية التقليدية لم تصل إلى حدودها عند هذه النقطة، حيث أن البنوك لا تقدم لإعادة التمويل من قبل بنك الجزائر إلا سندات عمومية،

¹ - <https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?end=2017>, consulté le : 18/04/2020.

² - Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur le site :

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/>, consulté le : 18/04/2020.

وتوضح أيضا وثيقة بنك الجزائر أنه منذ منتصف سنة 2017 إلى غاية جانفي 2019 بلغ المبلغ الذي تم طبعه 6556.2 مليار د.ج، منها 3114.4 مليار د.ج فعليا تم ضخها في الإقتصاد، أي أن مبلغ 3441.8 مليار د.ج لم يتم ضخه بعد، مما يعني أنه لو تم ضخ كل هذه الكمية في الإقتصاد جرعة واحدة فلن يكون قادر على امتصاصها واستيعابها لأنه إقتصاد شبه معطل من الناحية الإنتاجية والاستثمارية، ولأدت إلى تضخم حد جداً، لذلك وفي ظل غياب أي مورد آخر أمام الحكومة لتغطية النفقات العامة لاسيما نفقات التسيير، فإنه من الممكن استعمال ما بقي من هذه الأموال المطبوعة في إطار التمويل غير التقليدي لسد عجز الموازنة العامة خلال المدة المتبقية لإقرار تنفيذ هذا الأسلوب، ولكن مع الإسراع في نفس الوقت وقدر الإمكان خلال هذه المدة القصيرة من البدء فعليا في تنويع الإقتصاد، وإيجاد موارد مالية بديلة عن المورد الذي اعتمدت عليه الجزائر في إطار ما يسمى بالتمويل غير التقليدي¹.

2. بالنسبة لصندوق النقد الدولي: يعد لجوء السلطات النقدية الجزائرية إلى اعتماد التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة كحل إستثنائي وحيد لتفادي اللجوء إلى عملية الاستدانة الخارجية خصوصا من المؤسسات المالية الدولية بسبب شروطها التعسفية، وفي هذا الإطار يوصي صندوق النقد الدولي بمواصلة تنفيذ الإجراءات المتخذة مباشرة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 كترشيد الإنفاق العام، وفرض معدلات ضريبة جديدة ومرتفعة، والتخلي التدريجي على نظام الدعم الإجتماعي.. الخ، مع الحفاظ على إستقلالية بنك الجزائر، حيث أنه عارض تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، وفي تصريح له فإن معدل التضخم قد فاق 10% مع فقدان البنك المركزي (بنك الجزائر) لاستقلاليته تماما، مع تسجيل الجزائر لمعدل نمو اقتصادي يقدر ب1.5% في سنة 2018، وهذا ما يبين نظرتة التشاؤمية لهذا النوع من التمويل، وأن الاستقلال المالي للدولة أهم من الاستقلال التنفيذي للبنك المركزي حسب المقاربة السياسية التي تعتمدها الجزائر في مختلف قراراتها الإقتصادية، المالية، والسياسية، ولقد حذر صندوق النقد الدولي الجزائر من الإفراط في الإعتماد على التمويل غير التقليدي، فحسب توقعات خبراءه سيؤدي إلى إحداث أزمة مالية تتجاوز فيها نسب التضخم المستويات المعتادة. كما جاء في تقرير (FMI) أن هناك آليات أخرى بإمكان الحكومة الجزائرية اللجوء إليها لسد عجز موازنتها العامة بدل اللجوء إلى التمويل غير التقليدي².

ثانيا- البدائل المتاحة لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر:

إن الحل الوحيد اليوم أمام الجزائر لضمان تغطية عجز موازنتها العامة هو البحث عن مصادر تمويل حقيقية، بديلة لمصادر التمويل التقليدي (الحماية البترولية، الحماية العادية) والتمويل غير التقليدي (الإقراض المباشر للخزينة

¹ - Banque d'Algérie, *Point de situation sur le financement non conventionnel, op. cit.*

² - وليد العشي، أحمد صديقي، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دارية - أدرار (الجزائر)، جوان 2018، ص: 261.

العمومية)، وهو ما يستوجب القيام بإصلاحات هيكلية عميقة في بنية الإقتصاد الوطني، والتي يمكن إنجازها فيما يلي:¹

- توحيد الرؤية الإقتصادية ببعث وزارة إقتصاد توجه السياسة الإقتصادية في مجال التجارة والصناعة والمناجم والطاقة بطريقة متكاملة ومنسجمة ومتجانسة؛
- توجيه الإهتمام بقطاع الفلاحة والإعتماد على الحلول العلمية لزيادة إنتاجية الأراضي الجزائرية؛
- إزالة كافة القيود أمام المستثمرين الأجانب، خصوصاً فيما يتعلق بتحويل أموالهم من الجزائر إلى بلدانهم الأصلي؛
- عصنة القطاع المصرفي الجزائري الذي لازال يعاني من ثقل وبطء وغياب الديناميكية الناتجة عن النمط التقليدي الذي يسير به، مع سيطرة الحكومة على هذا القطاع؛
- عقلنة استعمال الاحتياطي النقدي الأجنبي من أجل الحفاظ على التوازنات الإقتصادية الكلية؛
- إعادة ضبط دور الدولة وتحويلها تدريجياً لدولة ضابطة ومراقبة للسوق، ومحاولة التحكم في السوق الموازي، لاسترجاع الأموال الهائلة الموجودة خارج الجهاز المصرفي، والتي يتسبب توجيهها نحو سوق الصرف الموازي في انهيار قيمة العملة المحلية.

ومن بين أهم البدائل المتاحة التي يمكن الإعتماد لسد فجوة العجز الموازي في الجزائر حالياً ما يلي:²

1. ترشيد الإنفاق العمومي: وذلك عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام بتوجيهه نحو الإنفاق الاستثماري، مع ضرورة الضغط على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي غير الضروري، وكذا ترتيب أولويات الإنفاق العام، وزيادة الحوافز لتشجيع الإستثمار الخاص، وما يتبعها من زيادة فرص العمل، بالإضافة إلى زيادة موارد الدولة من خلال التوسع في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتوسيع قاعدة التحصيل الضريبي بهدف محاربة كل أشكال التهرب والغش الضريبيين، مع ضرورة تطوير أجهزة الإشراف والرقابة للوقوف بدقة على حقيقة الموارد المتاحة وكيفية صرفها وإنفاقها بالشكل المناسب.

2. التوجه نحو التمويل الإسلامي: ويعد أحد البدائل المثلى لمصادر التمويل التقليدي وغير التقليدي، وذلك من خلال إنشاء البنوك الإسلامية، واتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي من شأنها دمج الصكوك الإسلامية في هيكل التمويل وبالضبط في حزمة إصدارات بورصة القيم، ومن بين هذه التدابير وضع نظام قانوني تشريعي يقضي بذلك من خلال تعديل قانون النقد والقرض، ووضع لوائح داخلية تنظم عملية إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية.

¹ - بحثة بطاهر، مرجع سابق، ص: 49-50.

² - سمير بختي وآخرون، التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الخزينة العمومية في الجزائر، الملتقى الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، يومي 04 و05 فيفري 2019، ص: 12-13.

3. التركيز على تنويع الإقتصاد الوطني: بهدف الخروج من التبعية الكلية لمصدر وحيد للإيرادات العامة وهي الحماية البترولية، من أجل ضمان التدفق المستمر للإيرادات والموجهة لتمويل عملية التنمية، وذلك من خلال تطوير القطاع الإنتاجي وإحلال الواردات، وخلق إقتصاد تنافسي مع الاندماج بقوة في الإقتصاد العالمي دون الإعتماد على قطاع المحروقات.

4. تفعيل دور السوق المالية الجزائرية: يمكن للحكومة الجزائرية الإعتماد على بورصة الجزائر والتي يعد نشاطها ضعيف نسبياً للحصول على التمويل الكافي لمختلف المشاريع التنموية، وذلك من خلال وضع إجراءات تمكنها من مواكبة سياسات تنويع الإقتصاد الوطني، عن طريق:

- إمكانية لجوء الشركات العمومية إلى البورصة للحصول على التمويل الضروري لمشاريعها الإستثمارية وخططها الإقتصادية، بعد نضوب موارد الخزانة العمومية في إطار سياسات التطهير اللامتناهية؛
- إمكانية طرح قروض سندية لتمويل مشاريع الدولة، والتي من شأنها تفادي الوقوع في فخ المديونية الخارجية؛
- تفعيل عملية خصخصة بعض الشركات العمومية عن طريق البورصة، على ضوء ما جاء في قانون المالية فيما يتعلق بإمكانية فتح رؤوس أموال الشركات العمومية.

مما سبق عرضه يمكن القول أن التمويل غير التقليدي هو إجراء اتخذته السلطات الحكومية لحل الأزمة الإقتصادية والمالية التي مرت بها الجزائر جراء الصدمة النفطية لسنة 2014، وكمورد إستثنائي لتمويل عجز الموازنة العامة، وهو يمكن أن يكون أحد الحلول الفعالة في المدى القصير فقط، لأن عملية طبع النقود دون أن يكون لها مقابل حقيقي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث تضخم على المدى المتوسط والطويل، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار قيمة العملة وهذا بدوره ينتج عنه آثار سلبية على مؤشرات الإقتصاد الوطني ككل، وهو ما يستوجب البحث عن آليات بديلة لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر تغني عن اللجوء إلى عملية طبع النقود دون غطاء.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل وما تضمنه من مباحث، يتضح أن الجزائر لجأت إلى التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز موازنتها العامة، بموجب تعديل قانون النقد والقرض 10/17، وذلك من أجل ضخ كمية معتبرة من النقود في الإقتصاد الوطني تجنباً للاستدانة الخارجية من ناحية، ومن أجل المساهمة في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، وتمويل الصندوق الوطني للإستثمار، بهدف استعادة التوازنات المالية الداخلية (الموازنة العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات) في نهاية فترة تطبيق التمويل غير التقليدي كأقصى تقدير من ناحية أخرى.

إلا أنه وبالنظر لطبيعة الإقتصاد الجزائري وما يعانيه من خلل هيكلي، وجمود في القطاع الإنتاجي، وتبعية ريعية، جعل من تطبيق هذه السياسة بين التنفيذ والتوقيف وبين المؤيد والمعارض، وفي ظل اتفاق شبه كلي على أن هذا الخيار الذي ترتب عنه طبع كمية هائلة من النقود خلال الفترة (2017-2019)، هو خيار مضر بالإقتصاد على المدى المتوسط والطويل، إذ يجعل من الإقتصاد الوطني يتحاحه موجه تضخمية حادة وانحيار قيمة العملة الوطنية في ظل جهاز إنتاجي شبه معطل، وبالتالي التأثير على القوة الشرائية للمواطنين وانعدام ثقتهم في العملة الوطنية، مما يعني تحول الأزمة من أزمة اقتصادية إلى أزمة اجتماعية، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تعلن التوقف عن عملية طبع النقود والتخلي رسمياً عن سياسة التمويل غير التقليدي، وتبحث عن مصادر بديلة له لتمويل عجز الموازنة العامة دون المساس باستقلالية بنك الجزائر، ودون أن يكون لها آثار سلبية على مؤشرات الإقتصاد الوطني.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر عجز الموازنة العامة ظاهرة مقعدة ومركبة ناتجة عن تشابك مجموعة من العوامل والمؤثرات، وينجم عنها عدة انعكاسات تمس مختلف مؤشرات الإقتصاد الوطني، لهذا فهي تحوز على إهتمام وعناية كبيرة من طرف صناع القرار الإقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويتأكد هذا الأمر مع الدول التي تعتمد بالأساس على مصادر محدودة لاسيما النفطية منها كمورد أساسي لتمويل عجز موازنتها العامة، والطبيعة المتقلبة لأسعار هذه العائدات تخلق في تلك الدول مستويات كبيرة من العجز الموازني تهدد الاستقرار المالي والنقدي فيها، مما يجعلها مجبرة للبحث عن مصادر مالية أخرى أكثر استقراراً لتمويل عجز موازنتها العامة، وهو ما يجعله أمر بالغ الأهمية من حيث موضوعه وآليات تمويله.

وعوداً إلى الجزائر، وباعتبارها دولة ريعية تعتمد بالأساس على العائدات النفطية في تمويل مختلف أوجه الإنفاق العام في سبيل تحقيق التنمية، فإنه في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية سوف يؤدي ذلك إلى تعطل سيرورة البرامج التنموية وتفاقم العجز الموازني، وهو ما نتج عن الصدمة النفطية لسنة 2014، حيث انهارت أسعار النفط وانهارت معها مؤشرات الإقتصاد الجزائري، ونتيجة لعدم قدرة الإيرادات العادية -الجباية البترولية والجباية العادية- على تغطية النفقات العامة خصوصا منها نفقات التسيير، وخوفاً من تفاقم الأزمة الإقتصادية وتعديها إلى الجانب الإجتماعي والسياسي، أصبح صانع القرار الإقتصادي في الجزائر مضطراً للمفاضلة بين خيار الاستدانة الخارجية ومنه الرضوخ إلى الشروط التعسفية للمؤسسات المالية الدولية، وبين الاستدانة الداخلية للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر، وقد انتهى الأمر إلى اعتماد الخيار الثاني، وبالتالي أصبحت الجزائر تمويل عجز موازنتها العامة بواسطة الإصدار النقدي دون مقابل تحت مسمى التمويل غير التقليدي.

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على كل الجوانب النظرية المتعلقة بعجز الموازنة العامة ومصادر تمويله وذلك في الفصل الأول، ثم جاء الفصل الثاني الذي تم من خلاله تحليل واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، يليه الفصل الثالث الذي يبين لجوء الجزائر للتمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز موازنتها العامة خلال الفترة (2017-2019)، وهو ما سمح بتقييم دور التمويل غير التقليدي في تغطية العجز الموازني في الجزائر خلال نفس الفترة. ومن هذا المنطلق يمكن اختبار الفرضيات، وعرض النتائج المتوصل إليها، وكذا تقديم جملة من الاقتراحات، مع محاولة وضع إمتداد للموضوع من خلال آفاق البحث.

أولاً- اختبار الفرضيات:

لقد تمكن البحث بفصوله المتكاملة من الإجابة على الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من تساؤلات، وبالتالي إختبار مدى صحة الفرضيات وذلك على النحو الآتي:

- الفرضية الرئيسية: كان نصها "إلى حد الآن، وبخلاف تغطية مقدار عجز الموازنة العامة للجزائر، لم يتمكن التمويل غير التقليدي من الوصول إلى أهدافه المسطرة خلال الفترة (2017-2019)"، وقد ثبت صحتها، على اعتبار أن التمويل غير التقليدي سمح بطبع وضخ كمية معتبرة من السيولة أسهمت في السد الجزئي

والمؤقت لعجز الموازنة العامة في الجزائر، وقد وجهت على وجه الخصوص لسد نفقات التسيير وليست نفقات التجهيز (الأجور والرواتب، سداد ديون المؤسسات العمومية.. الخ) وهذا لا يحقق أية قيمة مضافة للاقتصاد، وبذلك لم يتمكن التمويل غير التقليدي من تحقيق أهدافه المتعلقة باستعادة التوازنات الداخلية والخارجية للدولة خلال الفترة (2017-2019).

- الفرضية الأولى: كان نصها "تعد الجباية البترولية بصفة خاصة والجباية العادية بصفة عامة، أهم الموارد التي إتعمدت عليها الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة قبل لجوئها إلى آلية التمويل غير التقليدي"، لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية في سياق الدراسة من خلال الفصل الثاني، حيث أنه قبل لجوء الجزائر إلى التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز موازنتها العامة، كانت تعتمد بالدرجة الأولى على الجباية البترولية والجباية العادية، وجراء الصدمة النفطية لسنة 2014 والتي تسببت في تراجع حصيلة الجباية البترولية، ومع رفض معظم الأعراف الاقتصاديين الرفع من قيمة الجباية العادية، تم اللجوء إلى آلية طبع النقود دون مقابل كمورد بديل لهما لتمويل ذلك العجز؛

- الفرضية الثانية: نصت على "إن تراجع الجباية البترولية ونضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات جراء الصدمة النفطية لسنة 2014، تعد أحد أهم المبررات التي دفعت الجزائر للجوء إلى التمويل غير التقليدي كمصدر لتمويل عجزها الموازي"، وقد ثبت صحتها كذلك، باعتبار أن الجزائر كانت تعتمد كلياً على موارد صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز موازنتها العامة خلال المدة الممتدة بين (2006-2016) (كونه حساب خاص من حسابات الخزينة)، إلا أنه بسبب تراجع الجباية البترولية ونضوب موارد هذا الصندوق جراء الصدمة النفطية لسنة 2014، جعل الجزائر تتخلى عن هذا المصدر التمويلي وتلجأ إلى التمويل غير التقليدي لتغطية عجز موازنتها العامة.

- الفرضية الثالثة: التي جاء نصها "نعم، هناك العديد من الآثار الناتجة عن تطبيق الجزائر للتمويل غير التقليدي، ومن أهمها ارتفاع المديونية العمومية الداخلية، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري" وهي فرضية صحيحة، لأن قيام بنك الجزائر بشراء سندات الخزينة من السوق الأولية بدلاً من السوق الثانوية تسبب في ارتفاع حجم القروض المقدمة للخزينة العمومية تجاه النظام المصرفي، كما نتج عن تطبيق هذه السياسة انخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية (الدولار والأورو)، وهو ما تم توضيحه في الفصل الثالث.

ثانياً- نتائج البحث:

لقد خلصت هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن توضيحها من خلال الموالى:

- إن عجز الموازنة العامة في الجزائر ذو طابع هيكلية تراكمي ومستمر، ناتج تركيبة اقتصادها في حد ذاته، نظراً لإرتباطه وتبعيته الكلية لقطاع المحروقات من ناحية مما يجعله عرضة للتقلبات والأزمات المتتالية، والإعتماد الشبه

- الكلي على الجباية البترولية في تمويل العجز الموازي من ناحية أخرى، وهذا من شأنه أن يجعل وضع الموازنة العامة في الجزائر يتطور تبعاً لتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- يكمن السبب الرئيسي لتفاقم العجز الموازي بالجزائر في التزايد المستمر للنفقات العامة خصوصاً منها نفقات التسيير، في ظل محدودية الموارد وقلة تنوعها.
- لقد شكلت الصدمة النفطية لسنة 2014 نقطة انعطاف بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث تراجعت على إثرها الجباية البترولية وموارد صندوق ضبط الإيرادات بشكل غير مسبوق منذ بداية الألفية، وهو ما ترتب عنه تعمق العجز الموازي، مما اضطر بالسلطات الحكومية للبحث عن آليات بديلة لتخفيض مستوى ذلك العجز، بداية بالبدايل التقليدية (ترشيد الإنفاق العام، الرفع من قيمة الجباية العادية)، ونظراً لعدم نجاحها جعلها تلجأ إلى التمويل غير التقليدي واستبعاد اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتمويل عجز موازنتها؛
- سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر ليست خياراً بل ضرورة حتمية فرضتها جملة من الظروف الاقتصادية، وهي تقضي بالإقراض المباشر للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر على مدى خمس سنوات، من أجل الإسهام في تغطية تمويل احتياجات الخزينة، وتمويل الدين العام الداخلي، ودعم موارد الصندوق الوطني للإستثمار، بهدف إستعادة توازنات خزينة الدولة وميزان المدفوعات في مدة خمس سنوات كأقصى تقدير؛
- إن معظم الأموال التي تم طبعها وضخها في الإقتصاد الجزائري في إطار سياسة التمويل غير التقليدي خلال الفترة (2017-2019) وجهت لتغطية نفقات التسيير وليست نفقات التجهيز، مما يعكس أن هذه السياسة تسعى للحفاظ على السلم الاجتماعي على حساب الاستقرار الإقتصادي والمالي للدولة؛
- بتطبيق سياسة التمويل غير التقليدي فقد بنك الجزائر استقلالته وهيمنته على النظام المصرفي، ليتعاضم دور الخزينة العمومية في تمويل الإقتصاد وهو ما يتنافى ومبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة الذي جاء به قانون النقد والقرض 10/90؛
- سياسة التمويل غير التقليدي هي سياسة تحتاج إلى إقتصاد تعمل فيه ميكانيزمات الإنتاج وتوليد القيمة المضافة بكفاءة، والاقتصاد الجزائري لا يملك إلا الحد الأدنى من هذه الميكانيزمات، لذلك فقد بينت الأرقام المتوفرة أن لجوء الجزائر إلى هذه السياسة دون وجود مقابل حقيقي، أدى إلى زيادة المعروض النقدي خلال الفترة (2017-2019)، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث تضخم جامح على المدى المتوسط والطويل.
- إن نجاح سياسة التمويل غير التقليدي في تمويل العجز الموازي بالجزائر، يعتمد على مدى توجيه الأموال التي تم طبعها في إطار هذه السياسة لتغطية نفقات التجهيز وليست نفقات التسيير، لكي تكون هناك مردودية اقتصادية ولا ينتج عنه أية آثار سلبية على مؤشرات الإقتصاد الوطني.
- لا يمكن تبني حكم نهائي على مدى فعالية التمويل غير التقليدي في استعادة التوازنات الداخلية والخارجية للجزائر، لأن بعضها يتطلب مدة زمنية معينة لكي تظهر آثاره، لاسيما تلك المتغيرات شديدة الحساسية للعوامل الخارجية؛

- نظراً لعدم قدرة التمويل غير التقليدي من الوصول إلى أهدافه المسطرة خلال فترة الدراسة، وبسبب الترددات والمعارضة وظروف التطبيق، جعل السلطات الحكومة تعلن رسمياً التخلي عن التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر، وتبحث عن بدائل أخرى لتمويل ذلك العجز.

ثالثاً- الاقتراحات:

على أساس النتائج المتوصل إليها يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات على النحو الموالي:

- ينبغي على الجزائر التوجه نحو تفعيل القطاعات الإنتاجية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقليل ارتباط إعداد الموازنة العامة بالجباية البترولية، والبحث عن موارد تمويل حقيقة يمكن الإعتماد عليها دون أن يكون لها أي تأثيرات سلبية على مؤشرات الإقتصاد الوطني؛

- تعزيز حوكمة وترشيد الإنفاق العام، مع تقليص الإنفاق الحكومي الاستهلاكي غير الضروري لتقليص مستوى عجز الموازنة العامة في الجزائر، مع تجميد المشاريع التي تتطلب حجم كبير من الإيرادات والتي لا تحظى بالأولوية والتي ليس لها آثار اقتصادية واجتماعية؛

- إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، والاستغلال الأمثل لما تملكه الجزائر من ثروات باطنية للإقلاع بالاقتصاد الوطني، مع ضرورة محاربة كل أنواع الإسراف والتبذير للمال العام وفساده؛

- إلزامية التنسيق بين أدوات السياسة المالية والنقدية لمعالجة إشكالية العجز الموازي في الجزائر، مع إعادة النظر في المنظومة الرقابية على الموازنة العامة وخصوصاً قانون تسوية الموازنة، من أجل معرفة الوضعية الحقيقية لها مباشرة بعد إنقضاء السنة المالية في الجزائر، مع تفعيل الرقابة البعدية، وكذا تعديل قوانين المالية التي تنظم وتحكم الموازنة العامة في الجزائر؛

- إصلاح نظام الدعم الإجتماعي ليشمل الفئات المحتاجة فعلاً وليس عامة الشعب، لأنه يعد السبب الرئيسي في زيادة النفقات العامة، والعمل على جذب وتشجيع الإستثمارات الأجنبية، وتفعيل دور البنوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر؛

- ضرورة تطوير أجهزة الإشراف والتنبؤ والتسيير الإقتصادي، لحصر الموارد الحقيقة المتاحة وضمان استغلالها أمثل استغلال.

رابعاً- آفاق البحث:

في الأخير وبعد التطرق إلى مختلف حيثيات الموضوع، يمكن طرح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محور للدراسات المستقبلية فيما يلي:

- دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة بالجزائر؛

- تفعيل دور السوق المالية في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر؛

- أثر ترشيد الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة بالجزائر.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب:

1. البابلي عدلى، المالية العامة والنظم الضريبية: تقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة والقانون، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة - مصر، 2009.
2. بعلي محمد الصغير، يسري أبو العلا، المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، الطبعة الأولى، دار العلوم، بن عكنون - الجزائر، 2003.
3. بن إسماعيل حياة، تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة: دراسة نظرية، الطبعة الأولى، مكتبة إيتراك، القاهرة - مصر، 2009.
4. بن محمد بن صالح حمدي، توازن الموازنة العامة: دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي والوطني، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان - الأردن، 2013.
5. الحاج طارق، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان - الأردن، 2009.
6. حسن خلف فليح، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، عمان - الأردن، 2008.
7. حسن عواضه، قطيش عبد الرؤوف، المالية العامة: الموازنة، الضرائب، والرسوم - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلود، بيروت - لبنان، 1995.
8. حسين عوض الله زينب، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت - لبنان، 1994.
9. خبابة عبد الله، أساسيات في إقتصاد المالية العامة، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2009.
10. خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2008.
11. دراز حامد عبد المجيد، إبراهيم أيوب سميرة، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2002.
12. زكي رمزي، انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة في ضوء المنهج الاشتراكي والمنهج التنموي، دون طبعة، دار الهدى، سوريا، 2000.
13. شحادة الخطيب خالد، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان - الأردن، 2007.
14. العبيدي سعيد على محمد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان - الأردن، 2011.
15. عدلي ناشد سوزي، الوجيز في المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية - مصر، 2000.

16. العصفور محمد شاكرا، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2008.
17. عواد فتحي أحمد ذياب، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان، عمان-الأردن، 2013.
18. قدورة زهير أحمد، علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته: في المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان-الأردن، 2012.
19. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2003.
20. كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
21. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2005.
22. لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة-مصر، 2004.
23. لعمارة جمال، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة-مصر، 2004.
- ثانيا- المذكرات والأطروحات الجامعية:
24. أبو القمصان عبد الله حسين، "العوامل الإقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013)"، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، 2015.
25. بصديق محمد، "النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (الجزائر)، 2008-2009.
26. بن نوار بومدين، "النفقات العامة على التعليم: دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر (1980-2008)"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان (الجزائر)، 2010-2011.
27. بورمة هشام، "النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة (الجزائر)، 2008-2009.

28. بونحاس عادل، "دور الصناديق السيادية في ضبط الميزانية العمومية وتخفيض حجم الدين العمومي: دراسة استشرافية لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس (الجزائر)، 2018-2019.
29. تيرة محمد حسين محمد، "استدامة عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والإسلامية: عرض تجربة ماليزيا"، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية - غزة، 2019.
30. الجوزي فتيحة، "الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي بالجزائر"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، 2013-2014.
31. دحاوي عربية سعاد، "أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1970-2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، 2015-2016.
32. دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (الجزائر)، 2005-2006.
33. دردوري لحسن، "سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر- تونس"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، 2013-2014.
34. سلام عبد الرزاق، "القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، 2011-2012.
35. كردودي صبرينة، "ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، 2013-2014.
36. كزيز نسرين، "دور ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2007-2016)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور - الجلفة (الجزائر)، 2018-2019.

37. لونيسي هدى، "إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية الفترة (1990-2009)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، 2011-2012.
38. محمد أمين نور، "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات: دراسة حالة ولاية تيارت"، مذكرة ماجستير في تسيير المالية العامة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، 2011-2012.
39. مفتاح فاطمة، "تحديث النظام الميزاني في الجزائر"، مذكرة ماجستير في تسيير المالية العامة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، 2010-2011.
40. موسى عمر بشير عمر، "قياس محددات عجز الموازنة العامة في السودان باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (1991-2016)"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، غير منشورة، كلية الدراسات العليا للعلوم والتكنولوجيا - السودان، 2018.
41. يحيوي أحمد، "إصلاح الميزانية العامة للدولة وأثاره على تسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر 1995-2009"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس (الجزائر)، 2011-2012.
- ثالثا- المجالات والمتعلقات:**
42. بختي سمير وآخرون، التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الخزينة العمومية في الجزائر، الملتقى الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، يومي 04 و05 فيفري 2019.
43. برباش عنتر، بوحلايس محمد خليل، قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1999-2017، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 02 (الجزائر)، أوت 2018.
44. بطاهر بختة، التمويل غير التقليدي آلية لمواجهة الأزمة أم خطر محقق باقتصاد الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم (الجزائر)، أبريل 2019.
45. بن دعاس زهير، رقوب نريمان، تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 (الجزائر)، سبتمبر 2018.

46. بوجلال ناصر، ديب كمال، التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله - تيبازة (الجزائر)، جوان 2019.
47. بوفليح نبيل، طرشي محمد، تطوير إدارة الحسابات الخاصة للخزينة كمدخل لترشيد الموازنة العامة في الجزائر: صندوق ضبط الموارد نموذجاً، المجلة العربية للإدارة، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف (الجزائر) جوان 2018.
48. دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، ديسمبر 2013.
49. رملي حمزة، التمويل غير التقليدي وفق تعديلات قانون النقد والقرض... هل يتعلق الأمر بالتيسير الكمي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ملية (الجزائر)، جوان 2018.
50. سعودي عبد الصمد، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، ديسمبر 2019.
51. شلالي عبد القادر، هاني محمد، العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2000-2015)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند الحاج - البويرة (الجزائر)، جوان 2018.
52. صاري علي، تقييم فعالية سياسة التيسير الكمي في تخفيف أثر الأزمات، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي - تبسة (الجزائر)، أوت 2018.
53. عزوز علي، سايح جبور علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التاسع عشر، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف (الجزائر)، أكتوبر 2018.
54. العشي وليد، صديقي أحمد، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دارية - أدرار (الجزائر)، جوان 2018.
55. غنام نعيمة، تقييم استخدام التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الموازنة: حالة الجزائر، يوم دراسي حول السياسة النقدية كآلية لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي - أم البواقي (الجزائر)، ديسمبر 2018.

56. فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية: دراسة لتجربة النرويج والجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد الرابع، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف-المسيلة (الجزائر)، ديسمبر 2015.
57. فوقة فاطمة، بوفليح نبيل، انعكاسات الأزمة النفطية على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الحادي عشر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف (الجزائر)، 2017.
58. قروود علي، كزيز نسرين، "آليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي: دراسة حالة الجزائر (2007-2017)", مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد الرابع، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي-تيسمسيلت (الجزائر)، سبتمبر 2018.
59. كزيز نسرين، مختار حميدة، آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط: دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور-الجلفة (الجزائر)، دون سنة نشر.
60. لطرش ذهبية، كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة (2000-2017)، مجلة التنمية الإقتصادية العدد الخامس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 (الجزائر)، جوان 2018.
61. مرغاد لخضر، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)، فيفري 2005.
62. مساعدي جمال، غياط شريف، التيسير الكمي أداة لتجسيد خطط التنمية وعلاج الاختلالات: خيار الإقتصاد الجزائري بعد أزمة تراجع أسعار النفط، الملتقى الوطني حول التنويع الإقتصادي وعلاقة الجزائر بالأورومتوسطية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم (الجزائر)، أكتوبر 2018.
63. مسيلتي نبيلة وآخرون، التمويل غير التقليدي: واقع وآفاق، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، العدد الأول، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم (الجزائر)، 2018.
64. مطاي عبد القادر، راشدي فتحة، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديثة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات: تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة رؤى إقتصادية، العدد الحادي عشر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي (الجزائر)، ديسمبر 2016.

65. هاني محمد، مراح ياسين، حدود الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر: دراسة تحليلية لمضمون القانون 10/17"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس - المدية (الجزائر)، مارس 2018.
66. يحي هاجر، تقييم مدى التزام صناديق الثروة السيادية بمبادئ سنياغو: دراسة حالة صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي "النرويج" وصندوق ضبط الموارد "الجزائر"، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد السادس عشر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 (الجزائر)، 2017.
- رابعا- القوانين والمراسيم:
67. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 06 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد الثامن والعشرون، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.
68. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 03 من القانون 05/88 المعدل والمتمم لقانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988.
69. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 03 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد الخامس والثلاثين، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.
70. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 45 مكرر من القانون 10/17 والمتمم لقانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد السابع والخمسين، الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2017.
71. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية، الجريدة الرسمية، العدد التاسع والسبعون، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2018.
72. الاتفاقية رقم 14 المؤرخة في 2017/10/29 والمتضمنة إصدار سندات مالية لفائدة بنك الجزائر الخاصة بتغطية احتياجات الخزينة العمومية.
73. الاتفاقية رقم 16 المؤرخة في 2017/11/07 والمتضمنة إصدار سندات مالية لفائدة بنك الجزائر الخاصة بتسديد الدين العمومي الداخلي.
74. الاتفاقية رقم 20 المؤرخة في 2017/11/07 والمتضمنة إصدار سندات مالية لفائدة بنك الجزائر الخاصة بتمويل الصندوق الوطني للإستثمار.
- خامسا- التقارير والنشرات الإحصائية:
75. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018.
76. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019.
77. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، التقرير لإحصائي السنوي، 2019.

سادسا- المواقع الإلكترونية:

78. جليدان سعود بن هاشم ، تجربة التيسير الكمي اليابانية في الميزان، عن الموقع الإلكتروني:

<https://www.aleqt.com>

79. رفقي فتحية، جذور التضخم المفرط، 07 أبريل 2018، عن الموقع الإلكتروني:

<https://abeqtisad.com/translated-articles/hyperinflation/>

80. السقا محمد إبراهيم، ما الذي يحدث للعملة الفنزويلية؟، 06 ماي 2016، عن الموقع الإلكتروني:

https://www.aleqt.com/2016/05/06/article_1052513.html

81. النحاس نهي، كيف تحول اقتصاد فنزويلا من القوة إلى حافة الانهيار؟، 17 جويلية 2017، عن الموقع

الإلكتروني :

<https://www.mubasher.info/news/3133367>

82. انكماش الاقتصاد الفنزويلي، 23 ديسمبر 2017، عن الموقع الإلكتروني:

<https://arabic.rt.com/business/917413>

83. التمويل غير التقليدي في الجزائر: المفهوم، آليات التطبيق والمراقبة والإصلاحات المصاحبة له، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلاني ليايس-سيدي بلعباس (الجزائر)، عن الموقع الإلكتروني:

<https://www.univ-sba.dz>

84. وكالة الأنباء الجزائرية، عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.aps.dz/ar/economie/64409>

85. <https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2017>

86. <https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?end=2017>

87. <https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ&view=chart>

88. <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ>

II. المراجع باللغة الأجنبية:

أولا- الكتب:

89. Denideni Yahia, *La Pratique du Système Budgétaire du L'état en Algérie*, Quatrième édition, O.P.U, Ben Aknoun- Alger, 2002.

ثانيا- المذكرات والأطروحات الجامعية:

90. T.Bouara, *"La loi de finance en Algérie"*, Thèse pour le doctorat d'état en droit, Non Publié, Université d'Alger, Alger, 2005-2006.

ثالثا- المجالات والملتقيات:

91. Bouakel Mustapha, Labiad Naima, **L'Efficacité de la Gestion de la Masse Monétaire dans le Cadre du Financement non Conventionnel Etude Analytique de la Période 2011-2022**, Volume 09, Journal d'études financières, comptables et managériales, Université Oum El Boughi (Algérie), Joan 2018.
92. Hayati Abd Rahman Nur, **the Relationship between Budget Deficit and Economic Growth from Malaysia's Perspective: an ARDL Approach**, International Conference on Economics, Business Innovation, 2012.
93. Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, **Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem**, Monetary Policy under Very Low Inflation in the Pacific Rim, Volume 15, NBER-EASE, University of Chicago (Press), 2006.
94. Zourdani Safia, **La Stratégie de Financement non Conventionnel et son Impact Socio-économique en Algérie**, Volume 09, Journal Revue Stratégie et développement, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou (Algérie), Janfi 2019.

رابعاً- التقارير:

95. Banque d'Algérie, Rapport 2004, **évolution économique et monétaire en Algérie**, juillet 2005.
96. Banque d'Algérie, Rapport 2007, **évolution économique et monétaire en Algérie**, juillet 2008.
97. Banque d'Algérie, Rapport 2011, **évolution économique et monétaire en Algérie**, Octobre 2012.
98. Banque d'Algérie, Rapport 2017, **évolution économique et monétaire en Algérie**, juillet 2018.

خامساً- المواقع الإلكترونية:

99. Banque d'Algérie, **Point de situation sur le financement non conventionnel**, sur le site :
<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/financement-non-conventionnel.pdf>
100. Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur le site :
<http://www.dgpp-mf.gov.dz/>
101. Opec annual statistical bulletin disponible sur le site :
https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm
102. **Inflation à 4 chiffres au Venezuela**, 28 Novembre 2017, sur le site :
<https://or-argent.eu/inflation-a-4-chiffres-au-venezuela>

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019

28

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 79

22 ربيع الثاني عام 1440 هـ
30 ديسمبر سنة 2018 م

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019

المبالغ (بـآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 - الإيرادات الجبائية :
1.453.911.724,7	201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....
108.548.222,8	201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....
1.120.087.480,5	201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....
503.171.694,8	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....
10.000.000,0	201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
348.870.663,0	201 - 005 - حواصل الجمارك.....
3.041.418.091,0	المجموع الفرعي (1)
	1 - 2 - الإيرادات العادية
29.000.000,0	201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....
123.000.000,0	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
20.000,0	201 - 008 - الإيرادات النظامية.....
152.020.000,0	المجموع الفرعي (2)
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :
600.000.000,0	الإيرادات الأخرى.....
600.000.000,0	المجموع الفرعي (3)
3.793.438.091,0	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية
2.714.469.557,3	201 - 011 - الجباية البترولية.....
6.507.907.648,3	المجموع العام للإيرادات

الملحق رقم (02): توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة

29

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 79

22 ربيع الثاني عام 1440 هـ
30 ديسمبر سنة 2018 م

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
8.222.221.000	رئاسة الجمهورية
4.497.060.000	مصالح الوزير الأول
1.230.000.000.000	الدفاع الوطني
38.066.300.000	الشؤون الخارجية
418.409.273.000	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
75.862.145.000	العدل
86.980.203.000	المالية
50.800.596.000	الطاقة
224.959.977.000	المجاهدين
25.284.704.000	الشؤون الدينية والأوقاف
709.558.540.000	التربية الوطنية
317.336.878.000	التعليم العالي والبحث العلمي
47.840.500.000	التكوين والتعليم المهنيين
15.284.380.000	الثقافة
2.312.296.000	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة
35.462.228.000	الشباب والرياضة
67.385.008.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
4.727.613.000	الصناعة والمناجم
235.295.108.000	الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
16.281.000.000	السكن والعمران والمدينة
18.378.207.000	التجارة
21.008.144.000	الاتصال
49.959.375.000	الأشغال العمومية والنقل
14.145.239.000	الموارد المائية
3.202.041.000	السياحة والصناعة التقليدية
398.970.409.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
153.695.039.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
231.760.000	العلاقات مع البرلمان
2.136.204.000	البيئة والطاقات المتجددة
4.276.292.448.000	المجموع الفرعي
678.184.088.000	التكاليف المشتركة
4.954.476.536.000	المجموع العام

الملاحق رقم (03): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات

22 ربيع الثاني عام 1440 هـ
30 ديسمبر سنة 2018 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 79

30

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات

(بالآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	1.331.320	61.242.919
الفلاحة والري	160.787.844	235.599.403
دعم الخدمات المنتجة	55.793.219	72.755.609
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	485.491.071	635.781.484
التربية والتكوين	127.805.000	162.893.838
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	70.673.722	146.552.448
دعم الحصول على سكن	99.685.110	423.428.891
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.901.567.286	2.438.254.592
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	671.953.450
احتياطي لنفقات غير متوقعة	700.095.000	362.473.900
تسوية الديون المستحقة على الدولة	-	100.000.000
إعادة رسملة البنوك	-	30.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	700.095.000	1.164.427.350
مجموع ميزانية التجهيز	2.601.662.286	3.602.681.942

الملاحق رقم (04): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة	نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة
2000	1178.122	856.193	321.929	%72.67	%27.33
2001	1321.028	963.633	357.395	%72.95	%27.05
2002	1550.646	1097.716	452.930	%70.79	%29.21
2003	1690.175	1122.761	567.414	%66.43	%33.57
2004	1891.769	1251.055	640.714	%66.13	%33.87
2005	2052.037	1245.132	806.905	%60.68	%39.32
2006	2453.014	1437.870	1015.144	%58.62	%41.38
2007	3108.569	1673.931	1434.638	%53.90	%46.10
2008	4191.051	2217.775	1973.276	%52.92	%47.08
2009	4246.334	2300.023	1946.311	%54.16	%38.84
2010	4466.940	2659.078	1807.862	%59.53	%40.47
2011	5853.569	3879.206	1974.363	%66.27	%33.73
2012	7058.173	4782.634	2275.539	%67.76	%32.24
2013	6024.131	4131.536	1892.595	%68.58	%31.42
2014	6995.769	4494.327	2501.442	%64.24	%35.76
2015	7656.331	4617.009	3039.322	%60.30	%39.70
2016	7297.494	4585.564	2711.930	%62.84	%37.16
2017	7282.630	4677.142	2605.488	%64.22	%35.78
2018	7899.061	4670.279	3228.782	%59.12	%40.88
*2019	6429.520	4135.947	2293.573	%64.33	%35.67

Source : Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur le site : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>, consulté le : 03/04/2020.

* إلى غاية أكتوبر 2019.

الملاحق رقم (05): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	الجبائية البترولية خارج FRR	الجبائية العادية	نسبة الجبائية البترولية خارج FRR** إلى إجمالي الإيرادات	نسبة الجبائية العادية إلى إجمالي الإيرادات
2000	1124.924	720.000	404.924	%64.00	%36.00
2001	1389.737	840.600	549.137	%60.49	%39.51
2002	1576.684	916.400	660.284	%58.12	%41.88
2003	1525.551	836.060	689.491	%54.80	%45.20
2004	1606.397	862.200	744.197	%53.67	%46.33
2005	1713.992	899.000	814.992	%52.45	%47.55
2006	1841.925	916.000	925.925	%49.73	%50.27
2007	1949.050	973.000	976.050	%49.92	%50.08
2008	2902.448	1715.400	1187.362	%59.10	%40.90
2009	3275.362	1927.000	1348.362	%58.83	%41.17
2010	3074.644	1501.700	1572.944	%48.84	%51.16
2011	3489.030	1529.400	1960.410	%43.83	%56.18
2012	3804.030	1519.040	2284.990	%39.93	%60.07
2013	3895.315	1615.900	2279.415	%41.48	%58.52
2014	3927.748	1577.730	2350.018	%40.17	%59.83
2015	4552.542	1722.940	2829.602	%37.85	%62.15
2016	5011.581	1682.550	3329.031	%33.57	%66.43
2017	6047.885	2126.987	3920.898	%34.17	%65.83
2018	6313.959	2349.694	3964.265	%37.21	%62.79
*2019	5534.099	2186.214	3347.885	%39.50	%60.50

Source : Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur le site : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>, consulté le : 03/04/2020.

* إلى غاية أكتوبر 2019.
** FRR : صندوق ضبط الإيرادات.

الملحق رقم (06): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة	السعر المرجعي لبرميل النفط (بالدولار)	متوسط سعر برميل النفط (بالدولار)
2000	1124.924	1178.122	-53.198	19	27.60
2001	1389.737	1321.028	+68.709	19	23.12
2002	1576.684	1550.646	+26.038	22	24.36
2003	1525.551	1690.175	-164.624	19	28.10
2004	1606.397	1891.769	-285.372	19	36.05
2005	1713.992	2052.037	-338.045	19	50.64
2006	1841.925	2453.014	-611.089	19	61.08
2007	1949.050	3108.569	-1156.519	37	69.08
2008	2902.448	4191.051	-1288.603	37	94.45
2009	3275.362	4246.334	-970.972	37	61.06
2010	3074.644	4466.940	-1392.296	37	77.45
2011	3489.030	5853.569	-2364.539	37	107.46
2012	3804.030	7058.173	-3254.143	37	109.45
2013	3895.315	6024.131	-2128.816	37	105.87
2014	3927.748	6995.769	-3068.021	37	96.29
2015	4552.542	7656.331	-3101.789	37	49.49
2016	5011.581	7297.494	-2285.913	37	40.76
2017	6047.885	7282.630	-1234.745	37	52.50
2018	6313.959	7899.061	-1585.102	37	69.50
*2019	5534.099	6429.520	-895.421	37	64.10

Source : Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur le site : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>, consulté le : 03/04/2020.

Opec annual statistical bulletin disponible sur le site :

https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm, consulté le : 03/04/2020

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2019.

* إلى غاية أكتوبر 2019.

الملحق رقم (07): تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل نمو الكتلة النقدية M2 %	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	صافي الأصول الخارجية	رصيد الموازنة العامة
2000	2022.5	-	677.5	993.7	775.9	-54.381
2001	2473.5	22.3	569.7	1078.4	1310.7	55.226
2002	2901.5	17.3	578.7	1266.8	1755.7	-16.065
2003	3299.5	13.7	423.4	1380.2	2342.7	-10.256
2004	3644.3	10.5	-20.6	1535.0	3119.2	-187.312
2005	4070.4	11.7	-933.2	1779.8	4179.7	-472.165
2006	4827.6	18.7	-1304.1	1905.4	5515.0	-647.310
2007	5994.6	24.2	-2293.1	2205.2	7414.5	-1281.954
2008	6955.9	16.0	-3627.3	2615.5	10246.9	-1381.158
2009	7173.1	3.1	-3488.9	3086.5	10885.7	-1113.701
2010	8280.7	15.4	-3392.9	3286.1	11996.5	-1496.476
2011	9929.2	19.9	-3406.6	3726.5	13922.4	-2468.847
2012	11015.1	10.9	-3334.0	4287.6	14940.0	-3264.197
2013	11941.5	8.4	-3235.4	5156.3	15225.2	-2205.945
2014	13686.7	14.6	-1992.3	6504.6	15734.5	-3185.994
2015	13704.5	0.1	567.5	7277.2	15375.4	-3172.340
2016	13816.3	0.8	2682.2	7909.9	12596.0	-2343.735
2017	14974.6	8.4	4691.9	8880.0	11227.4	-1234.745
*2018	16159.1	7.9	5335.2	9792.6	10249.1	-1585.102
**2019	17136.9	-	7138.4	10185.3	9066.4	-895.421

Source : Banque d'Algérie, Rapport 2004, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2005.

Banque d'Algérie, Rapport 2007, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2008.

Banque d'Algérie, Rapport 2011, évolution économique et monétaire en Algérie, Octobre 2012.

Banque d'Algérie, Rapport 2017, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2018.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص: 10-11.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم 46، جوان 2019، ص: 10-11.

*إلى غاية سبتمبر 2018.

**إلى غاية مارس 2019.

الملخص:

لا يزال موضوع عجز الموازنة العامة للدولة يشكّل حقلاً بحثياً مهماً في علم المالية العامة، من حيث الآليات التي تمكن السلطات المعنية من سبر الإمكانيات الاقتصادية المتاحة لها لتجاوز حالة العجز، لاسيما عندما يتعلّق الأمر بالدول التي لا تمتلك تنوعاً مهماً في تحصيل إيراداتها وترتكز - في ذلك - بالأساس على مصدر واحد (أو مصادر ريعية محدودة).

في هذا السياق، لم يكن الاقتصاد الجزائري استثناءً، إذ أنه يعاني من إشكالية العجز الهيكلي للموازنة العامة، ولم تتمكن السياسات المالية التي تبنتها الدولة عبر سنوات طويلة من تجاوز هذه العوامل الهيكلية، لتبقى الموارد المالية مرهونة بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، فبعد انهيار الأسعار في 2014 تبنت الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي لتوفير السيولة اللازمة لسد النفقات العامة من جهة، وتحقيق بعض التوازنات العامة من جهة أخرى، وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه الإشكالية، وتقييم مرحلي لآثار هذه السياسة من خلال إبراز مدى إسهام التمويل غير التقليدي في تغطية عجز الموازنة العامة بالجزائر ومدى تحقيقه للأهداف المنصوص خلال الفترة (2017-2019).

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر سمح بتوفير كمية معتبرة من السيولة خلال الفترة (2017-2019) والتي وجهت لتغطية نفقات تسييرية غير إنتاجية، مما حال دون إمكانية استعادة التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، عجز الموازنة العامة، صندوق ضبط الإيرادات، التمويل غير التقليدي، الجزائر.

Abstract:

The issue of the public budget deficit is still an important research field in the science of public finance, in terms of the mechanisms that enable the concerned authorities to explore the available economic potential to overcome the deficit, especially with countries that do not have an important diversification in their revenues and focus basically on a single source (or limited rental sources).

In this context, the Algerian economy also suffers from the problem of the structural deficit of the public budget. The financial policies adopted by the state over many years have not been able to overcome these structural factors, so that financial resources remain dependent on fluctuations in oil prices in global markets. After oil price collapse in 2014, Algeria adopted the unconventional financing policy to provide the necessary liquidity to meet public expenditures on the one hand, and to achieve some general balances on the other hand. This study highlights this problem, and makes a phased evaluation of this policy effects by showing the extent of the unconventional financing contribution to cover the Algerian public budget deficit and to achieve the goals set during 2017-2019.

This study concluded that the unconventional financing in Algeria allowed the provision of a significant amount of liquidity during 2017-2019, which was directed to cover non-productive management expenses, which prevented the possibility of restoring the country's internal and external balances.

Key words: public budget, public budget deficit, revenue control fund, unconventional financing, Algeria.